شركة الاستشارات المالية الدولية القابضة
INTERNATIONAL FINANCIAL ADVISORS HOLDING

(شركة مُساهمة عامة تأسست في دولة الكويت) ش.م.ك.ع.

نشرة اكتتاب حقوق شركة الاستشارات المالية الدولية القابضة ش.م.ك.ع.

طرح عدد 180,044,470 سهمًا عاديًا بقيمة 150 فلسًا للسهم الواحد، منها 100 فلس قيمة اسمية للسهم و50 فلسًا علاوة الإصدار، وذلك من خلال إصدار أسهم رأس مال جديدة في شركة الاستشارات المالية الدولية القابضة ش.م.ك.ع. مع حق الأولوية الذي يمارسه المساهمين المؤهلين في شركة الاستشارات المالية الدولية القابضة ش.م.ك.ع.

فترة الاكتتاب المُتاحة لمُمارسة حق الأولوية
الفترة من 29 يوليو 2024 حتى 08 أغسطس 2024
حُررت نشرة الاكتتاب هذه بتاريخ 09 يوليو 2024

ARZAN
أرزان

Arzan Financial Group
For Financing & Investment K.P.S.C.

شركة مجموعة ارزان المالية للتمويل والاستثمار ش.م.ك.ع.
مدير الإصدار ووكيل الاكتتاب

تأسست شركة الاستشارات المالية الدولية القابضة ش.م.ك.ع. (يُشار إليها فيما يلي باسم **"شركة الاستشارات المالية الدولية القابضة"** أو **"الشركة"** أو **"الجهة المُصَدِّرَة/الشركة المُصَدِّرَة للأسهُم"**) كشركة مساهمة كويتية عامة في دولة الكويت بتاريخ 31 يناير 1974 بموجب أحكام قانون الشركات التجارية المعمول به في دولة الكويت وتعديلاته. العنوان المسجل والمقر المُختار للشركة كائن في دروازة العبدالرزاق - مبنى سوق الكويت مدخل أ - الدور الثامن , 4694 الصفـــاة 13047 الكويـــت .

بتاريخ هذه النشرة (**"نشرة الاكتتاب"**) تبلغ قيمة رأس المال المُصدر للشركة المُصَدِّرَة للأسهم 48,011,858.800 دينارًا كويتيًا مكونًا من 480,118,588 سهمًا بقيمة اسمية 100 فلسًا كويتيًا للسهم الواحد (**"الأسهم الموجودة"**)، تتكون زيادة رأس المال الجديد المطروح للاكتتاب من 180,044,470 سهمًا عاديًا (يُشار إليها باسم "أسهم الطرح" أو "أسهم الاكتتاب") بسعر طرح قدره 150 فلسًا كويتيًا للسهم الواحد ("سعر الطرح") منها 100 فلسًا كويتيًا (مائة فلس كويتي) هي القيمة الاسمية للسهم و50 فلسًا كويتيًا (خمسون فلسًا كويتيًا) علاوة الإصدار ("الإصدار" أو "الطرح"). ويمثل الإصدار محل نشرة الاكتتاب الماثل زيادةً في إجمالي الأسهم المصدرة للشركة من 300,074,118 سهمًا إلى 480,118,588 سهمًا من خلال إصدار ضخ نقدي/إصدار أسهم بنسبة 60% من رأس المال. والقيمة الاسمية الإجمالية قدرها 18,004,447 د.ك (ثمانية عشر مليونًا وأربعة آلاف وأربعمائة وسبعة وأربعون دينارًا كويتيًا فقط لا غير) تتكون من أسهم الطرح بقيمة 18,004,447 د.ك (ثمانية عشر مليونًا وأربعة آلاف وأربعمائة وسبعة وأربعون دينارًا كويتيًا فقط لا غير). وقيمة علاوة الإصدار بمبلغ وقدره 9,002,223.500 د.ك.

يتمتع المُساهمون المُسجلون أي المساهمين المُقيدة أسماؤهم في سجل مساهمي الشركة المحفوظ لدى الشركة الكويتية للمقاصة ش.م.ك. ("وكيل المقاصة والإيداع") في ختام التداول في **2024/07/25** ("تاريخ الاستحقاق/تاريخ السجل") بحق الأولوية في الاكتتاب في أسهم الطرح بما يتناسب مع عدد الأسهم التي يملكها كل منهم من الأسهم القائمة ("حق الأولوية") (يُشار إليهم فيما يلي باسم "المساهمين المؤهلين")، ويكون للأشخاص من غير المساهمين ممن اكتسبوا حق الأولوية ("أصحاب حقوق الأولوية") الحق في الاكتتاب في أسهم الطرح (يشار إلى أصحاب حقوق الأولوية وإلى المساهمين المؤهلين فيما يلي باسم "المكتتبين" أو "المستثمرين المحتملين"). للتوضيح، فإن أي تداول تم على أسهم الشركة قبل تاريخ الاستحقاق والتي لم يتم اكتمال عملية تسويتها لدى بورصة الكويت في تاريخ الاستحقاق ("تاريخ وقف حقوق الأولوية" أو "تاريخ تداول السهم من دون استحقاق")، وبالتالي، لم تُسجَّل في سجل مساهمي الشركة، لن تؤخذ في الاعتبار لتحديد المساهمين المؤهلين الذين وردت أسمائهم في سجل مساهمي الشركة بتاريخ الاستحقاق. يجوز لكل مساهم مؤهل ممارسة حق الأولوية في الاكتتاب في 6,419.9 سهمًا من أسهم الطرح لكل 10,000 سهم موجود يمتلكه المساهم المؤهل في تاريخ الاستحقاق، بعد الأخذ في الاعتبار أسهم الخزينة التي تحتفظ بها الشركة المُصَدِّرَة للأسهُم.

في حالة عدم اكتتاب المساهمين المؤهلين في كامل أسهم الطرح المُستحقة لهم، تُخصص أسهم الطرح غير المكتتب بها/المتبقية، إن وجدت، للمساهمين المؤهلين الذين يتقدمون بطلبات للاكتتاب في عدد إضافي من أسهم الطرح يفوق العدد المُخصص لهم. (راجع قسم "شروط وأحكام وتعليمات الطرح"). سيتم تقريب عدد أسهم الطرح المخصصة إلى أقرب عدد صحيح. تحتفظ الشركة المُصَدِّرَة للأسهُم بالحق الوحيد والحصري في التصرُّف في كسور الأسهم حسب تقديرها الخاص (إن وجد). وفي جميع الأحوال، لن تصدر أي كسور من أسهم الطرح بأي شكل من الأشكال. عند الانتهاء من عملية الطرح، سيبلغ رأس المال المُصدر للشركة المُصَدِّرَة للأسهُم 48,011,858.800 دينارًا كويتيًا، وسيكون عدد الأسهم المصدرة 480,118,588 سهمًا. وستكون القيمة الإجمالية للطرح 27,006,670.500 دينارًا كويتيًا، منها مبلغ نقدي قدره 18,004,447 دينارًا كويتيًا ("عائدات الطرح").

اعتمدت الجمعية العامة غير العادية لمساهمي الشركة في اجتماعها المُنعقد بتاريخ 29 مايو 2024 قرارًا بتحديد رأس المال المصرح به للشركة المُصَدِّرة للأسهُم بمبلغ وقدره 48,011,858.800 دينارًا كويتيًا، وتفويض مجلس إدارة الشركة باستدعاء زيادة رأس المال المصدر والمدفوع وتحديد شروط وضوابط زيادة رأس المال، بالكامل أو أي جزء منه، سواء على قسط واحد أو أقساط متعددة في حدود رأس المال المصدر. قرر مجلس إدارة الشركة المُصَدِّرَة للأسهُم استدعاء زيادة رأس المال والدعوة إلى الاكتتاب في أسهم الطرح وتحديد تواريخه ومواعيد فترة الاكتتاب والجدول الزمني للتصرف بحقوق الأولوية وزيادة رأس المال الشركة المُصَدِّرَة للأسهُم المصدر والمدفوع من 26,673,255 دينارًا كويتيًا إلى 48,011,858.800 دينارًا كويتيًا وذلك من خلال إصدار وتخصيص عدد 33,341,568 سهم منحة بسعر 100 فلسًا كويتيًا للسهم و180,044,470 سهم طرح بسعر 150 فلسًا كويتيًا للسهم (شاملًا علاوة الإصدار). بتاريخ 30 أبريل 2024 أصدرت هيئة أسواق المال الكويت ("هيئة أسواق المال") للشركة المُصَدِّرَة للأسهُم موافقتها على الطرح لإصدار أسهم المنحة وأسهم الطرح. تبدأ فترة الاكتتاب بتاريخ **2024/07/29** لمدة 14 يوم عمل حتى **2024/08/15** ("فترة الطرح" أو "فترة الاكتتاب") ما لم تتم تغطية أسهم الطرح بالكامل قبل هذا التاريخ. خلال فترة الاكتتاب، يجوز للمساهمين المؤهلين تقديم طلباتهم للاكتتاب في أسهم الطرح (انظر قسم "شروط وأحكام وتعليمات الطرح"). يحق للشركة المُصَدِّرَة للأسهُم إغلاق باب الاكتتاب قبل نهاية فترة الاكتتاب. كما يجوز لمجلس إدارة الشركة المُصَدِّرَة للأسهُم تمديد فترة الاكتتاب وفقًا لتقديرها المطلق شريطة ألا تتجاوز فترة الاكتتاب الأصلية وفترة التمديد في مُجملها ثلاثة (3) أشهر، ورهنًا بالحصول على موافقة هيئة أسواق المال. يجب أن تكون أسهم الطرح من نفس الفئة الواحدة مع الأسهم المصدرة الحالية في رأس مال الشركة المُصَدِّرَة للأسهُم. يمنح كل سهم لحامله صوتًا واحدًا، ويكون لكل مساهم ("المساهم") الحق في حضور والتصويت في الجمعية العامة للشركة ("الجمعية العامة"). لا يستفيد أي مساهم من أي حقوق تصويت تفضيلية تُميزه على غيره من المُساهمين. يحق لحاملي أسهم الطرح الحصول على أنصبتهم من توزيعات الأرباح في المُستقبل متى تم الإعلان عنها تُعلن من الشركة المُصَدِّرَة للأسهُم. وبعد انتهاء فترة الاكتتاب، وإتمام عملية التخصيص النهائي لأسهم الطرح، واستيفاء جميع الإجراءات التنظيمية اللازمة، تُدرَج أسهم الطرح في بورصة الكويت لتداولها دون أي قيود على غرار الأسهم المصدرة. ينبغي مراجعة "الملاحظات الهامة" بعناية قبل اتخاذ قرار الاستثمار في أسهم الطرح. ولأغراض هذه النشرة، فإن مصطلح "يوم العمل" يُقصد به اليوم الذي تُباشر فيه بورصة الكويت أعمال التداول المعتادة، ولأغراض عملية الاكتتاب، فإن يوم العمل يشمل أيضًا أي يوم تكون فيه البنوك مفتوحة للعمل في دولة الكويت (عدا أيام الجمعة والسبت) وباستثناء أيام العطل الرسمية.

تنبيه للمُستثمرين المُحتملين

ننصح بأن تستشير شخصًا مُرخَّصا له ومؤهل حسب الأصول وفقًا لقانون أسواق المال الكويت رقم 7 لسنة 2010 ولائحته التنفيذية (وتعديلاتهما) للحصول على المشورة اللازمة فيما يتعلق بمحتوى هذه النشرة قبل اتخاذ قرارك بشأن الاكتتاب أو عدم الاكتتاب في الأسهم المطروحة موضوع نشرة الاكتتاب الماثلة.

وافقت هيئة أسواق المال الكويت (" هيئة أسواق المال") على نشرة الاكتتاب الماثلة واعتمدتها قبل نشرها. تم إعداد هذه النشرة وفقًا لأحكام قانون الهيئة رقم 7 لسنة 2010 ولائحته التنفيذية (وتعديلاتهما) ("قواعد قانون هيئة أسواق المال الكويت") ، ويتحمل أعضاء مجلس الإدارة، الذين 2تظهر أسماؤهم في هذه النشرة تحت عنوان (الإدارة)، مُجتمعين ومُنفردين، كامل المسؤولية عن دقة وصحة جميع المعلومات الواردة في هذه النشرة فيما يتعلق بالشركة وأسهم الطرح، ويؤكد كل منهم أنهم قد أجروا جميع عمليات التحقيقات والاستفسارات المعقولة بشأن المعلومات، وأنه على حد معرفتهم واعتقادهم، لا توجد أي حقائق أو معلومات أخرى قد يؤثر إغفالها على دقة أو صحة أي بيان أو إفادة وردت في هذه النشرة.

ويتحمل كل من وكيل الاكتتاب والجهة المُصَدِّرَة كامل المسؤولية في حالة عدم دقة أو صحة المعلومات والبيانات الواردة في هذه النشرة، ويؤكد كل منهم أنهم قد أجروا جميع عمليات التحقيقات والاستفسارات المعقولة بشأن المعلومات، وأنه على حد معرفتهم واعتقادهم، لم تغفل أي معلومات جوهرية عن الشركة وقد تم إعداد النشرة وفقًا للمعلومات والبيانات التي تتطابق مع الواقع.

كما يقر المصدر ووكيل الإكتتاب بأنه قد تم استيفاء المتطلبات والإجراءات اللازمة وتقديم كافة المستندات المطلوبة في نشرة الإكتتاب وفقاً لقانون الهيئة ولائحته التنفيذية.

ويُقر المستشارون القانونيون للجهة المُصَدِّرَة بأنه تمت مراجعة نشرة الاكتتاب الماثلة والمستندات المتعلقة بها كما قدمتها لهم الجهة المُصَدِّرَة، وأنه على حد معرفتهم واعتقادهم وبعد إجراء جميع عمليات التحقيقات والاستفسارات المعقولة فإن نشرة الاكتتاب الماثلة تستوفي جميع المتطلبات القانونية ذات الصلة، وأن الشركة قد حصلت على الموافقات اللازمة التي تجعل التزاماتها صحيحة ونافذة.

لا تتحمل هيئة أسواق المال الكويت أي مسؤولية عن محتويات هذه النشرة، ولا تقدم أي ضمان أو تأكيد فيما يتعلق بدقتها أو اكتمالها، وتُخلي الهيئة مسؤوليتها صراحةً عن أي التزام أو مسؤولية مهما كانت عن أي خسارة تنشأ عن هذه النشرة أو يتكبدها أي طرف نتيجة الاعتماد أو التعويل على أي جزء من نشرة الاكتتاب الماثلة.

جدول المحتويات	رقم الصفحة
إقرار المسؤولية	5
ملاحظات هامة	6
الشروط الأساسية للطرح	8
تفاصيل الطرح	12
شروط وأحكام وتعليمات الطرح	14
المعلومات المتعلقة بأسهم الطرح	18
معلومات حول الجهة المُصَدِّرَة	19
الاستراتيجية	21
حوكمة الشركات	22
الإدارة	26
هيكل رأس المال والقروض	30
معلومات مالية مُختارة	31
عوامل الخطر	33
الضرائب	38
نظرة عامة على القطاع	40
معلومات عامة عن الجهة المصدرة	42
النظام الأساسي وعقد التأسيس	44
البيانات المالية	45

بيان المسؤولية

تم إعداد نشرة الاكتتاب الماثلة من قِبل:

الاسم : علي مصطفى الحاتي

المسمى الوظيفي : نائب الرئيس التنفيذي –المالية

إقرار

يتحمل كل عضو من أعضاء مجلس إدارة الشركة الذين وردت أسمائهم في هذه النشرة كامل المسؤولية عن المعلومات الواردة في هذه النشرة في حدود ما يتعلق بالشركة. وأنه على حد علم واعتقاد أعضاء مجلس الإدارة، بعد أن بذلوا العناية الواجبة في الحدود المعقولة وقاموا بإجراء فحص كامل وتفصيلي نافي للجهالة لتتحقق من صحة تلك المعلومات، فإن المعلومات الواردة في هذه النشرة بشأن الشركة: هي معلومات كاملة ودقيقة وصحيحة، (1) قد تم الإفصاح للمستثمرين عن جميع المعلومات المتعلقة بالأسهم والشركة، حتى يتمكن للمستثمرين اتخاذ قرار مُستنير بشأن الاكتتاب أو عدم الاكتتاب في أسهم الطرح، و(2) تم الامتثال لجميع الأحكام ذات الصلة المتعلقة بالأسهم المنصوص عليها بموجب القانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال الكويت وتنظيم نشاط الأوراق المالية (وتعديلاته) ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب قرار هيئة أسواق المال رقم 72 لسنة 2015، وأحكام الكتاب الحادي عشر من هذه اللائحة وقانون الشركات الكويتي رقم (1) لسنة 2016 ولائحته التنفيذية

عن مجلس إدارة شركة الاستشارات المالية الدولية القابضة ش.م.ك.ع.

الاسم : صالح صالح السلمي
بصفته : رئيس مجلس الإدارة
التوقيع:

ملاحظات هامة

تتضمن نشرة الاكتتاب الماثلة المعلومات الجوهرية حول الشركة/الجهة المُصدِرَة وشروط وأحكام الطرح وأسهم الطرح. لم تصرح الشركة للغير بتقديم أو الإدلاء بأي بيان أو إقرار أو معلومات تتعلق بالشركة أو الطرح أو أسهم الطرح بخلاف ما هو وارد في هذه النشرة أو ما وافقت عليه الشركة لهذا الغرض. ويتعين عدم الاعتماد على مثل تلك البيانات أو المعلومات أو التعهدات الصادرة عن الغير بافتراض أنها تم التصريح بها من قِبل الشركة أو وكيل الاكتتاب المبين اسمه على غلاف هذه النشرة.

في حين أن الشركة قد أجرت جميع الاستفسارات والتحريات المعقولة فيما يتعلق بدقة المعلومات الواردة في هذه النشرة كما في تاريخها، إلا أن هناك أجزاء معينة من معلومات السوق والصناعة الواردة في هذه النشرة مستمدة من مصادر خارجية، وفي حين أنه ليس لدى الشركة ووكيل الاكتتاب أو مستشاريهم أي سبب للاعتقاد بأن أيًا من معلومات السوق والصناعة غير دقيقة من الناحية المادية، لم يتم التحقق من هذه المعلومات بشكل مستقل ولم يُقدَّم أي إقرار أو تعهُّد فيما يتعلق بدقة أو اكتمال أي من هذه المعلومات.

المعلومات الواردة في هذه النشرة كما في تاريخ إصدارها عُرضة للتغيير. وعلى وجه الخصوص، قد يتعرض الوضع المالي الفعلي للشركة وقيمة الأسهم الموجودة في الشركة لتأثيرات سلبية جرَّاء التطورات التي تحدث في المستقبل من حيث التضخم أو الضرائب أو غيرها من العوامل الاقتصادية والسياسية وغيرها، والتي ليس للشركة أي سيطرة عليها. لا يُقصد بتقديم أو نشر هذه النشرة أو أي تفاعل شفهي أو خطي أو كتابي أو مطبوع فيما يتعلق بشروط وأحكام الطرح وأسهم الطرح أن يجري تأويله أو تفسيره أو الاعتماد عليه بأي شكلٍ من الأشكال أو التعويل عليه على أنه وعد أو إقرار بشأن تحقيق أي أرباح أو الوصول إلى أي نتائج أو وقوع أي أحداث في المُستقبل.

كما أن هذه النشرة ليست توصية من الشركة ووكيل الاكتتاب أو أي من مستشاريهما أو الشركات التابعة لهما للمشاركة في عملية الطرح. المعلومات الواردة في هذه النشرة هي معلومات ذات طبيعة عامة وتم إعدادها دون النظر في الأهداف الاستثمارية لأي مستثمر محتمل أو وضعه المالي أو احتياجاته الاستثمارية المحددة. ويتحمل كل من تصل إليه هذه النشرة، قبل اتخاذه لأي قرار بشأن الاستثمار أو عدمه، كامل المسؤولية للحصول على مشورة مهنية مستقلة فيما يتعلق بالشركة أو شروط وأحكام الطرح أو أسهم الطرح وإجراء تقييمه المستقل للشركة أو الاستثمار في أسهم الطرح وكذلك المعلومات والافتراضات الواردة في هذه النشرة، باللجوء إلى النصائح والتحليلات والتوقعات التي يراها ضرورية لاتخاذ أي قرار استثماري مُستنير. وفي جميع الأحوال، لا يجوز للمستثمرين المحتملين تفسير محتويات هذه النشرة على أنها تشكل مشورة ضريبية أو استثمارية أو قانونية بأي شكلٍ من الأشكال.

قبل الاكتتاب في أي أسهم من أسهم الطرح، يجب على المستثمر المحتمل الرجوع إلى مستشار مالي مرخص حسب الأصول من قبل هيئة أسواق المال والتشاور مع مستشاريه القانونيين والتجاريين والضريبيين لتحديد مدى ملاءمة ونتائج الاستثمار في أسهم الطرح بالنسبة لهذا المستثمر والتوصل إلى تقييم مستقل للاستثمار المشمول بهذه النشرة. إن الغرض الوحيد من نشرة الاكتتاب الماثلة هو تقديم معلومات أساسية عن الشركة لمساعدة المُستثمرين في إجراء تقييم مستقل للطرح وأي استثمار في أسهم الطرح.

يحظُر توزيع هذه النشرة وطرح الأسهم في بعض الولايات القضائية خارج دولة الكويت. وعلى من تصل هذه النشرة إلى حوزته عن طريق الشركة ووكيل الاكتتاب الاطلاع على هذه القيود والإلمام بها بما هو نافٍ للجهالة وعليه مراعاتها والالتزام بجميع تلك القيود.

في جميع الأحوال، لا تُشَكِّل هذه النشرة عرضًا للبيع أو التماسًا لعرض شراء ولا يجوز بيع أي أوراق مالية في الولايات المتحدة الأمريكية أو أي ولاية قضائية أخرى يكون فيها هذا العرض أو الالتماس أو البيع غير قانونيًا. لم ولن تُسجَّل الأسهم الحالية بموجب قانون الأوراق المالية لعام 1933 أو لدى أي سلطة تنظيمية للأوراق المالية في أي جهة أو ولاية قضائية أخرى في الولايات المتحدة الأمريكية، ولا يجوز عرض تلك الأسهم أو بيعها أو رهنها أو نقلها أو تحويلها بأي طريقة أخرى داخل الولايات المتحدة الأمريكية أو لحساب أو لصالح أشخاص أمريكيين.

لم يُفوَّض أي شخص بتقديم أي معلومات أو الإدلاء بأي إقرار فيما يتعلق بشروط وأحكام الطرح أو أسهم الطرح بخلاف ما هو وارد في هذه النشرة، وفي حالة تقديم أي معلومات أو الإدلاء بأي إقرار، بخلاف ذلك، فلا يجوز الاعتماد أو التعويل عليها دون الحصول على تصريح مُسبق من الشركة أو وكيل الاكتتاب.

ولن يؤدي تقديم نشرة الاكتتاب أو إجراء أي عملية بيع بموجبها، تحت أي ظرف من الظروف، إلى أي تضمين أو اقتضاء بعدم حدوث تغيير في شؤون الشركة منذ تاريخ هذه النشرة. قد لا تُشكِّل أسهم الطرح استثمارًا مُناسبًا لجميع المستثمرين المحتملين. ولذلك، يجب على كل مستثمر محتمل في أسهم الطرح تحديد مدى ملاءمة ذلك الاستثمار بالنسبة له، في ضوء ظروفه الخاصة. وعلى وجه الخصوص، يتعين على كل مستثمر محتمل استيفاء ما يلي:

1. حيازة المعرفة النافية للجهالة والخبرة الكافية لإجراء تقييم مُجدي للأسهم ومخاطر الاستثمار في أسهم الطرح والمعلومات الواردة في هذه النشرة.
2. أن تكون لديه القدرة على الوصول إلى الأدوات التحليلية المناسبة والإلمام بها، من أجل تقييم أي استثمار في أسهم الطرح في سياق وضعه المالي، وكذلك تقييم تأثير أسهم الطرح على محفظته الاستثمارية بوجهٍ عام.
3. أن تتوفر لديه الموارد المالية والسيولة الكافية لتحمُّل كافة مخاطر الاستثمار في أسهم الطرح.
4. أن يكون لديه فهم كامل لشروط أسهم الطرح، وأن يكون على دراية بسير العمل في الأسواق المالية ذات الصلة.
5. أن يكون قادرًا (سواء بمفرده أو بمساعدة مستشار استثماري) على تقييم السيناريوهات المحتملة للعوامل الاقتصادية وغيرها من العوامل التي قد تؤثر على استثماره وقدرته على تحمُّل المخاطر المحتملة.

ودققت البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023 بواسطة المدقق المالي للشركة ووافقت عليها الجمعية العمومية للشركة واعتمدتها في 29 مايو 2024 وفقًا لما تقتضيه القوانين واللوائح المعمول بها.

المعلومات المالية والإحصائية

في نشرة الاكتتاب الماثلة، أي إشارة إلى "د.ك." أو "دينار كويتي" يُقصد بها الدينار الكويتي، العملة القانونية لدولة الكويت، وأي إشارة إلى "دولار" أو "دولار أمريكي" أو "$" يُقصد بها الدولار الأمريكي، العُملة الرسمية المعمول بها في الولايات المتحدة الأمريكية.

لقد خضعت بعض الأرقام والنسب المئوية الواردة في هذه النشرة لعمليات التقريب. وعلى هذا الأساس، فإن الأرقام الظاهرة المتعلقة بنفس الفئة ولكن مذكورة في جداول مختلفة قد تختلف قليلًا عن بعضها البعض، كما أن الأرقام المذكورة في خانات الإجمالي في بعض الجداول قد لا تكون تجميعًا حسابيًا للأرقام التي تسبقها.

عند الاستعانة بالمعلومات الإحصائية المنشورة في هذه النشرة، ترى الجهة المُصَدِّرَة أن تلك المعلومات تمثل أحدث المعلومات المتاحة من المصدر المحدد ذي الصلة.

التوقعات والبيانات المستقبلية

يمكن اعتبار بعض البيانات الواردة في هذه النشرة على أنها بيانات تطلُّعيَّة. تتضمن البيانات المستقبلية المقصودة بياناتٍ تتعلق بخطط الجهة المُصَدِّرَة وأهدافها وغاياتها واستراتيجياتها وعملياتها المستقبلية وأدائها بالإضافة إلى الافتراضات التي تقوم عليها هذه البيانات المستقبلية. حيث يرد في هذه النشرة استخدام أي كلمة من الكلمات مثل "تتوقع"، "تُقدِّر"، "ترى"، "تأمَل"، "تعتقد"، "تنوي"، "تعتزم"، "تُخطط"، "تهدف"، "تسعى"، "قد"، "سوف"، و"ينبغي" وأي تعبيرات أخرى مماثلة أو مُشابهة في المعنى فإنها تحدد عمومًا البيانات المستقبلية. وقد اعتمدت الجهة المُصَدِّرَة في هذه البيانات المستقبلية على الرؤية الحالية لإدارة الجهة المُصَدِّرَة فيما يتعلق بالأحداث المستقبلية والأداء المال المستقبلي. على الرغم من أن الجهة المُصَدِّرَة ترى أن التوقعات والتقديرات والتوقعات الواردة في البيانات المستقبلية للجهة المُصَدِّرَة معقولة كما في تاريخ هذه النشرة، إلا أنه إذا تحقق واحد أو أكثر من المخاطر أو ثبوت عدم جدية التوقعات المُشار إليها، بما في ذلك ما ذكرته الجهة المُصَدِّرَة في نشرة الاكتتاب الماثلة، أو تلك التي لم يكن من المعقول للجهة المصدرة توقعها، أو إذا ثبت عدم اكتمال أو عدم دقة أي من الافتراضات الأساسية للجهة المُصَدِّرَة، فقد تختلف نتائج التشغيل الفعلية للجهة المُصَدِّرَة عما هو متوقع أو مُقدَّر وذلك دون أي مسؤولية على الجهة المصدرة. والجدير بالذكر أن دلالات تلك البيانات المستقبلية تنحصر بتاريخ النشرة. دون الإخلال بأي متطلبات بموجب القوانين واللوائح المعمول بها، تُخلي الجهة المصدرة صراحةً مسؤوليتها إزاء أي التزام أو تعهُّد بتحقيق أي من الأهداف أو النتائج الواردة في أي من التوقعات أو التنبؤات أو بتوزيع أي تحديثات أو مراجعات بعد تاريخ هذه النشرة على أي بيانات مستقبلية واردة بها لتعكس أي تغيير في التوقعات أو أي تغيير في الأحداث أو الظروف أو الملابسات التي يستند إليها أي من البيانات المستقبلية المتوقعة.

تخضع البيانات التَطلُّعيَّة لعوامل الخطر وعدم الاستقرار والافتراضات التي قد تتسبب في حدوث اختلاف مادي في النتائج الفعلية عن النتائج المتوقعة. تشمل العوامل المهمة التي قد تتسبب في اختلاف النتائج الفعلية عن توقعاتنا، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- الظروف الاقتصادية والأعمال العامة في دولة الكويت والدول الأخرى.
- قدرة الشركة على تنفيذ استراتيجيتها وتحقيق نموها وتوسعها وتغيراتها الفنية وتعرضها لمخاطر السوق التي لها تأثير على نشاطها التجاري واستثماراتها.
- حدوث تغيير في الأنظمة الضريبية والنقدية في دولة الكويت، بما في ذلك التضخم وارتفاع تكاليف المعيشة، والتقلبات في أسعار الفائدة، وأسعار الأسهم أو الأسعار والرسوم الأخرى، وأداء أسواق رأس المال في الكويت وعلى الصعيد الدولي، والتغيرات في القوانين المحلية والدولية والأنظمة وفرض الضرائب والتغيُّر في إطار المنافسة في مجال أعمال الشركة.
- حدوث تغيير في قيمة الدينار الكويتي والعملات الأخرى.
- وقوع أي من الكوارث الطبيعية والاضطرابات.
- حدوث تغيير في الأوضاع السياسية والاجتماعية في دولة الكويت.
- خسارة أو توقف نشاط الشركة بسبب الإضراب العمالي أو الاضطرابات العمالية.
- الإخفاق في الحفاظ على الموظفين والكوادر الرئيسية في الشركة.
- قدرة الشركة على التكيُّف مع التغيرات التكنولوجية.

ولذلك، يجب على المُكتتبين مراجعة قسم "عوامل المخاطرة" بعناية من أجل تقييم المخاطر التي ينطوي عليها الاستثمار في أسهم الطرح. ونظرًا لطبيعة تلك المخاطر، فإن بعض الإفصاحات حول مخاطر السوق لا تتعدى كونها مجرد تقديرات قد تختلف بشكل كبير عن النتائج المستقبلية. وبالتالي، قد تختلف الأرباح أو الخسائر الفعلية بشكل مادي عن التوقعات. ولا تلتزم الشركة، بأي حالٍ من الأحوال، بتحديث أو مراجعة أي بيانات تحتوي على معلومات وردت بعد تاريخ هذه النشرة، أو تسجيل حدوث أي حالات، حتى لو لم يتم تنفيذ أو استيفاء أي من الافتراضات الواردة في نشرة الاكتتاب الماثلة.

أهم المصطلحات الرئيسية في الطرح

يجب قراءة الموجز التالي كمُقدمة للمعلومات التفصيلية الإضافية التي تظهر في أي جزء آخر في هذه النشرة والتي يخضع لها هذا الموجز. لا يشتمل هذا الموجز على جميع المعلومات التي يتعين على المساهمين والمستثمرين المحتملين دراستها قبل اتخاذ قرار الاكتتاب في الأسهم حيث لا يُمثل معلومات مكتملة، وبناءً على ذلك، ينبغي أن يستند أي قرار لأي مكتتب مُحتمل في الأسهم على دراسة هذه النشرة بالكامل وليس جزء فقط منها.

الجهة المُصدِرَة	شركة الاستشارات المالية الدولية القابضة ش.م.ك.ع.، شركة مساهمة عامة تأسست في دولة الكويت بتاريخ 31 يناير 1974.
عنوان الجهة المُصدِرَة	دروازة العبدالرزاق - مبنى سوق الكويت مدخل أ - الدور الثامن , 4694 الصفـــاة 13047 الكويـــت
نوع الطرح	إصدار الأسهم مع حقوق الأولوية للمساهمين المؤهلين.
سعر الطرح	150 فلسًا (مائة وخمسون فلسًا) لكل سهم من أسهم الطرح (شاملة القيمة الاسمية وعلاوة الإصدار).
القيمة الإسمية	100 فلسًا (مائة فلسًا) لكل سهم من أسهم الطرح
علاوة الإصدار	50 فلسًا (خمسون فلسًا) لكل سهم من أسهم الطرح
رأس المال المُصدر والمدفوع للجهة المُصَدِرَة مباشرةً قبل تاريخ الطرح	30,007,411.800 دينار كويتي
إجمالي عدد الأسهم المصدرة والمدفوعة مباشرةً قبل تاريخ الطرح	300,074,118 سهمًا بقيمة إسمية 100 فلس (مائة فلس) للسهم، جميعها مدفوعة بالكامل
أسهم الخزينة	19,625,915 سهمًا بقيمة اسمية 100 فلس (مائة فلس) للسهم الواحد
عدد وطبيعة أسهم الطرح	ضخ نقدي/أسهم عادية بعدد 180,044,470 سهمًا بالقيمة الاسمية 100 فلس للسهم ومع علاوة اصدار
عدد أسهم الطرح المُتعهد الاكتتاب فيها	لا يوجد
قيمة أسهم الطرح المُتعهد الاكتتاب فيها	لا يوجد
إجمالي عدد الأسهم المصدرة والمدفوعة بعد تاريخ الطرح	480,118,588 سهمًا
رأس المال المصدر للجهة المُصَدِرَة بعد الطرح	48,011,858.800 دينار كويتي
نسبة الزيادة في رأس المال المصدر	60% من رأس المال
إجمالي قيمة الطرح	27,006,670.500 دينار كويتي
القيود المفروضة على التعامل في الأوراق المالية المطروحة للاكتتاب وأي ترتيبات مُستقبلية للتداول فيها	سيتم إدراج أسهم الطرح في البورصـة ولا يوجد أي قيود على تداولهـا .
مصروفات الطرح/الاكتتاب	من المتوقع أن تبلغ مصروفات الطرح مبلغ 200,000 د.ك (مائتي ألف دينارًا كويتيًا) تقريبًا. وتتحمل الشركة كامل المسؤولية عن جميع التكاليف المتعلقة بالطرح، والتي تشمل رسوم إدارة الاكتتاب وتكاليف الطباعة والنشر والإشعارات القانونية الأخرى ذات الصلة.
تاريخ الاستحقاق أو تاريخ السجل	2024/07/25
طريقة الاكتتاب	يمكن للمُكتتبين، خلال فترة الاكتتاب، تقديم طلبات الاكتتاب الخاصة بهم إلكترونيًا على موقع الاكتتاب المذكور في قسم تفاصيل الطرح في النشرة. لن تُقبل أي تعديلات على نموذج طلب الاكتتاب أو سحبه بعد تقديم الطلب. بعدما يُقدم المُكتتب طلب الاكتتاب، يمثل نموذج طلب الاكتتاب اتفاقية ملزمة قانونًا بين المُكتتب المعني والجهة المُصَدِرَة.

فترة الاكتتاب	تبدأ فترة الاكتتاب بتاريخ 2024/07/29 وتبقى مفتوحة لمدة أربعة عشر (14) يوم عمل حتى 2024/08/15 ما لم تتم تغطية الاكتتاب بالكامل قبل هذا التاريخ. ويحق للجهة المُصَدِّرَة وقف وإغلاق باب الاكتتاب قبل التاريخ المُحدد للانتهاء. وفي جميع الأحوال التي لا يستنفذ فيها الاكتتاب، يجوز لمجلس إدارة الجهة المُصَدِّرَة تمديد فترة الاكتتاب وفقًا لتقديرها الخاص، لفترة أو فترات أخرى مماثلة أو أقل بحيث لا تزيد مدة الاكتتاب الأصلية وتمديدها في مجموعها ثلاثة (3) أشهر، شريطة الحصول على موافقة هيئة أسواق المال الكويت.
الجدول الزمني للتصرف/التداول بحقوق الأولوية	تبدأ فترة تداول حقوق الأولوية من تاريخ فتح باب الاكتتاب في حق الأولوية وحتى خمسة (5) أيام عمل قبل نهاية فترة الاكتتاب في حق الأولوية. وقد حُدد تاريخ 2024/07/29 ليكون تاريخ بدء تداول حقوق الأولوية، وتاريخ 2024/08/08 آخر يوم لتداول حقوق الأولوية.
تداول حقوق الأولوية	الموافقة على هذه النشرة هي موافقة من بورصة الكويت والشركة الكويتية للمقاصة على إدراج وتداول حقوق الأولوية خلال فترة اكتتاب حقوق الأولوية في أسهم الطرح. ، على أن يُلغى هذا الإدراج عند إفصاح الشركة عن نتائج الاكتتاب في زيادة رأس المال.
طرق التصرف بحقوق الأولوية	يجوز التصرف في حقوق الأولوية أو تداولها أو التنازل عنها، دون أي مقابل، ودون أي قيود، ووفقاً للقواعد المعمول بها في بورصة الكويت ولدى وكيل المقاصة والإيداع. وتُعد الموافقة على هذه النشرة موافقة على إدراج وتداول حقوق الأولوية خلال فترة الاكتتاب في أسهم الطرح، على أن يُلغى هذا الإدراج عند إفصاح الشركة عن نتائج الاكتتاب في زيادة رأس المال.
تاريخ التخصيص	خلال 5 (خمسة) أيام عمل من نهاية فترة الاكتتاب في حق الأولوية، أو نهاية فترة الاكتتاب في الطرح العام.
المكتتبين	المساهمين المؤهلين وأصحاب حقوق الأولوية.
المُساهمون المؤهلون (أصحاب حق الأولوية في الاكتتاب في أسهم الطرح)	المساهمين المؤهلين هم أصحاب الأسهم الموجودة المسجلين في نهاية يوم التسجيل الذي يسبق فترة الاكتتاب، وهُم المساهمين المُسجلة أسمائهم في سجل مساهمي الشركة لدى وكيل المقاصة والإيداع في تاريخ التسجيل. للتوضيح، أي عمليات تداول تمت على أسهم الشركة قبل تاريخ التسجيل ولم تكتمل عملية تسوية التداول في بورصة الكويت بتاريخ التسجيل، ونتيجة لذلك لم تُسجل في سجل مساهمي الشركة فلن تؤخذ في الحُسبان عند تحديد المساهمين المؤهلين المسجلين كما في تاريخ التسجيل. يشمل أصحاب حقوق الأولوية الأشخاص الذين حصلوا على حقوق الأولوية، عن طريق التنازل أو الشراء خلال فترة تداول هذه الحقوق.
خيارات المُكتتبين بالنسبة لأسهم الاكتتاب	يمكن للمساهمين المؤهلين ممارسة أي من الخيارات التالية فيما يتعلق بأسهم الطرح: - ممارسة حق الأولوية في أسهم الطرح. - ممارسة حق الأولوية في أسهم الطرح وكذلك الاكتتاب في أسهم طرح إضافية. - التنازل عن حق الأولوية للاكتتاب في أسهم الطرح وفق الآلية المعتمدة قبل خمسة (5) أيام عمل على الأقل من تاريخ إغلاق الطرح وفقاً للقواعد ذات الصلة المعمول بها في بورصة الكويت. - يجوز للمكتتبين التنازل دون مُقابل عن حق الأولوية في الاكتتاب في أسهم الطرح (والاكتتاب في أسهم الطرح الإضافية حسب ما يقتضيه واقع الحال، أو جزء منها) وفقاً للآلية المعتمدة لذلك خلال فترة الاكتتاب قبل خمسة (5) أيام عمل على الأقل من تاريخ إغلاق باب الاكتتاب، وفقاً للقواعد المعمول بها لدى بورصة الكويت ووكيل المقاصة والإيداع. أو، - يجوز للمكتتبين الامتناع عن ممارسة أي من الخيارات المذكورة أعلاه، سواء بالتداول أو التنازل أو ممارسة حق الأولوية في الاكتتاب في أسهم الطرح وترك حق الاكتتاب في الأسهم غير المكتتب بها لبقية المساهمين المؤهلين.
الحد الأدنى للاكتتاب	سهم واحد (1) فقط
الحد الأقصى للاكتتاب	لا يوجد حد أقصى للاكتتاب حيث يجوز لكل مكتتب أن يتقدم بطلب اكتتاب بما يتجاوز استحقاقه لأسهم الطرح ويمكن أن يتجاوز هذا الاكتتاب إجمالي عدد أسهم الطرح.
التدابير والإجراءات في حالة عدم استكمال الطرح	في حالة عدم اكتمال الاكتتاب في زيادة رأس المال بالكامل خلال فترة الاكتتاب، يجوز لمجلس إدارة الشركة أن يقرر تمديد فترة الاكتتاب. وفي حال عدم استنفاذ كامل أسهم الطرح في نهاية فترة لاكتتاب الجديدة، يجوز لمجلس إدارة الشركة أن يقرر إما (1) سحب زيادة رأس المال والتراجع عن الاكتتاب أو (2) إعلان الاكتفاء بمقدار الاكتتاب المُكتتب فيه عند نهاية فترة الاكتتاب، ولا يجوز للمُكتتبين الرجوع عن أسهم الطرح المُكتتب بها إلا وفقًا للقانون. في حالة إلغاء الاكتتاب، يفقد أصحاب حقوق الأولوية حقهم في الأولوية في الاكتتاب في أسهم الطرح كما يخسرون قيمة سعر حقوق الأولوية المُسددة منهم دون أن يكون لهم حق الرجوع بأية مطالبة على الجهة المُصدِّرة أو وكيل المقاصة والإيداع أو وكيل الاكتتاب. تبدأ فترة التداول في حقوق الأولوية من تاريخ بداية فترة الاكتتاب وحتى خمسة (5) أيام عمل على الأقل قبل نهاية فترة الاكتتاب. وفي جميع الأحوال، لا يحق لمن تصرف في حقوق الأولوية على الوجه المذكور أعلاه، أن يكتتب في هذه الحقوق، ويعتبر اكتتابه في هذه الحقوق المتنازل

	عنها باطلًا. ومع ذلك، يجوز لمن آلت إليه هذه الحقوق أن يكتتب في الأسهم المقررة لهذه الحقوق، كما يحق له التصرف بها على النحو المنصوص عليه في القواعد المعمول بها في بورصة الكويت وقواعد وكيل المقاصة والإيداع حتى تاريخ قفل باب الاكتتاب بخمسة (5) أيام عمل على الأقل.
عواقب عدم اكتتاب المساهمين المؤهلين	يتعرض المساهمون المؤهلون الذين يختارون عدم الاكتتاب في أسهم الطرح لتخفيض في نسبة ملكيتهم في رأس مال الجهة المُصدِّرة، بالإضافة إلى ما قد يواجهون من تغيير في قيمة أسهمهم الحالية.
الاكتتاب في فائض أسهم الطرح	بالإضافة إلى أسهم حق الأولوية التي يحق للمكتتبين الاكتتاب فيها في أسهم الطرح، يحق لهم الاكتتاب في فائض أسهم الطرح ("أسهم الطرح الإضافية") في نفس وقت الاكتتاب في أسهم حق الأولوية. أسهم الطرح الإضافية هي أسهم الطرح التي اختار المكتتبون المؤهلون عدم ممارسة حقهم في الأولوية في الاكتتاب فيها أو اختاروا الحصول على جزء فقط منها. سيتم تخصيص أسهم الطرح الإضافية المتاحة للمكتتبين المؤهلين بما يتناسب مع اكتتابهم في أسهم الطرح الإضافية.
تخصيص أسهم الطرح	يحق للمساهمين المؤهلين الذين يتقدمون بطلب الاكتتاب في أسهم الطرح ويقدمون نموذج طلب الاكتتاب الكامل إلى وكيل المقاصة والإيداع قبل انتهاء فترة الاكتتاب، الحصول على 6,419.9 سهم طرح مقابل كل 10,000 سهم من الأسهم الموجودة التي يملكونها. في حالة عدم اكتمال الاكتتاب في جميع أسهم الطرح، يتم تخصيص أسهم الطرح المتبقية/غير المكتتب بها للمساهمين المؤهلين الذين تقدموا بطلبات للاكتتاب بعدد إضافي من أسهم الطرح يفوق العدد المُخصص لهم وذلك على أساس نسبة عدد الأسهم الإضافية المتبقية إلى عدد الأسهم الإضافية التي طلب المكتتبون الاكتتاب فيها وبالتناسب فيما بينهم. ويكون قرار تخصيص أسهم الطرح الإضافية نهائيًا دون أي حق للرجوع أو أي مسؤولية على الجهة المُصدِّرة و/أو مستشار الإصدار ووكيل الاكتتاب. (راجع قسم "شروط وأحكام وتعليمات الطرح").
استخدام عوائد الطرح	سيتم استخدام عائدات الطرح من أجل استيفاء جزء من قرض رئيسي قائم ولأغراض الاستثمار.
الحد الأقصى للملكية	لا يوجد حد أقصى للملكية، علماً بأنه طبقاً لنص المادة 74 من قانون هيئة أسواق المال وأحكام الكتاب التاسع من اللائحة التنفيذية، يعفي من تقديم عرض استحواذ إلزامي من يحصل على ملكية تزيد عن 30% بسبب زيادة رأس مال الشركة وامتناع بعض المساهمين عن الاكتتاب، حيث يجوز للمكتتبين الامتناع عن ممارسة أي من الخيارات المذكورة بنشرة الاكتتاب سواء بالتداول أو التنازل أو ممارسة حق الأولوية في الاكتتاب في أسهم الطرح، وترك حق الاكتتاب في أسهم شركة الاستشارات المالية الدولية القابضة غير المكتتب بها لبقية المساهمين المؤهلين على النحو الموضح بهذه النشرة.
توزيعات الأرباح	يحق للمساهم صاحب سهم الطرح استلام نصيبه من توزيعات الأرباح في المستقبل متى تم الإعلان عنها من الجهة المصدرة.
حقوق التصويت	تكون أسهم رأس مال الجهة المُصدرة من فئة واحدة، لكل سهم صوت واحد، ولكل مساهم الحق في الحضور والتصويت في الجمعية العامة. لا يتمتع أي من المساهمين بحقوق امتياز في التصويت.
الحقوق المتعلقة بأسهم الطرح في حالة تصفية الجهة المُصدرة	يحق للمساهمين الحصول على نصيب - يتناسب مع نسبة الأسهم التي يمتلكونها من أصول الجهة المصدرة – من عوائد تصفية أصول الجهة المصدرة عند التصفية، بعد مطالبات أي من المساهمين المفضلين وبعد سداد ديون الجهة المصدرة والتكاليف الأخرى بالتساوي مع جميع حاملي الأسهم العادية الآخرين.
خيارات المكتتبين بالنسبة لأسهم الاكتتاب	يمكن للمكتتبين المؤهلين ممارسة أي من الخيارات التالية فيما يتعلق بأسهم الطرح: 1) يجوز للمُكتتبين ممارسة حقهم في أولوية الاكتتاب في أسهم الطرح. 2) يجوز للمُكتتبين ممارسة حقهم في أولوية الاكتتاب في أسهم الطرح وكذلك الاكتتاب في أسهم الطرح الإضافية. 3) يجوز للمُكتتبين تداول أو التنازل عن حقهم في أولوية الاكتتاب في أسهم الطرح وفقاً للآلية المعتمدة قبل 5 (خمسة) أيام على الأقل من نهاية فترة الاكتتاب في أسهم الطرح (أي تنازل يجب أن يتم وفقًا للقواعد ذات الصلة التي تطبقها وكالة المقاصة) أو؛ 4) يجوز للمُكتتبين الامتناع عن ممارسة أي من الخيارات المذكورة أعلاه.
كسور الأسهم	لا يجوز الاكتتاب بكسور أسهم الطرح، وحيثما كان ذلك ضروريًا، يجب تقريب عدد أسهم الطرح التي يستحقها المكتتب إلى أقرب عدد صحيح. وتنفرد الجهة المصدرة وحدها بالحق في التصرف في كسور الأسهم. (راجع قسم "شروط وأحكام وتعليمات الطرح").

أحكام الطرح	تحتفظ الجهة المصدرة ووكيل الاكتتاب ووكيل المقاصة والإيداع بالحق في رفض أي نموذج طلب اكتتاب، كليًا أو جزئيًا، في حالة عدم استيفاء الطلب لأي حُكم من أحكام وشروط الطرح. بمجرد تقديم نماذج طلب الاكتتاب، لا يُقبل أي تعديل عليها ولا يُمكن سحبها. عند تقديم طلب الاكتتاب وقبوله من قبل وكيل الاكتتاب ووكيل المقاصة والإيداع والجهة المصدرة، يكون طلب الاكتتاب بمثابة اتفاق ملزم قانونًا بين المكتتبين والجة المصدرة (راجع قسم "شروط وأحكام وتعليمات الطرح").
إدراج أسهم الطرح	بعد انتهاء فترة الاكتتاب والتخصيص النهائي لأسهم الطرح وإتمام كافة الإجراءات التنظيمية اللازمة، سيتم إدراج أسهم الطرح في بورصة الكويت وطرحها للتداول دون أي قيود.
الضرائب	قد تُفرض ضريبة على المدفوعات والدفعات التي تقوم الجهة المصدرة بسدادها بموجب أسهم الطرح. (انظر قسم "الضرائب").
الجهات الرقابية	هيئة أسواق المال الكويت ووزارة التجارة والصناعة
مدقق الحسابات المستقل	جرانت ثورنتون القطامي والعيبان وشركائهم
مدير الإصدار ووكيل الاكتتاب	شركة مجموعة ارزان المالية للتمويل والاستثمار ش.م.ك.ع.
حقوق وإلتزمات وكيل الإكتتاب	**حقوق وكيل الإكتتاب :** الحصول على المعلومات الكافية من المصدر بما يتيح له القيام بمهامه بالإضافة الى حقوقه وأتعاب وظيفته كوكيل اكتتاب . **إلتزامات وكيل الإكتتاب :** مسئول عن إعداد وإستلام طلبات الإكتتاب بالإضافة إلى التحقق من المكتتبين وأحقيتهم بالإكتتاب وكذلك قبول أو رفض طلبات الإكتتاب كلياً أو جزئياً ، والتأكد من سداد المكتتبين بالإضافة إلى تعيين مسئول قانوني و مسئول مطابقة وإلتزام اذا اقتضت الحاجة .
المستشار القانوني	شركة ميسان للمحاماة والاستشارات القانونية ذ.م.م.
القانون	قوانين دولة الكويت حسب المعمول به
المحاكم المختصة	محاكم دولة الكويت
أعضاء مجلس إدارة الجهة المصدرة	السيد/ صالح صالح السلمي د./ سليمان طارق العبد الجادر السيدة/ ليلى عبد الكريم الإبراهيم السيد/ عبدالله عبدالرزاق العصفور السيد/ وليد أحمد الوزان

تفاصيل الطرح

1.1. أسهم الطرح المعروضة
تقوم الجهة المصدرة بطرح عدد 180,044,470 سهمًا عاديًا من خلال زيادة رأس المال زيادة نقدية.

1.2. سعر الطرح لكل سهم طرح
يُحدد سعر الطرح بمبلغ وقدره 150 فلسًا لكل سهم طرح واحد، يُمثل 100 فلسًا للقيمة الإسمية للسهم الواحد بالإضافة إلى قيمة علاوة الإصدار المُحددة بمبلغ 50 فلسًا لسهم الطرح الواحد. قامت الجهة المصدرة بتعيين مقيم أصول مستقل ومعتمد من قبل هيئة أسواق المال الكويت لإجراء تقييم استرشادي لأسهم الجهة المصدرة (شركة الاستشارات المالية الدولية القابضة ش.م.ك.ع.) وذلك لغرض زيادة رأس المال من خلال إصدار حقوق أولوية. كما حصلت الجهة المصدرة على موافقة شركة كي بي إم جي للاستشارات ذ.م.م على إدراج أعمالها وتقييمهم ضمن بيانات نشرة الاكتتاب على النحو المبين أدناه في هذه النشرة، واستنتاجاتهم صالحة وفقًا لتقرير التقييم. تم إعداد تقرير التقييم المستقل ("تقرير التقييم") كما في 31 ديسمبر 2023 ("تاريخ التقييم") وتم تقديم تقرير التقييم إلى هيئة أسواق المال الكويت. ووفقاً لتقرير التقييم، يتراوح نطاق تقييم الجهة المصدرة من 259 فلسًا كويتيًا للسهم الواحد إلى 361 فلسًا كويتيًا للسهم الواحد. ومن الجدير بالذكر أنه تم استخدام العديد من المنهجيات للوصول إلى نطاق التقييم المذكور أعلاه، والتي تشمل متوسط السعر المرجح بحجم التداول، ومنهج صافي قيمة الأصول المعدلة، ومنهج الشركات المماثلة، بناءً على البيانات المالية المدققة للمصدر والمعلومات المتاحة للجمهور. من مصادر خارجية موثقة. وتتلخص هذه الأساليب والطُرُق فيما يلي:

1. أسلوب الشركات المماثلة
2. سعر متوسط الحجم المرجح
3. أسلوب صافي قيمة الأصول المعدلة

1.3. كيفية حساب علاوة الإصدار
تم تحديد علاوة الإصدار بعد مراجعة مجلس إدارة الجهة المصدرة لكل مما يلي:

- القيمة العادلة للسهم والتي تم تقييمها بما يتراوح بين 259 – 361 فلسًا كويتيًا للسهم الواحد.
- أحدث سعر سوقي للسهم الواحد كما في 31 ديسمبر 2023 وهو 307 فلسًا كويتيًا للسهم الواحد.
- حساب المتوسط المرجح بحجم التداول للسعر السوقي لسهم الشركة خلال آخر تسعين (90) يوم تداول للسهم كما في 31 ديسمبر 2023، وهو 259 فلسًا كويتيًا للسهم الواحد.

وقرر مجلس إدارة الشركة أن يكون سعر الاكتتاب بواقع 150 فلسًا كويتيًا (مائة وخمسون فلسًا كويتيًا) للسهم الواحد، وهو ما يعادل نسبة خصم قدرها 51.1% من آخر سعر سوقي كما في 31 ديسمبر 2023. وبنسبة خصم قدرها 42.1% عن المتوسط الحجمي المرجح للسعر السوقي للسهم خلال آخر (90) يوم تداول، وأخيرًا بنسبة خصم قدرها 51.6% عن القيمة العادلة للسهم وفقًا لتقرير مقيم الأصول المُعتمد، وذلك بغرض تعزيز مشاركة مساهمي الشركة في الاكتتاب في أسهم زيادة رأس مال الشركة وتمويل العمليات المستقبلية للشركة.

1.4. المكتتبون
المكتتبون هم المساهمون المؤهلون الذين يمتلكون حق الأولوية في الاكتتاب في أسهم الطرح بما يتناسب مع عدد الأسهم الحالية التي يمتلكونها وأصحاب حقوق الأولوية. في حالة عدم قيام المكتتب بالاكتتاب أو بيع أو التنازل عن حقوق الأولوية في الاكتتاب، فإن ذلك يعتبر تنازلًا عن حقه في الأولوية في الاكتتاب في أسهم زيادة رأس المال لصالح المكتتبين الآخرين بمقابل أو بدون مقابل ويكون التنازل في كل أو بعض حقوق الأولوية المتعلقة بأسهم الطرح التي يحق لكل منهم الاكتتاب بها. ويحق لكل من المكتتبين الاكتتاب وفقاً للقواعد والإجراءات المعمول بها لدى بورصة الكويت ووكيل المقاصة والإيداع ووفق ما جاء في هذه النشرة. على من يرغب بالاكتتاب في أسهم الطرح الولوج إلى الموقع الإلكتروني من خلال الرابط التالي https://www.ipo.com.kw ("موقع الاكتتاب" أو "IPO KW") ومن ثَم يُدخِل الرقم المدني بالنسبة للأفراد أو رقم السجل التجاري للشركات، حيث سيحدد النظام أهلية الراغب بالاكتتاب وأحقيته في الاكتتاب من عدمه. يحق لكل مكتتب الاكتتاب في حقوق الأولوية في عدد 6,419.9 سهم جديد من أسهم الطرح مقابل كل 10,000 من الأسهم المصدرة التي يملكها في تاريخ الاستحقاق، بعد أخذ أسهم الخزينة التي تحتفظ بها الجهة المصدرة بعين الاعتبار. وسيكون لكل من أصحاب حقوق الأولوية الحق في الاكتتاب في عدد من أسهم الطرح بحسب حقوق الأولوية التي سيمتلكونها. ولن يحصل المكتتب على أي عوائد مالية من الطرح. يتم تخصيص باقي أسهم الطرح غير المكتتب بها، إن وجدت، للمكتتبين الذين تقدموا بطلب للاكتتاب بعدد إضافي في أسهم الطرح الإضافية، يفوق العدد المخصص لهم وذلك على أساس نسبة عدد الأسهم الإضافية المتبقية إلى عدد الأسهم الإضافية التي طلب المكتتبون الاكتتاب فيها وبالتناسب فيما بينهم.

1.5. الحقوق المتصلة بأسهم الطرح
أسهم رأس مال الجهة المصدرة من فئة واحدة. يمنح كل سهم إصدار حامله صوتًا واحدًا، كما يحق لكل مساهم الحضور والتصويت في الجمعية العامة. لا يتمتع أي مساهم بأي حقوق تصويت تفضيلية تُميزه عن غيره من المساهمين الآخرين. عند إصدار أسهم الطرح، يحق للمساهم صاحب أسهم الطرح استلام نصيبه من أي توزيعات أرباح متى تم الإعلان عنها من الجهة المصدرة (مثل الأسهم الحالية)، وكذلك يحق للمُكتتب الذي يكتتب في أسهم الطرح هذه بحق الأولوية بالاكتتاب في الأسهم الجديدة التي قد تطرحها الشركة في المستقبل وفقًا للقوانين والإجراءات والمتطلبات ذات الصلة. في حالة تصفية الجهة المصدرة، يحق للمساهمين الحصول على نصيبهم من عوائد تصفية أصول الجهة المصدرة عند التصفية وذلك بعد سداد مديونياتها.
في حال لم يتم استكمال الاكتتاب في زيادة رأس المال بالكامل خلال فترة الاكتتاب، يجوز لمجلس إدارة الشركة أن يقرر تمديد فترة الاكتتاب لفترة أو فترات أخرى مماثلة أو أقل، شريطة ألا تتجاوز مدة الاكتتاب الأصلية وتمديدها في مجموعها عن ثلاثة (3) أشهر، بشرط الحصول على موافقة هيئة أسواق المال الكويت. وفي حالة عدم اكتتاب كامل أسهم الطرح في نهاية فترة الاكتتاب الجديدة، يجوز لمجلس إدارة الشركة أن يقرر إما (1) سحب زيادة رأس المال

والتراجع عن الطرح أو (2) إعلان الاكتفاء بمقدار الطرح المكتتب فيه عند نهاية فترة الاكتتاب، ولا يجوز للمكتتبين الرجوع عن أسهم الطرح المكتتب بها إلا وفقًا للقانون.

1.6. ممارسة حقوق الشفعة ووسائل التصرف في حقوق الأولوية

يجوز للمُكتتبين المؤهلين اللجوء إلى الخيارات التالية فيما يتعلق بأسهم الطرح:

- يجوز للمُكتتبين المؤهلين ممارسة حقهم في أولوية الاكتتاب في أسهم الطرح كليًا أو جزئيًا؛
- يجوز للمُكتتبين المؤهلين ممارسة حقهم في أولوية الاكتتاب في أسهم الطرح والاكتتاب في أسهم الطرح الإضافية؛
- يجوز للمُكتتبين تداول أو التنازل عن حقهم في أولوية الاكتتاب في أسهم الطرح وفقاً للآلية المعتمدة قبل خمسة (5) أيام عمل على الأقل من قفل باب الاكتتاب في الطرح وفقاً للقواعد ذات الصلة التي تطبقها بورصة الكويت.
- يجوز للمكتتبين التنازل بدون مقابل عن حقهم في أولوية الاكتتاب في أسهم الطرح (وفي الاكتتاب في أسهم الطرح الإضافية، حسب الأحوال، أو في جزء منها) وفقاً للآلية المعتمدة لذلك خلال فترة الاكتتاب وحتى قبل خمسة (5) أيام عمل على الأقل من تاريخ قفل باب الاكتتاب، وتتم أي من تلك التنازلات وفقًا للقواعد ذات الصلة التي تطبقها بورصة الكويت ووكيل المقاصة والإيداع. أو
- يجوز للمكتتبين الامتناع عن اللجوء إلى أي من الخيارات المذكورة أعلاه، سواء عن طريق التداول أو التنازل أو ممارسة حق الأولوية في الاكتتاب في أسهم الطرح وترك حق الاكتتاب في الأسهم غير المكتتب فيها إلى باقي المساهمين المؤهلين.

وفي جميع الأحوال، لا يحق لمن تصرف في حقوق الأولوية بالتداول على كل أو جزء منها أو التنازل عنها مع أو بدون مقابل، على الوجه المذكور أعلاه، أن يكتتب في هذه الحقوق، ويعتبر اكتتابه في هذه الحقوق المتصرف فيها باطلًا. ومع ذلك، يجوز لمن آلت إليه حقوق الأولوية أن يكتتب في الأسهم المقررة لهذه الحقوق، كما يحق له التصرف فيها على النحو المُقرر والمنصوص عليه في القواعد المعمول بها لدى بورصة الكويت ووكيل المقاصة والإيداع حتى قبل قفل باب الاكتتاب بخمسة (5) أيام عمل على الأقل.

1.7. تخصيص أسهم الطرح

يحق للمساهمين المؤهلين الذين يتقدمون بطلب الاكتتاب في أسهم الطرح ويقدمون طلب الاكتتاب الكامل إلى وكيل المقاصة والإيداع قبل انتهاء فترة الاكتتاب، الحصول على 6,419.9 من أسهم الطرح مقابل كل 10,000 سهم من الأسهم المصدرة أو حقوق الأولوية التي يمتلكها المكتتب، بعد أخذ أسهم الخزينة التي تحتفظ بها الجهة المصدرة في الحسبان. في حالة عدم اكتمال الاكتتاب في جميع أسهم الطرح، سيتم تخصيص أسهم الطرح غير المكتتب فيها للمساهمين المؤهلين الذين يتقدمون بطلبات للاكتتاب بعدد إضافي من أسهم الطرح يفوق العدد المُخصص لهم وذلك على أساس نسبة عدد الأسهم الإضافية المتبقية إلى عدد الأسهم الإضافية التي طلب المكتتبون الاكتتاب فيها وبالتناسب فيما بينهم. ويكون قرار تخصيص أسهم الطرح الإضافية نهائيًا دون أي حق للرجوع أو أي مسؤولية على الجهة المصدرة و/أو مستشار الإصدار ووكيل الاكتتاب.

1.8. فترة الاكتتاب

ستبدأ فترة الاكتتاب من تاريخ 2024/07/29 وتنتهي بتاريخ 2024/08/15 عند إقفال ساعات التداول الختامية لبورصة الكويت. إذا اكتتب جميع المكتتبين في استحقاقهم لأسهم الطرح، يجوز لجهة الإصدار إغلاق فترة الاكتتاب قبل نهاية مدتها. وفي جميع الأحوال التي لا يكتمل فيها الاكتتاب، يجوز لمجلس إدارة الجهة المصدرة تمديد فترة الاكتتاب لفترة أو فترات أخرى مماثلة أو أقل وفقًا لتقديرها الخاص، بحيث لا تتجاوز فترة الاكتتاب الأصلية وتمديدها في مجموعها ثلاثة (3) أشهر، شريطة الحصول على موافقة هيئة أسواق المال.

أحكام وشروط وتعليمات الطرح

1. اتفاقية الاكتتاب

اتفق مستشار الإصدار ووكيل الاكتتاب مع الجهة المصدرة، وفقًا لشروط اتفاقية الاكتتاب، وبشرط استيفاء بعض الشروط ذات الصلة، على بذل العناية اللازمة من أجل العرض على المكتتبين للاكتتاب في أسهم الطرح بسعر الطرح. ولا يلتزم مستشار الإصدار ووكيل الاكتتاب بالاكتتاب في أي من الأسهم التي لم يكتتب فيها المكتتبون.

2. إجراءات الاكتتاب

يجب على جميع المكتتبين ذوي الأسهم المرهونة أن يقدموا إلى وكيل المقاصة والإيداع خطاب موافقة أصلي وموقع حسب الأصول من قِبل الدائن المرتهن يُفيد جواز الاكتتاب في زيادة رأس المال. ويجب تقديم خطاب الموافقة من خلال موقع الاكتتاب.

يجب تقديم الاكتتابات وجميع المستندات المطلوبة من خلال موقع الاكتتاب.

إجراءات الاكتتاب العامة:

يجب على المكتتب الالتزام بما يلي:

1. الدخول إلى موقع الاكتتاب عبر الرابط: https://www.ipo.com.kw
2. إذا كان المكتتب فردًا، عليه كتابة الرقم المدني أو رقم التداول. ومن ثَم يقوم النظام بالتحقق مما إذا كان المكتتب مؤهلاً للاكتتاب أم لا.
3. إذا كان المكتتب كيانًا اعتباريًا أو شركة، يجب على المكتتب إدخال رقم السجل التجاري أو رقم التداول. ومن ثَم يقوم النظام بالتحقق مما إذا كان المكتتب مؤهلاً للاكتتاب أم لا.
4. على المُكتتب تسجيل عدد الأسهم التي يرغب الاكتتاب فيها.
5. يجب على المُكتتب إجراء الدفع إما من خلال خدمة كي نت K-NET أو التحويل البنكي على النحو التالي:

للمكتتبين الذين يرغبون بالدفع من خلال خدمة الكي نت، يجب على المكتتب:

- الدفع من حسابه الخاص (لا يجوز لأي شخص آخر الدفع نيابةً عن المكتتب إلا في الحالات التي ينص عليها القانون ويتحمل المكتتب كافة التبعات القانونية في حالة مخالفة ذلك).

يُنصح المكتتبون بالتأكد مع شركتهم من أن حد الدفع لديهم على بطاقة كي نت K-NET سيمكنهم من سداد قيمة الاكتتاب.

أو،

للمكتتبين الذين يرغبون بالدفع من خلال التحويل البنكي، يجب على المكتتب:

- طباعة نموذج طلب الاكتتاب ثم يتوجه المكتتب إلى البنك الخاص به ويُقدِّم صورة من نموذج طلب الاكتتاب المطبوعة من موقع الاكتتاب بالرابط أعلاه ويقوم بتحويل مبلغ الاكتتاب المطلوب إلى حساب بنك الاكتتاب عن طريق تحويل بنكي (صافي المبلغ دون أي رسوم من قِبل البنك المحول والبنك المحول له) المذكور أدناه:

اسم الشركة	شركة الاستشارات المالية الدولية القابضة ش.م.ك.ع.
رقم الحساب	011010221884
رقم الآيبان	KW20 KWIB 0000 0000 0001 1010 2218 84
اسم البنك	بنك الكويت الدولـــي
اسم المستفيد	شركة الاستشارات المالية الدولية القابضة - زيادة رأس المال
المرجع /الوصف	رقم نموذج طلب الاكتتاب + رقم البطاقة المدنية للمكتتب (للمقيمين والمواطنين) / أو رقم جواز السفر (لغير المقيمين وغير المواطنين) / أو رقم السجل التجاري (للشركات) + بيانات الاتصال الخاصة بالمكتتب

- يجب على المكتتب تحميل نسخة من قسيمة الإيداع الأصلية للمبلغ المحول من البنك الخاص به بالإضافة إلى المستندات المذكورة في البند 7 **"المستندات المطلوب تقديمها مع طلبات الاكتتاب"** الواردة في هذه النشرة من خلال الرابط الإلكتروني الذي سيتم إرساله من موقع الاكتتاب إلى البريد الإلكتروني الخاص بالمُكتتب والمُسجل في موقع الاكتتاب ورسالة نصية على رقم الهاتف الخاص بالمُكتتب والمُسجل في موقع الاكتتاب.

يقوم وكيل المقاصة والإيداع بإرسال رسالة تأكيد عبر البريد الإلكتروني إلى المكتتب في حالة نجاح الاكتتاب. في حالة إخفاق أي من المكتتبين في تقديم نموذج طلب الاكتتاب مكتملًا حسب الأصول بشكلٍ كامل وسليم (مرفقًا به جميع المستندات الداعمة المطلوبة) إلى موقع الاكتتاب، بعد تحويل أو إيداع مبلغ الاكتتاب المستحق ("أموال الاكتتاب") كما هو مذكور في هذه النشرة، فإن طلب الاكتتاب المُقدم من ذلك المُكتتب سيُعتبر ملغيًا وكأن لم يكن، علمًا بأنه لا يتم قبول أموال الاكتتاب نقدًا.

3. نموذج طلب الاكتتاب

ينحصر الاكتتاب في أسهم الطرح على المساهمين المؤهلين فقط. يجوز للمساهمين المؤهلين الذين يرغبون في الاكتتاب في الطرح تقديم نماذج طلب الاكتتاب خلال فترة الاكتتاب عن طريق الموقع الإلكتروني للاكتتاب. يوافق كل مساهم مؤهل يكتتب في الطرح على الشروط والأحكام الواردة في هذه النشرة وعليه تقديم جميع المعلومات ذات الصلة وكافة بيانات نموذج طلب الاكتتاب. تحتفظ الجهة المصدرة ووكيل المقاصة والإيداع بالحق، دون أي مسؤولية، في رفض أي نموذج طلب اكتتاب، كليًا أو جزئيًا، في حالة عدم استيفاء لأي من شروط وأحكام الطرح أو عدم تنفيذ التعليمات حسب الأصول واتباعها في الموعد المحدد بكل دقة وعناية، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، عدم التزام المكتتب بالقوانين واللوائح المعمول بها، وعدم سداد

المساهم المؤهل الذي يرغب في الاكتتاب بدفع كامل مبلغ الاكتتاب، وعدم دقة أو بطلان أو عدم كفاية أي معلومات واردة في نموذج طلب الاكتتاب، أو عدم التزام المُكتتب باتباع أي شروط أو متطلبات منصوص عليها في هذه النشرة أو في نموذج طلب الاكتتاب. ولن تُقبل أي تعديلات على نموذج طلب الاكتتاب كما لن يُمكن سحبه بمجرد تقديم الطلب. علاوةً على ذلك، بمُجرد تقديم طلب الاكتتاب فإنه يُعتبر اتفاقية ملزمة قانونًا بين المساهم المؤهل المُكتتب وجهة الإصدار. يكون نموذج طلب الاكتتاب وجميع الشروط والأحكام والتعهدات المنصوص عليها فيه ملزمة للمُكتتبين والمُحال إليهم والمتنازل لهم ومديري أصولهم والمستفيدين، ما لم ينص على خلاف ذلك على وجه التحديد في هذه النشرة. كما يجب على المُكتتب قبول عدد أسهم الطرح المخصصة له. تخضع الشروط والأحكام واستلام نموذج طلب الاكتتاب وكذلك العقود والاتفاقيات الناشئة عنه لقوانين دولة الكويت ويجب تفسيرها وتأويلها وتطبيقها بما يتوافق مع أحكام قوانين دولة الكويت. يجب على جميع المُكتتبين قراءة تعليمات الاكتتاب بعناية قبل تقديم نموذج طلب الاكتتاب. يعتبر التوقيع على نموذج طلب الاكتتاب بمثابة موافقة وقبول لشروط وأحكام وتعليمات الطرح وموافقة على جميع أحكام الاكتتاب.

4. تقديم نموذج طلب الاكتتاب

على المُكتتب أن يحدد في نموذج طلب الاكتتاب عدد أسهم الطرح التي يرغب في الاكتتاب فيها ويلتزم بتحويل كامل مبلغ الاكتتاب حسب المُستحق. يحق لكل مُكتتب التقدم بطلب الاكتتاب في 6,419.9 من أسهم الطرح مقابل كل 10,000 سهم مصدر مملوك له في تاريخ الاستحقاق، بعد الأخذ في الاعتبار أسهم الخزينة التي تحتفظ بها الجهة المصدرة. في حالة عدم اكتمال الاكتتاب في جميع أسهم الطرح، يمكن للمساهمين المؤهلين التقدم بطلب للاكتتاب في أسهم الطرح الإضافية ويتم تخصيص أسهم الطرح غير المكتتب فيها، إن وجدت، إلى المُكتتبين الذي تقدموا بطلبات للاكتتاب بعدد إضافي من أسهم الطرح يفوق العدد المُخصص لهم وذلك على أساس نسبة عدد الأسهم الإضافية المُتبقية إلى عدد الأسهم الإضافية التي طلب المكتتبون الاكتتاب فيها وبالتناسب فيما بينهم.

5. المساهمين المؤهلين الذين لا يكتتبون في أسهم الطرح

سيتعرض المساهمون المؤهلون الذين لا يكتتبون في أسهم الطرح لانخفاض نسبة ملكيتهم في رأس مال الجهة المصدرة بالإضافة إلى تخفيض قيمة أسهمهم الحالية. يجب على أصحاب حقوق الأولوية الذين لا يمارسون حقهم في الاكتتاب في أسهم الطرح المقررة لهذه الحقوق، التنازل عن الثمن المُسدد منهم مُقابل هذه الحقوق دون أن يكون لهم حق الرجوع على الشركة أو مستشار الإصدار ووكيل الاكتتاب أو وكيل المقاصة والإيداع بأي مطالبة أو تعويض.

6. المُكتتبون

يقتصر الطرح على أصحاب الأسهم المصدرة الحالية المسجلين في ختام تاريخ الاستحقاق، أي المساهمين المُقيدة أسمائهم في سجل مساهمي الشركة في تاريخ الاستحقاق ولأصحاب حقوق الأولوية. للتوضيح، فإن أي تداول على أسهم الشركة قبل تاريخ الاستحقاق ولم تكتمل عملية تسويتها لدى بورصة الكويت في تاريخ الاستحقاق (تاريخ وقف حق الأولوية)، وبالتالي لم تُسجَّل في سجل مساهمي الشركة، لن اؤخذ بعين الاعتبار من أجل تحديد المساهمين المؤهلين المقيدة أسماؤهم في سجل مساهمي الشركة في تاريخ الاستحقاق.

7. الاكتتاب الكامل أو الجزئي في أسهم الطرح

يجب على المُكتتب الذي يرغب في ممارسة حقه الكامل والاكتتاب في جميع أسهم الطرح المُخصصة له، إكمال نموذج طلب الاكتتاب وتقديمه مُرفقًا معه المستندات المطلوبة وسداد كامل مبالغ الاكتتاب في أسهم الطرح التي يرغب بالاكتتاب فيها خلال فترة الاكتتاب. لا يجوز الاكتتاب في كسور الأسهم، وحيثما كان ذلك ضروريا، يجب تقريبها إلى أقرب عدد صحيح. في حالة عدم اكتمال الاكتتاب في جميع أسهم الطرح المُخصصة للمكتتبين، يتم تخصيص أسهم الطرح المتبقية التي لم يتم الاكتتاب فيها بحلول تاريخ الاستحقاق، إن وجدت، إلى المُكتتبين الآخرين المسجلين في تاريخ الاستحقاق والذين قدموا طلبات للاكتتاب في أسهم الإصدار بما يزيد عن العدد المُخصص لهم على أساس نسبة الأسهم المُكتتب فيها. ويجب إعادة فائض مبالغ الاكتتاب (إن وجدت) إلى المُكتتبين الذي اكتتبوا في أسهم الطرح دون احتساب أي فوائد لهم أو عمولات أو رسوم أو استقطاعات أو حجز. إذا لم يرغب المُكتتب في اللجوء إلى استخدام حق الاكتتاب في أسهم الطرح، فليس مطلوبًا منه اتخاذ أي إجراءات. إذا رغب أحد المساهمين المؤهلين في الاكتتاب في بعض وليس في جميع ما هو مُخصص له في أسهم الطرح، فيجب عليه تقديم نموذج طلب الاكتتاب، حسب طُرُق الاكتتاب المذكورة أعلاه، مُرفقًا معه المستندات الأخرى المطلوبة وسداد كامل مبالغ الاكتتاب في أسهم الطرح التي يرغب بالاكتتاب فيها أثناء فترة الاكتتاب. في حال لم يستنفذ الاكتتاب كُل أسهم الطرح، يجب على الجهة المصدرة إما (1) الرجوع عن زيادة رأس المال أو (2) الاكتفاء بالقدر الذي تم الاكتتاب فيه فعليًا، وتخفيض رأس المال في كلتا الحالتين، ويجب قيد هذا التخفيض والتأشير عليه في السجل بناءً على قرار الشركة. وفي حالة الرجوع عن زيادة رأس المال، لن يتمكن أصحاب حقوق الأولوية من ممارسة حقهم في الاكتتاب في الأسهم المقررة لهذه الحقوق، مما قد يؤدي إلى خسارة مشتري حقوق الأولوية الثمن الذي سدده مقابل الحق دون أن يكون له حق الرجوع على الشركة أو وكيل الاكتتاب أو وكيل المقاصة والإيداع بأي مطالبة أو تعويض.

8. المستندات المطلوب تقديمها مع طلبات الاكتتاب

يجب تقديم نموذج طلب الاكتتاب من خلال موقع الاكتتاب مُرفقًا معه الوثائق التالية، حسب ما ينطبق على طبيعة وطريقة الدفع التي اختارها المُكتتب:

أ) المكتتبون الأفراد (الأشخاص الطبيعية)

- نموذج طلب الاكتتاب موقَّع حسب الأصول من قِبل المُكتتب؛
- صورة من البطاقة المدنية للمُكتتب؛
- صورة من جواز السفر للتحقق من توقيع المُكتتب؛
- صورة من إيصال التحويل البنكي؛
- صورة من رقم الآيبان؛
- صورة من الوكالة القانونية الخاصة بالاكتتاب في الأسهم (للمكتتبين بالوكالة)؛
- صورة من شهادة الولاية (للأيتام)؛
- صورة من شهادة الوصاية (للقاصرين)؛ أو
- صورة من شهادة حصر الوراثة بالنسبة للورثة المُستفيدين.
- صورة من حكم الوصاية

ب) المُكتتبون من الشركات (الأشخاص الاعتباريين)

- نموذج طلب الاكتتاب موقَّع حسب الأصول من قِبل المُكتتب؛
- صورة من إيصال التحويل البنكي؛
- صورة من رقم الآيبان؛
- صورة من شهادة المفوضين بالتوقيع أو مستخرج السجل التجاري؛ حسب ما يقتضيه الحال؛ و
- نسخة من البطاقة المدنية للمفوض بالتوقيع؛

ج) المُكتتبون غير المقيمين في الكويت

يتعين على المُكتتبين غير المقيمين في دولة الكويت (سواء كانوا من الشركات (أشخاص اعتبارية) أو الأفراد (أشخاص طبيعية)، حسب الحالة) تقديم المستندات المُماثلة للمستندات المذكورة أعلاه الصادرة عن الجهات المُماثلة في دولهم إذا لم يكن لديهم مستندات صادرة لهم في دولة الكويت كما هو موضح أعلاه.

لن يتم قبول مبالغ الاكتتاب نقدًا. يجب دفع مبالغ الاكتتاب بالكامل عند تقديم نموذج طلب الاكتتاب على موقع الاكتتاب عن طريق تفويض خصم المبلغ المناسب من حساب المكتتب لدى الشركة، أو عن طريق التحويل المصرفي. سيتم إيداع مبالغ الاكتتاب بالكامل في الحساب البنكي للجهة المصدرة المخصص لذلك ("الحساب البنكي للاكتتاب"). يجب على المكتتب، في أي حالة تتعلق بأسهم الطرح أو أسهم الطرح الإضافية، أن يتحقق من أن التحويل المصرفي أو الخصم من الحساب قد نُفذ – بالفعل - من الحساب البنكي الخاص به وقُيد بحساب الاكتتاب الخاص بالطرح عند تقديم نموذج طلب الاكتتاب إلى وكيل المقاصة والإيداع.

مع عدم الإخلال بالأسباب الأخرى لرفض نماذج طلب الاكتتاب، يحق لوكيل الاكتتاب ووكيل المقاصة والإيداع والشركة رفض نموذج طلب الاكتتاب في حالة عدم استلام أموال الاكتتاب في حساب الاكتتاب في وقت تقديم نموذج طلب الاكتتاب إلى وكيل المقاصة والإيداع.

9. إقرارات المُكتتبين

يتعهد المُكتتبون من خلال تعبأة وتقديم نموذج طلب الاكتتاب بما يلي:

- الموافقة على الاكتتاب في أسهم الطرح بعدد الأسهم المنصوص عليها المُحددة في نموذج طلب الاكتتاب وأن نموذج طلب الاكتتاب نهائي وغير قابل للإلغاء ولا يجوز الرجوع فيه؛
- الإقرار بأنه قد اطلع على هذه النشرة وعلى جميع محتوياتها ودرسها بعناية وفهم جميع مضمونها؛
- الموافقة على عقد التأسيس والنظام الأساسي للجهة المصدرة وجميع شروط وأحكام الاكتتاب المذكورة في هذه النشرة؛
- الموافقة على أنه يحق للجهة المصدرة ووكيل المقاصة والإيداع رفض أي نموذج طلب اكتتاب غير مستوفية للمتطلبات أو غير كاملة أو غير واضحة أو لأي سبب من الأسباب المنصوص عليها في هذه النشرة؛
- القبول عدد أسهم الطرح المخصصة له (بعدد الأسهم التي طلبها كحد أقصى) كما يُقر بقبوله جميع شروط وتعليمات الاكتتاب الأخرى المنصوص عليها في نموذج طلب الاكتتاب وفي هذه النشرة؛
- كما يتعهد بعدم إلغاء أو تعديل نموذج طلب الاكتتاب بعد تقديمه إلى وكيل المقاصة والإيداع. و
- يقر المكتتب ذو الشخصية الاعتبارية، وعلى مسؤوليته الكاملة، بأنه قد تم استيفاء كافة الإجراءات وحصل على جميع التفويضات والموافقات المطلوبة بموجب عقد تأسيسه ونظامه الأساسي أو بموجب القانون، وذلك لتمكينه من تقديم نموذج طلب الاكتتاب وتنفيذ التزاماته وفقاً للشروط والأحكام الواردة في نشرة الطرح أو التنازل عن حق الأولوية في الاكتتاب، بما في ذلك موافقة مجلس إدارته أو الجمعية العامة، بحسب الأحوال، بالنسبة للشركات المساهمة.

10. التخصيص ورد فائض الاكتتاب

يحق للمساهمين المؤهلين الذين يتقدمون بطلب للحصول على أسهم الطرح الحصول على 6,419.9 أسهم الطرح مقابل كل 10,000 سهم من الأسهم المصدرة التي يمتلكونها. في حال عدم اكتمال الاكتتاب في جميع أسهم الطرح المخصصة للمكتتبين، يتم تخصيص أسهم الطرح غير المكتتب فيها إلى المُكتتبين الذين يتقدمون بطلبات للاكتتاب في عدد من أسهم الطرح يفوق النسبة المخصصة لهم. في حال كان عدد طلبات الاكتتاب في أسهم الطرح الإضافية غير المكتتب فيها يفوق عدد أسهم الطرح الإضافية المتوفرة، فسيتم تخصيص أسهم الطرح الإضافية إلى المُكتتبين الذين يتقدمون بطلبات للحصول على أسهم الطرح الإضافية هذه بالتناسب مع اكتتابهم في أسهم الطرح الإضافية على النحو المُبين بهذه النشرة. سيتم تقريب عدد الأسهم المخصصة إلى أقرب عدد صحيح، وتحتفظ الجهة المصدرة بالحق في التعامل مع كسور الأسهم وفقًا لتقديرها الخاص.

تُعلن الجهة المصدرة عن التخصيص النهائي لأسهم الطرح خلال خمسة (5) أيام عمل من تاريخ اغلاق فترة الاكتتاب (الذي يكون يوم عمل غير يوم الجمعة أو السبت وأيام العطل الرسمية والتي تكون فيه البنوك مفتوحة للعمل في الكويت) وسيتم سداد فائض مبالغ الاكتتاب، دون أي فوائد إلى المكتتبين من دون أي رسوم أو استقطاع أو مصاريف أو خصم من قبل الشركة، في التاريخ الذي تحدده جهة الإصدار.

سيتم إعادة فائض مبالغ الاكتتاب دون أي فوائد أو رسوم أو استقطاعات. وعلى المكتتبين الاتصال بمستشار الإصدار ووكيل الاكتتاب للحصول على مزيد من المعلومات.

ويجد التنويه بأن جهة الإصدار لا تُقدم أي تأكيدات أو ضمانات بتوافر أي أسهم إضافية.

11. رفض طلب الاكتتاب

تحتفظ الجهة المصدرة ووكيل المقاصة والإيداع ووكيل الاكتتاب بالحق، دون أي مسؤولية، في رفض أي نموذج طلب اكتتاب، كليًا أو جزئيًا، إذا تبين مخالفة أي من النماذج لأحكام القوانين واللوائح المعمول بها، أو عدم استيفاء أي من شروط وأحكام الاكتتاب ونشرة الاكتتاب أو عدم الالتزام التام والدقيق بتعليمات الاكتتاب على النحو الواجب وفي الوقت المحدد بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، عدم الالتزام بالقوانين واللوائح المعمول بها، وعدم سداد المُكتتب لكامل قيمة مبلغ الاكتتاب دفعة واحدة في وقت الاكتتاب، في حالة سداد مقابل الاكتتاب عن طريق التحويل البنكي، سيتم إلغاء الطلب إذا لم يتم التحويل خلال ثلاثة (3) أيام عمل من تاريخ تقديم نموذج طلب الاكتتاب أو في حالة تحويل المبالغ بعد انتهاء فترة الاكتتاب، أو عدم دقة أو بطلان أي

معلومات واردة في نموذج طلب الاكتتاب أو إذا لم يستوفِ نموذج طلب الاكتتاب الشروط أو المتطلبات المنصوص عليها في هذه النشرة أو في نموذج طلب الاكتتاب.

12. رد المبالغ إلى المكتتبين

يتم رد مبالغ الاكتتاب عن الطلبات المرفوضة ومبالغ فائض الاكتتاب – إن وجدت – دون أي فوائد أو رسوم أو خصومات أو مصاريف إلى المكتتبين في التاريخ الذي تحدده جهة الإصدار خلال سبعة (7) أيام عمل من تاريخ إعلان نتائج التخصيص عن طريق التحويل البنكي إلى الحساب المحدد في نموذج طلب الاكتتاب. في حالة إلغاء الطرح، كليًا أو جزئيًا، يجب على جهة الإصدار إيداع مبالغ الاكتتاب في حساب مصرفي غير مُنتج للفائدة لدى الشركة حتى تاريخ إعادة المبالغ إلى المكتتبين وذلك بعد موافقة وزارة التجارة والصناعة على ذلك.

13. قابلية تحويل الأسهم المطروحة

لا يجوز تحويل أسهم الطرح إلى أي نوع آخر من الأوراق المالية.

14. قابلية تداول أسهم الطرح وحقوق الأولوية

يجوز تداول حقوق الأولوية أو التنازل عنها دون مقابل ودون قيود ووفقاً للقواعد المعمول بها لدى كل من بورصة الكويت والشركة الكويتية للمقاصة. وتعتبر الموافقة على هذه النشرة بمثابة موافقة على إدراج وتداول حقوق الأولوية خلال فترة الاكتتاب في أسهم الطرح، وسيتم إلغاء الإدراج عندما تفصح الشركة عن نتائج الاكتتاب في زيادة رأس المال.

بعد انتهاء فترة الاكتتاب، سيتم التخصيص النهائي لأسهم الطرح واستكمال جميع الإجراءات التنظيمية اللازمة، وسيتم إعداد بيان بأسهم الطرح وسيتم إدراج أسهم الطرح وتداولها في بورصة الكويت دون أي قيود لتكون في ذات المرتبة التي تتمتع بها جميع أسهم الجهة المصدرة ودون تمييز فيما بينهم.

15. الجدول الزمني المتوقع

الحدث	التاريخ
تاريخ الاستحقاق	2024 /07/25
تاريخ وقف حقوق الأولوية	2024 /07/22 (أي يومين (2) تداول قبل تاريخ الاستحقاق وفقًا لدورة التسوية بنظام T+3
تاريخ بداية فترة الاكتتاب	29 – يوليو – 2024
فترة تداول حقوق الأولوية	في الفترة من [29 – يوليو – 2024] حتى تاريخ [08 – أغسطس – 2024] شاملًا كلا اليومين
تاريخ نهاية فترة الاكتتاب	في الفترة من [29 – يوليو – 2024] حتى تاريخ [15 – أغسطس – 2024] شاملًا كلا اليومين
تخصيص أسهم الطرح	خلال خمسة (5) أيام عمل من تاريخ إغلاق فترة الاكتتاب الأولى أو فترة الاكتتاب الثانية (إن وجدت).
رد مبالغ الاكتتاب إلى المُكتتبين	خلال سبعة (7) أيام عمل من تاريخ الإعلان عن نتائج تخصيص أسهم الطرح.
تداول أسهم الطرف في البورصة	سيتم إدراج أسهم الطرح في بورصة الكويت بعد استكمال كافة الإجراءات التنظيمية اللازمة.

المعلومات المتعلقة بأسهم الطرح

قامت الشركة بتعيين مقوم أصول مستقل (كي بي إم جي للاستشارات ذ.م.م) معتمد من هيئة أسواق المال، من أجل احتساب القيمة العادلة لصافي حقوق ملكية الشركة وذلك لغرض زيادة رأس مالها ولغرض تقديم تقرير مستقل عن ذلك إلى هيئة أسواق المال. حصلت جهة الإصدار على موافقة شركة كي بي إم جي للاستشارات ذ.م.م. بشأن إدراج تقييمهم ضمن بيانات نشرة الاكتتاب على النحو المُشار إليه أدناه، واستنتاجاتهم صالحة وفقًا لتقرير التقييم.
حُدد سعر الاكتتاب بـ 150 فلساً للسهم الواحد من خلال تحديد علاوة الإصدار بـ 50 فلسًا فوق القيمة الاسمية للسهم (100 فلسًا) استنادًا إلى تقرير التقييم المستقل ("تقرير التقييم") المعد من قبل مقوم الأصول المذكور أعلاه. تم إعداد تقرير التقييم كما في 31 ديسمبر 2023 ("تاريخ التقييم") وتم تقديم تقرير التقييم إلى هيئة أسواق المال.
وبحسب تقرير التقييم، فإن نطاق التقييم للشركة المصدرة يتراوح بين 259 فلسًا للسهم الواحد إلى 361 فلسًا للسهم الواحد. تم إجراء معدل خصم قدره 51.6% عن متوسط سعر التقييم الذي وصلت إليه شركة كي بي إم جي للاستشارات ذ.م.م.
ومن الجدير بالذكر أنه تم استخدام عدة منهجيات للوصول إلى التقييم المذكور أعلاه بالاعتماد على البيانات المالية المدققة للسنة المالية المنتهية في 2023 للشركة المصدرة والمعلومات المتاحة للعموم من مصادر أطراف ثالث موثقة.
وتتلخص منهجيات التقييم على النحو التالي:

1. نهج صافي قيمة الأصول المعدلة ("صافي قيمة الأصول المعدلة")
2. متوسط السعر المرجح بحجم التداول ("VWAP")
3. أسعار المقارنة السوقية – مضاعف: السعر / القيمة الدفترية للسهم والسعر (P/B) / الأرباح الصافية (P/E)

- إن نهج صافي قيمة الأصول المعدلة هو تقييم للأعمال يركز على صافي قيمة أصول الشركة، أو القيمة السوقية العادلة لإجمالي أصولها مطروحًا منها إجمالي التزاماتها. وبموجب نهج صافي الأصول، تعتمد القيمة الإجمالية على مجموع صافي قيمة الأصول بالإضافة إلى علاوة، إذا كان ذلك مناسبا، لتعكس قيمة الأصول غير الملموسة التي لم يرد تسجيلها في الميزانية العمومية.
- يتم استخدام نهج متوسط السعر المرجح عندما يتم تداول الأسهم بشكل كاف. وبما أن أحجام التداول في شركة الاستشارات المالية الدولية القابضة ش.م.ك.ع. كافية، فقد تم أيضًا أخذ سعر السوق للأوراق المالية في الاعتبار لأغراض التقييم.
- يمكن استخدام/تطبيق نهج مضاعفات السوق عندما يتم تداول أسهم الشركات المماثلة بشكل مناسب وبسيولة عالية في البورصة. وبما أن الشركات المختارة المشابهة لشركة الاستشارات المالية الدولية القابضة ش.م.ك.ع. تستوفي هذا المتطلب الأساسي، وبالتالي، فإن استخدام نهج مضاعفات السوق قد يكون مناسبًا لأغراض تقييم شركة الاستشارات المالية الدولية القابضة ش.م.ك.ع.

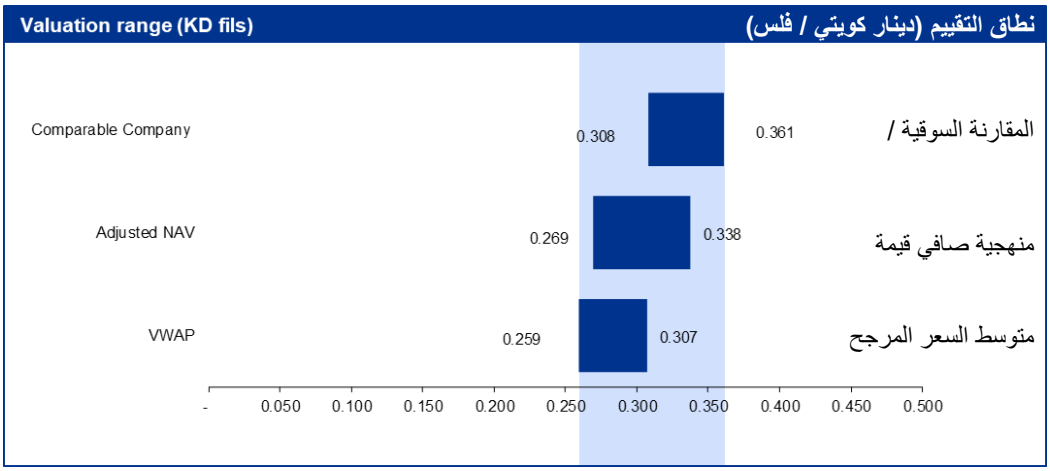

يخضع الإفصاح أعلاه للقيود والتحليلات المنصوص عليها في تقرير التقييم الذي أعدته شركة كي بي إم جي للاستشارات ذ.م.م.، والذي يتضمن المعلومات والحقائق والافتراضات التي توفرها جهة الإصدار ويشكل جزءًا لا يتجزأ منها.

معلومات حول الجهة المُصدرة

نظرة عامة:

شركة الاستشارات المالية الدولية القابضة ش.م.ك.ع. هي شركة كويتية مساهمة عامة تأسست بواسطة الحكومة الكويتية في 31 يناير 1974، كشركة استثمارية مملوكة للحكومة. تم تأسيس شركة الاستشارات المالية الدولية القابضة ش.م.ك.ع. في البداية لتكون بمثابة المستشار المالي للشركات والمؤسسات العاملة في الكويت ودول الشرق الأوسط. بدأت الشركة برأس مال قدره 500,000 دينار كويتي. تم إدراج الشركة في سوق الكويت للأوراق المالية في 09 سبتمبر 1987 وفي سوق دبي المالي في 10 سبتمبر 2005. وفي مايو 2002، استحوذت مجموعة البحر؛ تحالف من الشركات المدرجة وغير المدرجة تغطي مجموعة واسعة من القطاعات بما في ذلك الخدمات المالية والعقارات والتمويل الاستهلاكي والتأجير والاستثمار والخدمات والتأمين والترفيه، على شركة الاستشارات المالية الدولية القابضة ش.م.ك.ع. يُعد فريق المتخصصين لديهم أهم أصولهم، ويمثل جزءًا كبيرًا من نجاحهم. يتمتع فريقهم بمهارة في صياغة وتنفيذ الاستراتيجيات المستهدفة. يشتركون جميعًا ويتشاركون فيما بينهم الالتزام الراسخ برؤيتهم ورسالتهم.
وقد اتضحت استراتيجيتهم الاستثمارية من خلال الإدراج الناجح لشركتهم التابعة، شركة إيفا للفنادق والمنتجعات، في سوق الكويت للأوراق المالية في يناير 2006. وحقق الإدراج قيمة سوقية تجاوزت مليار دولار أمريكي . وكانت إيفا للفنادق والمنتجعات بمثابة منصة للتوسع العالمي، حيث قامت بتسهيل الاستثمارات والمشاريع في مناطق متنوعة بما في ذلك منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ودول مجلس التعاون الخليجي والشرق الأقصى وأوروبا وجنوب أفريقيا. منذ استحواذ مجموعة البحر عليها، شهدت شركة الاستشارات المالية الدولية القابضة ش.م.ك.ع نموًا كبيرًا.

المقر المُختار للشركة:

يقع المكتب المُسجل/المقر المُختار لشركة الاستشارات المالية الدولية القابضة ش.م.ك.ع في دروازة العبدالرزاق - مبنى سوق الكويت مدخل أ - الدور الثامن, 4694 الصفـــاة 13047 ، دولة الكويت. رقم هاتفهم هو 1844432 – 22455363 - 22455636.

أغراض الشركة وفقًا لعقد التأسيس:

أهداف الشركة التالية:

1. إدارة الشركات التابعة لها أو المشاركة في إدارة الشركات الأخرى التي تساهم فيها وتوفير الدعم اللازم لها
2. استثمار أموالها في الإتجار بالأسهم والسندات والأوراق المالية الأخرى
3. تملك العقـــارات والمنقولات اللازمـــة لمباشرة نشاطهـــا فـــي الحدود المسمـــــوح بهـــا وفقاً للقانـون
4. تمويل أو إقراض الشركات التي تملك فيها أسهماً أو حصصاً وكفالتها لدى الغير، وفي هذه الحالة يتعين ألا تقل نسبة مشاركة الشركة في رأس مال الشركة المقترضة عن 20%
5. تملك حقوق الملكية الفكرية من براءات اختراع والعلامات التجارية أو النماذج الصناعية وحقوق الامتياز وغيرها من الحقوق المعنوية، واستغلالها وتأجيرها للشركات التابعة لها أو لغيرها سواء داخل الكويت أو خارجها
6. استغلال الفوائض المالية المتوفرة لدى الشركة عن طريق استثمارها في محافظ أو صناديق مالية تدار من قبل شركات وجهات متخصصة ويكون للشركة مباشرة كل أو بعض هذه الأغراض في دولة الكويت أو في خارجها بصفة أصلية أو بالوكالة، ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو تشترك بأي وجه مع الهيئات والشركات التي تزاول أعمالاً شبيهة بأعمالها، أو التي قد تعاونها على تحقيق أغراضها في الكويت أو في الخارج، ولها أن تنشئ أو تشارك أو تشتري هذه الهيئات أو الشركات أو تلحقها بها

الإدراج:

تم إدراج الشركة في بورصة الكويت بتاريخ 09 سبتمبر 1987 وهي مدرجة أيضًا في سوق دبي المالي منذ عام 2005.

رأس المال المصرح به والمدفوع:

كما في 31 ديسمبر 2023، بلغ رأس مال الشركة المصدر والمدفوع 26,673,255 دينار كويتي مكون من 266,732,550 سهم بقيمة 100 فلس كويتي للسهم الواحد.

الملكية:

كما في (اليوم الأول من شهر إصدار نشرة الطرح)، كان المساهمين الموضحة أسماؤهم أدناه يمتلكون ما يزيد عن 5.0% من رأس مال الشركة العادي المصدر، ويتعين عليهم الإفصاح عن هذه المساهمة وفقًا لقواعد هيئة أسواق المال:

الاسم	دولة التأسيس	الأعمال الرئيسية	نسبة المساهمة (%)
مجموعة أرزان المالية للتمويل والاستثمار	الكويت	خدمات مالية	%15.78
مجموعة شركة مد البحر القابضة (شركة الضاحية للاستثمار، شركة الكويت القابضة، شركة الرنا للتجارة والمقاولات العامة، مصادر الأفق للتجارة العامة والمقاولات، شركة الديرة القابضة وشركة موارد الأفق للتجارة العامة والمقاولات.	الكويت	استثمار	%19.59
المجموع			**%35.37**

وصف موجز للمجموعة التي تمارس السيطرة – مجموعة شركة مد البحر القابضة (شركة الضاحية للاستثمار، شركة الكويت القابضة، شركة الرنا للتجارة العامة والمقاولات، شركة الشامية للاستثمار، شركة مصادر الأفق للتجارة العامة والمقاولات، شركة موارد الأفق للتجارة العامة والمقاولات:
مجموعة أرزان المالية:

وهي شركة مساهمة عامة مقرها الكويت برأسمال مدفوع قدره 83.1 مليون دينارًا كويتيًا. مجالات عمل الشركة هي إدارة الثروات، وإدارة الائتمان والأصول، وتحصيل الديون، واستثمارات رأس المال الاستثماري. تعمل مجموعة أرزان المالية باستمرار على وضع قدمها في العديد من الأسواق الناضجة مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وسويسرا وهولندا وألمانيا والتواجد الإقليمي في الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية.

شركة مد البحر القابضة (مُقفلة):

وهي شركة مساهمة عامة مملوكة لعائلة السيد المرحوم/ جاسم محمد البحر. تأسست الشركة في عام 2008 وهي شركة قابضة تركز على الاستثمارات في الشركات الخاصة والعامة.

الشركات التابعة والزميلة:

كما في 31 ديسمبر 2023، تمتلك الشركة مستويات مختلفة من حقوق الملكية في العديد من الشركات. تشمل هذه الشركات:

الاسم	بلد التأسيس	الأعمال الرئيسية	نسبة الامتلاك (%)
الأولى للتأمين التكافلي	الكويت	التأمين	53.45%
شركة عقارات الخليج	الكويت	العقارات	46.32%
شركة دانة العقارية	لبنان	العقارات	96.67%
شركة رديم	لبنان	العقارات	99.90%
شركة ايفا للفنادق والمنتجعات	الكويت	أنشطة فندقية وتطوير	43.71%
شركة أم الهيمان القابضة	الكويت	الحيازة/ الاستثمار	50%
شركة أداكس	البحرين	استثمارات	30.29%

قطاعات الأعمال

التأمين

- **الأولى للتأمين التكافلي**

في عام 2000، قدمت الأولى للتأمين التكافلي حلول التأمين التكافلي إلى سوق الكويت. توفر الأولى للتأمين التكافلي خدمات التأمين ضد الحريق والتأمين العام، والتأمين على السيارات، والتأمين على المنازل، والتأمين البحري، والتأمين على الحياة، والتأمين الطبي وما إلى ذلك. وتتمثل مهمتها في تقديم منتجات تكافلية مبتكرة وخدمات ذات قيمة مضافة وخدمة عملاء عالية الجودة وبالتالي بناء علاقات مستدامة وطويلة الأمد مع أصحاب المصلحة.

العقارات

- **شركة عقارات الخليج**

شركة عقارات الخليج ذ.م.م هي شركة كويتية ذات مسؤولية محدودة. الأنشطة الرئيسية للشركة هي بيع وشراء العقارات والتداول في الأسهم والسندات لصالح الشركة، وهي شركة ذات غرض خاص (SPV) تمتلك بشكل مباشر بعضًا من الممتلكات الرئيسية من قبل الشركة الأم (شركة الاستشارات المالية الدولية القابضة).

- **شركة دانة وردیم العقارية**

قامت كل من شركة دانة العقارية وشركة رديم بالاستثمار في عقار تجاري في وسط بيروت. وهي شركة ذات غرض خاص (SPV) من أجل امتلاك العقارات التجارية في لبنان. وتمتلك كل شركة 50% من العقار المذكور أعلاه.

الفنادق والمنتجعات

- **شركة ايفا للفنادق والمنتجعات**

إيفا للفنادق والمنتجعات هي شركة كويتية مدرجة تعمل في مجال تطوير مشاريع الفنادق والمنتجعات السكنية متعددة الاستخدامات بالإضافة إلى الخدمات الترفيهية.

الاستثمارات

- **شركة أم الهيمان القابضة**

تأسست أم الهيمان القابضة في الكويت وتعمل في قطاع الاستثمار. وتشارك الشركة حاليا في مشروع محطة أم الهيمان للصرف الصحي.

- **شركة أداكس**

تأسست في البحرين عام 2003 وتقدم عروض استثمارية لعملائها.

المخاطر المصاحبة للإستثمارات

ان الإستثمارات عُرضة لمخاطر العملات الأجنبية الناشئة عن تعرضات العملات الأجنبية المختلفة ، تنشأ مخاطر صرف العملات الأجنبية من المعاملات التجارية المستقبلية والموجودات والمطلوبات المعترف بها وصافي الاستثمارات في العمليات الأجنبية ، فإن عمليات الشركة وشركاتها التابعة معرضة للمخاطر الجيوسياسية المرتبطة بهذه الدول والمناطق يتأثر الوضع المالي للشركة وشركاتها التابعة ونتائج عملياتها سلبًا بالمخاطر الكامنة في أسواق المال الخارجة عن سيطرتها، بما في ذلك التقلبات في أسعار الفائدة وأسعار الأوراق المالية وأسعار صرف العملات.

الاستراتيجية

استراتيجية شركة الاستشارات المالية الدولية القابضة ش.م.ك.ع. 2025:

تتبنى شركة الاستشارات المالية الدولية القابضة ش.م.ك.ع. استراتيجية استثمارية متنوعة تهدف إلى تحقيق مزيج من النمو والاستقرار. تتكون محفظتنا الاستثمارية من:

1. حيازات الأسهم الاستراتيجية
2. الاستثمارات البديلة

وتتنوع هذه الاستثمارات عبر مختلف القطاعات والمناطق الجغرافية، المحلية والإقليمية، على النحو التالي:

1. الخدمات المالية: بما في ذلك الوساطة المالية وإدارة المحافظ وبورصات التداول
2. العقارات والضيافة
3. المشاريع الصناعية الكبرى
4. التعليم

المرونة والاستثمارات الاستراتيجية

تعد شركة الاستشارات المالية الدولية القابضة واحدة من الشركات الاستثمارية/القابضة الكويتية القليلة التي نجحت في التغلب على الأزمة المالية التي ضربت الشركات في عام 2008 من خلال إعادة هيكلة أنشطتها، وتنويع استثماراتها، وتسوية قروضها المصرفية الكبيرة. وقد نجحت خلال تلك الفترة من إجراء استثمار كبير وواعد في مجال معالجة مياه الصرف الصحي في دولة الكويت بالشراكة مع إحدى الشركات الأوروبية الرائدة في مجال معالجة مياه الصرف الصحي، والذي من خلاله تم تطوير أحد أكبر المشاريع على مستوى العالم لمعالجة مياه الصرف الصحي في الكويت، وهي مبادرة بمليارات الدولارات.

زيادة رأس المال والأهداف الاستراتيجية

هدف الشركة الأساسي من زيادة رأس المال هو تعزيز قدرتهم المالية وتوسيع محفظتهم الاستثمارية من خلال جمع رأس مال إضافي من مساهميهم الكرام. ومن المُقرر استخدام ضخ رأس المال الاستراتيجي هذا لخفض الديون الحالية وتوسيع الإستثمار. إن وجود أساس مالي أقوى سيمكن من:

- التركيز على نموذج الأعمال الاستثمارية الأساسية؛
- استهداف القطاعات ذات النمو المرتفع المتوافقة مع عملياتهم؛ و
- تعزيز محفظتهم العقارية الحالية.

علاوةً على ذلك، فإن هيكل رأس المال المعزز سيمكن من تأمين شروط تمويل مناسبة لصفقات الاستثمار المستقبلية، مما يزيد من الإمكانية لتحقيق عوائد مستدامة وقيمة للمساهمين. من خلال توسيع قاعدة رأس المال، ستعمل الشركة على تحسين هيكل رأس مالها، والتفاوض على شروط الاقتراض المواتية، وتعزيز جدارتها الائتمانية وسمعتها في السوق. ومن شأن ضخ رأس المال هذا أن يوفر الموارد اللازمة للاستفادة من الفرص الناشئة ومتابعة الاستثمارات الاستراتيجية، وبالتالي خلق قيمة طويلة الأجل لمساهميها.

الالتزام بالنمو والاستقرار

تلتزم شركة الاستشارات المالية الدولية القابضة بشكل دائم بالحفاظ على استراتيجية استثمار متوازنة تعزز النمو والاستقرار. وتواصل البحث عن الفرص والاستثمار فيها بما يتوافق مع أهدافها الإستراتيجية وتقدم قيمة مستدامة لمساهميها.

حوكمة الشركة

تحرص الشركة على الالتزام بكافة تعليمات وقرارات اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته، ومتطلبات الكتاب الخامس عشر (حوكمة الشركات)) الصادر عن هيئة أسواق المال - الكويت.

السياسات والإجراءات:

تبنت الشركة إطارًا شاملًا لتوجيهات حوكمة الشركات، والذي تم تصميمه لتحقيق التوازن الصحيح بين الأداء والامتثال.

هيكل الحوكمة – نظرة عامة:

لدى شركة الاستشارات المالية الدولية القابضة ش.م.ك.ع. إطار حوكمة يتسم بالقوة والاتساق. حيث تُطبق الشركة إطار حوكمة عالي المستوى يُساعد على حماية المساهمين وسمعة الشركة. يدعم هيكل حوكمة الشركات القوي نزاهة الشركة كما يُعزز النمو الاقتصادي من خلال تعزيز ثقة المساهمون والمستثمرون.

يسلط هيكل الحوكمة في الشركة الضوء على مسؤوليات مجلس الإدارة في إدارة الشركة بفاعلية وتحقيق مصالحها. تؤثر قرارات مجلس الإدارة بشكل كبير على أداء الشركة ووضعها المالي. وتحرص الشركة على تكوين مجلس إدارة متوازن ومؤهل يتمتع بخبرات متنوعة ليكون له الأثر الإيجابي على الشركة وأدائها.

يتكون مجلس إدارة الشركة من خمسة أعضاء: ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين، وعضوين مستقلين - تتنوع خبراتهم الأكاديمية والعملية، مما يعكس هيكلية متوازنة تمكن مجلس الإدارة من القيام بالدور الموكل إليه بوضع الإستراتيجية العامة للشركة وتحديد سياساتها وأهدافها.

هيكل حوكمة مجلس الإدارة:

أ) لجنة مجلس الإدارة للتدقيق:

1. السيدة/ ليلى عبدالكريم الإبراهيم – رئيس اللجنة
2. السيد/ عبدالله عبدالرزاق العصفور – عضو اللجنة
3. د./ سليمان طارق العبد الجادر – عضو اللجنة (مستقل)

مهام ومسؤوليات لجنة التدقيق:

1. مراجعة البيانات المالية الدورية قبل عرضها على مجلس الإدارة، وابداء الرأي والتوصية بشأنها لمجلس الإدارة. وذلك بهدف ضمان عدالة وشفافية التقارير المالية.
2. التوصية لمجلس الإدارة بتعيين وإعادة تعيين مراقب الحسابات الخارجي أو تغييرهم وتحديد أتعابه، ويراعى عند التوصية بالتعيين التأكد من استقلاليته، ومراجعة خطابات تعيينه.
3. متابعة أعمال مراقب الحسابات الخارجي، والتأكد من عدم قيامهم بتقديم خدمات إلى الشركة عدا الخدمات التي تقتضيها مهنة التدقيق.
4. دراسة ملاحظات مراقب الحسابات الخارجي على القوائم المالية للشركة ومتابعة ما تم في شأنها.
5. دراسة السياسات المحاسبية المتبعة وإبداء الرأي والتوصية لمجلس الإدارة في شأنها.
6. تقييم مدى كفاية نظم الرقابة الداخلية المطبقة داخل الشركة وإعداد تقرير يتضمن رأي وتوصيات اللجنة في هذا الشأن.
7. الإشراف الفني على إدارة التدقيق الداخلي في الشركة من أجل التحقق من مدى فاعليتها في تنفيذ الأعمال والمهمات المحددة من قبل مجلس الإدارة.
8. التوصية بتعيين مدير التدقيق الداخلي، ونقله، وعزله، وتقييم أدائه، وأداء إدارة التدقيق الداخلي.
9. مراجعة وإقرار خطط التدقيق المقترحة من المدقق الداخلي، وإبداء ملاحظاتها عليها.
10. مراجعة نتائج تقارير التدقيق الداخلي، والتأكد من أنه قد تم اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة بشأن الملاحظات الواردة في التقارير.
11. مراجعة نتائج تقارير الجهات الرقابية والتأكد من أنه قد تم اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.
12. التأكد من التزام الشركة بالقوانين والسياسات والنظم والتعليمات ذات العلاقة.

ب) لجنة مجلس الإدارة للمخاطر:

1. السيدة/ ليلى عبدالكريم الإبراهيم – رئيس اللجنة
2. السيد/ عبدالله عبدالرزاق العصفور – عضو اللجنة
3. السيد/ وليد أحمد الوزان – عضو اللجنة (مستقل)

مسؤوليات ومهام لجنة إدارة المخاطر:

1. إعداد ومراجعة استراتيجيات وسياسات إدارة المخاطر قبل اعتمادها من مجلس الإدارة، والتأكد من تنفيذ هذه الاستراتيجيات والسياسات، وأنها تتناسب مع طبيعة وحجم الأنشطة.
2. ضمان توافر الموارد والنظم الكافية لإدارة المخاطر.
3. تقييم نظم وآليات تحديد وقياس ومتابعة أنواع المخاطر المختلفة التي قد تتعرض لها الشركة، وذلك لتحديد أوجه القصور بها.
4. مساعدة مجلس الإدارة على تحديد وتقييم مستوى المخاطر المقبول في الشركة، والتأكد من عدم تجاوز الشركة لهذا المستوى من المخاطر بعد اعتماده من قبل مجلس الإدارة.

5. مراجعة الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر ووضع توصيات بشأنه قبل اعتماده من قبل مجلس الإدارة.
6. التأكد من استقلالية موظفي إدارة المخاطر عن الأنشطة التي ينجم عنها تعرض الشركة للمخاطر.
7. التأكد من أن موظفي إدارة المخاطر لديهم الفهم الكامل للمخاطر المحيطة بالشركة، والعمل على زيادة وعي العاملين بثقافة المخاطر وإدراكهم لها.
8. إعداد التقارير الدورية حول طبيعة المخاطر التي تتعرض لها الشركة، وتقديم هذه التقارير إلى مجلس إدارة الشركة.
9. مراجعة المسائل التي تثيرها لجنة التدقيق المرتبطة والتي قد تؤثر على إدارة المخاطر في الشركة.
10. تعقد لجنة إدارة المخاطر اجتماعات دورية، على الأقل أربعة مرات خلال السنة، وكذلك كلما دعت الحاجة، كما يجب أن تقوم بتدوين محاضر اجتماعاتها.
    - مراجعة المخاطر المالية وقياس مدى تأثيرها على أعمال الشركة.
    - مراجعة المخاطر التشغيلية وقياس مدى تأثيرها أعمال الشركة.
    - مناقشة الملاحظات الواردة في تقارير إدارة المخاطر عن المخاطر التي تتعرض لها الشركة.

ج) لجنة مجلس الإدارة للترشيحات والمكافآت:

1. السيد/ صالح صالح السلمي – رئيس اللجنة
2. السيد/ عبدالله عبدالرزاق العصفور – عضو اللجنة
3. د./ سليمان طارق العبد الجادر – عضو اللجنة (مستقل)

مسؤوليات ومهام لجنة الترشيحات والمكافآت:

1. التوصية بقبول الترشيح وإعادة الترشيح لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.
2. وضع سياسة واضحة لمكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، مع المراجعة السنوية للاحتياجات المطلوبة من المهارات المناسبة لعضوية مجلس الإدارة، وكذلك استقطاب طلبات الراغبين في شغل المناصب التنفيذية حسب الحاجة، ودراسة ومراجعة تلك الطلبات، وتحديد الشرائح المختلفة للمكافآت التي سيتم منحها للموظفين، مثل شريحة المكافآت الثابتة، وشريحة المكافآت المرتبطة بالأداء، وشريحة المكافآت في شكل أسهم، وشريحة مكافآت نهاية الخدمة.
3. وضع توصيف وظيفي للأعضاء التنفيذيين والأعضاء غير التنفيذيين والأعضاء المستقلين.
4. التأكد من عدم انتفاء صفة الاستقلالية عن عضو مجلس الإدارة المستقل.
5. إعداد تقرير سنوي مفصل عن كافة المكافآت الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، سواء كانت مبالغ أو منافع أو مزايا، أياً كانت طبيعتها ومسماها، وعرض التقرير على الجمعية العامة للشركة للموافقة عليه وتلاوته من قبل رئيس مجلس الإدارة.

طورَّت الشركة الآليات والأدوات التي تُساعد أعضاء مجلس الإدارة في الحصول على المعلومات والبيانات المطلوبة في الوقت المناسب من خلال تطور تكنولوجيا المعلومات في الشركة، وكذلك إنشاء قنوات اتصال مباشرة بين السكرتاريةوأعضاء مجلس الإدارة، وتقديم التقارير والموضوعات المطروحة عن أعمال اجتماعات مجلس الإدارة قبل الاجتماع بفترة كافية لمناقشتها خلال الاجتماع واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.

مسؤوليات حوكمة مجلس الإدارة

تُحدد مسؤوليات وواجبات كل من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية من خلال عدة نماذج، حيث يحدد النظام الأساسي للشركة واجبات ومسؤوليات مجلس الإدارة. كما تحدد اللائحة الداخلية لمجلس الإدارة مهام المجلس والتي تشمل الإشراف على أداء الإدارة التنفيذية والتأكد من التزامها بتنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل الرئيسية المعتمدة من قبل المجلس. وتحدد مصفوفة الصلاحيات كافة الصلاحيات التي يتم تفويضها للإدارة التنفيذية والصلاحيات التي يحتفظ المجلس لنفسه بصلاحية اتخاذ القرار بشأنها.

تضطلع الإدارة التنفيذية بالمسؤوليات المنوطة بها والموكلة إليها من مجلس الإدارة وفقًا للقوانين والأنظمة الصادرة عن هيئة أسواق المال والجهات التنظيمية المعنية، وتشمل هذه المسؤوليات تنفيذ الخطط الإستراتيجية للشركة بالإضافة إلى السياسات ذات الصلة المعتمدة من قبل مجلس الإدارة والتأكد من ملاءمتها. كما تتأكد الإدارة التنفيذية من تطبيق إطار الحوكمة الذي تم اعتماده كجزء من أنشطة إدارات الشركة، وأن تنعكس مبادئه الرئيسية في سياسات وإجراءات عمل تلك الإدارات.

1. اعتماد الأهداف والاستراتيجيات والخطط والسياسات الهامة للشركة، ومن ذلك:
    - الاستراتيجية الشاملة للشركة وخطط العمل الرئيسية ومراجعتها وتوجيهها.
    - أهداف الأداء ومراقبة التنفيذ والأداء الشامل في الشركة.
    - الهياكل التنظيمية والوظيفية في الشركة وإجراء المراجعة الدورية عليها.
2. إقرار الميزانيات التقديرية السنوية واعتماد البيانات المالية المرحلية والسنوية.
3. التأكد من مدى التزام الشركة بالسياسات والإجراءات التي تضمن احترام الشركة للأنظمة واللوائح الداخلية المعمول بها.
4. ضمان دقة وسلامة البيانات والمعلومات الواجب الإفصاح عنها وذلك وفق سياسات ونظم عمل الإفصاح والشفافية المعمول بها.
5. إرساء قنوات اتصال فاعلة تتيح لمساهمي الشركة الإطلاع بشكل مستمر ودوري على أوجه الأنشطة المختلفة للشركة وأية تطورات جوهرية.
6. وضع نظام حوكمة خاص بالشركة والإشراف العام عليه ومراقبة مدى فاعليته وتعديله عند الحاجة.
7. إعداد تقرير سنوي يتلى في الجمعية العامة السنوية للشركة يتضمن متطلبات وإجراءات استكمال قواعد حوكمة الشركات ومدى التقيد بها.
8. تشكيل لجان مختصة منبثقة عنه وفق ميثاق يوضح مدة اللجنة وصلاحياتها ومسؤولياتها وكيفية رقابة المجلس عليها، كما يتضمن قرار التشكيل تسمية الأعضاء وتحديد مهامهم وحقوقهم وواجباتهم.

9. تحديد الصلاحيات التي يتم تفويضها للإدارة التنفيذية، وإجراءات اتخاذ القرار ومدة التفويض. كما يحدد المجلس الموضوعات التي يحتفظ بصلاحية البت فيها.
10. الرقابة والإشراف على أداء أعضاء الإدارة التنفيذية، والتأكد من قيامهم بأداء كافة المهام الموكلة إليهم.
11. تعيين أو عزل أيا من أعضاء الإدارة التنفيذية، ومن ذلك رئيس الجهاز التنفيذي أو من في حكمه.
12. وضع سياسة تنظم العلاقة مع أصحاب المصالح من أجل حفظ حقوقهم.
13. وضع آلية لتنظيم التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة، وذلك للحد من تعارض المصالح.

- متابعة سير انجاز أعمال وأنشطة الشركة من خلال الإجتماعات الدورية مع الإدارة التنفيذية، ومناقشة نتائج أعمال الشركة من خلال حزمة من التقارير الدورية.
- اعتماد المعلومات المالية المرحلية والبيانات المالية السنوية للشركة.

كفاية نظام الرقابة الداخلية

عناصر نظام الرقابة الداخلية في الشركة

1. **الهيكل التنظيمي**

هيكل الشركة التنظيمي يحدد المسؤوليات ويفوض السلطات العلاقات الهيكلية بوضوح لا لبس فيه ، كما أنه يجسد إستراتيجية الشركة وهيكلها الاستثماري. يتم تعيين الرئيس التنفيذي للشركة من قبل المجلس ، ويحرص المجلس على اختيار من يتمتع بالنزاهة والكفاءة الفنية والخبرة في مجال عمل الشركة. ويتعين الحصول على موافقة المجلس عند تعيين باقي أعضاء الإدارة التنفيذية في الشركة والذين سوف يكونوا تحت اشراف الرئيس التنفيذي ، ويتم توفير الإشراف الكافي على الإدارة التنفيذية في الشركة للتحقق من قيامها بالدور المنوط بها في إطار تحقيق الشركة لأهدافها وأغراضها ، والتحقق من تطبيق السياسات المعتمدة من المجلس.

2. **السلطة التفويضية**

قام مجلس الإدارة بتفويض الإدارة التنفيذية في الشركة لتولي عمليات الشركة اليومية ، وبرئاسة الرئيس التنفيذي . حيث أن الرئيس التنفيذي مسؤول أمام المجلس بتولي كامل إدارة وتقييم أداء الشركة ، كما يقوم الرئيس التنفيذي بإدارة الشركة وفق الاستراتيجية والخطط والسياسات الموافق عليها من قبل المجلس .

3. **نظم معلومات متطورة**

تعتمد الشركة على مجموعة من الأنظمة المتطورة التي تعتمد على المعايير العالمية وتساهم بفاعلية في الرقابة الداخلية وتوفير معلومات دقيقة وشفافة.

4. **إجراءات الرقابة الداخلية**

إجراءات الرقابة الداخلية تشمل الرقابة الداخلية والمحاسبية ونظام التحكم الداخلي للشركة ، ويجري تطبيقها بصفة دورية. وقد تم وضع إجراءات تمكن الموظفين من الاتصال برئيس مجلس الإدارة للإبلاغ عن مخاوفهم بشأن احتمالية حدوث مخالفات، وتتضمن هذه الإجراءات التأكيد على توفير الحماية إلى هؤلاء المبلغين عن المخالفات بما يعطيهم الطمأنينه الكافية لعدم تعرضهم لأي تهديد أو جزاءات حتى في حالة عدم ثبوت ما يؤكد هذه المخاوف .

5. **نظام توثيق الرقابة الداخلية**

يتم حفظ وتصنيف كافة الوثائق المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية للاستفادة منها في تدريب الموظفين وإجراءات الفحص والاختبارات التي تستهدف التأكد من كفاءة وفعالية النظام. وقد تم إعداد كافة التوصيفات الوظيفية المفصلة للوظائف لجميع الوظائف في الشركة .

6. **توافر الكفاءات اللازمة للموظفين**

سعت الشركة لتوفير أفضل الكفاءات على المستوى المحلي للاضطلاع بتنفيذ إجراءات الرقابة الداخلية بكفاءة وفاعلية.

نشاط التدقيق الداخلي

يندرج نشاط التدقيق الداخلي من الناحية الهيكلية ضمن مهام ومسؤوليات لجنة مجلس الإدارة للتدقيق، ويتم الاستعانة بمصادر وخبرات خارجية لأداء تلك المهام. تؤكد الجهة المسؤولة سلامة إجراءات الرقابة الداخلية التي تستهدف التشغيل الكامل للشركة بما في ذلك الحفاظ على ممتلكاتها، والتأكد من صحة ودقة البيانات المالية وفقا للمعايير المحاسبية والامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها بما في ذلك السياسات والقواعد الداخلية. بالإضافة إلى ذلك، يساعد التدقيق الداخلي الشركة على تحقيق أهدافها من خلال تطبيق نظام يهدف إلى تحسين عناصر مراقبة المخاطر وإنفاذ إجراءات الرقابة الداخلية وتعزيز نظام الحوكمة في الشركة. تُقدَّم جميع تقارير التدقيق الداخلي إلى لجنة مجلس الإدارة للتدقيق.

مراجعة نظم المعلومات الداخلية من قبل جهة خارجية مستقلة

يتم مراجعة تقييم نظم الرقابة الداخلية بصورة سنوية من قبل شركة استشارات متخصصة ومستقلة . يتضمن تقرير مراجعة وتقييم نظم الرقابة الداخلية التالي :

- إجراءات الرقابة والإشراف على كفاءة وفاعلية نظم الرقابة الداخلية اللازمة لحماية أصول الشركة وصحة البيانات المالية وكفاءة عملياتها بجوانبها الإدارية والمالية والمحاسبية.
- مقارنة عوامل المخاطر في الشركة والأنظمة الموجودة لتقييم مدى كفاءة الأعمال اليومية للشركة، ومواجهة التغيرات غير المتوقعة في السوق.
- تقييم أداء الإدارة التنفيذية في تطبيق نظم الرقابة الداخلية.

- أسباب الإخفاق في تطبيق الرقابة الداخلية أو مواطن الضعف في تطبيقها أو حالات الطوارئ التي أثرت أو قد تؤثر على الأداء المالي للشركة، والاجراء الذي اتبعته الشركة في معالجة الإخفاق في تطبيق الرقابة الداخلية.

تم تكليف مكتب تدقيق مستقل ليتولى تقييم ومراجعة قسم التدقيق الداخلي وإعداد تقرير مراجعة الرقابة الداخلية.

الإدارة

مجلس إدارة الشركة:

ويتكون مجلس إدارة الشركة من أربعة أعضاء منتخبين، يتم انتخاب كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة خلال اجتماع الجمعية العمومية للمساهمين، وتكون مدة عضوية المجلس ثلاث سنوات قابلة للتجديد، يجتمع مجلس الإدارة ست مرات على الأقل كل عام ومرة واحدة على الأقل كل ربع سنة وفقًا لمتطلبات القانون التجاري الكويتي.

يتولى مجلس إدارة الشركة كامل المسؤولية الشاملة عن الشركة، بما في ذلك وضع والإشراف ومراقبة تنفيذ الأهداف الإستراتيجية للشركة واستراتيجية المخاطر وحوكمة الشركات. كما يتحمل مجلس الإدارة مسؤولية الإشراف على الإدارة التنفيذية. ينتخب المساهمون مجلس الإدارة للإشراف على الإدارة والتأكد من أن تقدم مصالح المساهمين على المدى الطويل بشكل مسؤول على النحو الأمثل.

يُعيّن مجلس إدارة الشركة الرئيس التنفيذي من أجل الاضطلاع بمهام إدارة الشركة. تُعتبر أدوار الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة مستقلة عن بعضها مع تحديد مسؤوليات كل منهما بوضوح.

يوضح الجدول أدناه أسماء أعضاء مجلس الإدارة كما في تاريخ هذه النشرة:

م	الاسم	المسمى الوظيفي
1	صالح صالح السلمي	رئيس مجلس الإدارة
2	د. سليمان طارق العبد الجادر	نائب رئيس مجلس الإدارة
3	ليلى عبد الكريم الإبراهيم	عضو مجلس إدارة
4	عبد الله عبد الرزاق العصفور	عضو مجلس إدارة
5	وليد أحمد الوزان	عضو مجلس إدارة

1. السيد/ صالح صالح السلمي

رئيس مجلس الإدارة

عضو لجنة مجلس الإدارة للترشيحات والمكافآت

تاريخ التعيين:

رئيس مجلس الإدارة – من مايو 2024 – حتى الآن

عضو مجلس إدارة – من 2002 – حتى الآن

الخبرات:

- خبرة 40 عامًا في قطاعات الخدمات الاستشارية المالية وإدارة الأصول.
- عُيّنَ سابقًا بمنصب نائب مدير الاستثمار المحلي في شركة المجموعة المالية الكويتية القابضة.
- عُيّنَ سابقًا بمنصب مساعد مدير عام الاستثمار في الشركة الدولية الكويتية للاستثمار.
- عُيّنَ سابقًا بمنصب عضو مجلس إدارة بشركة جيزان العالمية – حالياً بعد دمج مجموعة أرزان المالية.
- عُيّنَ سابقًا بمنصب عضو مجلس إدارة شركة عقارات الكويت.
- عُيّنَ سابقًا بمنصب عضو مجلس إدارة بنك الخليج.
- عُيّنَ سابقًا بمنصب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للشركة الدولية للمنتجعات.
- عُيّنَ سابقًا بمنصب رئيس مجلس إدارة الشركة الدولية للمشروعات الاستثمارية – حاليًا شركة الديرة القابضة.
- عُيّنَ سابقًا بمنصب رئيس مجلس إدارة شركة ايفا للطيران.
- عُيّنَ سابقًا بمنصب رئيس مجلس إدارة شركة الكويت القابضة سابقاً.
- عُيّنَ سابقًا بمنصب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة كويت إنفست – حالياً بعد دمج مجموعة أرزان المالية.
- عُيّنَ سابقًا بمنصب نائب رئيس مجلس إدارة الاتحاد الكويتي للتأمين.
- عُيّنَ سابقًا بمنصب رئيس مجلس إدارة الشركة الأولى للتأمين التكافلي
- كما تقلّد منصب رئيس مجلس الإدارة ونائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي وعضو مجلس إدارة شركة الاستشارات المالية الدولية القابضة.

2. د./ سليمان طارق العبد الجادر

نائب رئيس مجلس الإدارة

عضو لجنة مجلس الإدارة التدقيق

عضو لجنة مجلس الإدارة للترشيحات والمكافآت

تاريخ التعيين:

نائب رئيس مجلس الإدارة – من مايو 2024 – حتى الآن

عضو مجلس إدارة – من مايو 2024 – حتى الآن

المناصب الحالية :

- نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة سنام العقارية

الخبرات السابقة:

- عضو مجلس إدارة مجموعة أرزان المالية

- عضو مجلس إدارة شركة أكتيف القابضة
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة عقار للاستثمار العقاري سابقاً
- عضو مجلس إدارة شركة المال للاستثمار ورئيس لجنة المراجعة الداخلية
- نائب الرئيس لشؤون تمويل الشركات وخدمات الاستثمار في شركة الساحل للتنمية والاستثمار
- أستاذ مساعد سابق في الاقتصاد والمالية في جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا

3. السيدة/ ليلى عبدالكريم الابراهيم
عضو مجلس إدارة
رئيس لجنة مجلس الإدارة للمخاطر
رئيس لجنة مجلس الإدارة للتدقيق
تاريخ التعيين:
22 يونيو 2020

المناصب الحالية :
- الرئيس التنفيذي لشركة ايم انترناشيونال للاستشارات الإداريـة .

الخبرات السابقة:

- خبرة لمدة 30 عامًا في قطاع الاستثمار
- عضو مجلس إدارة الشركة الدولية للمنتجعات
- عضو مجلس إدارة الشركة الدولية الكويتية للاستثمار
- رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي لشركة المجموعة المالية الكويتية القابضة
- رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب سابقاً للشركة الدولية للمنتجعات
- شغلت سابقًا منصب رئيس مجلس الإدارة وعضو مجلس إدارة شركة التمويل الدولية
- كما تقلدت سابقًا منصب رئيس مجلس إدارة الشركة الدولية للمشروعات الاستثمارية

4. السيد/ عبدالله عبدالرزاق العصفور
عضو مجلس إدارة
عضو لجنة مجلس الإدارة للمخاطر
عضو لجنة مجلس الإدارة للتدقيق
عضو لجنة مجلس الإدارة للترشيحات والمكافأت
تاريخ التعيين:
30 ديسمبر 2020

الخبرات السابقة:
- عُيِّنَ سابقًا بوظيفة محاسب أول في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل
- عُيِّنَ سابقًا بوظيفة مدير مالي سابق في شركة عقارات الكويت
- شغل سابقًا منصب نائب المدير العام للشؤون المالية والإدارية في شركة الصفاة للمواد الغذائية
- شغل سابقًا منصب عضو مجلس إدارة وأمين صندوق جمعية الدعية التعاونية
- شغل سابقًا منصب عضو مجلس إدارة للشركة الكويتية لإنتاج الرخام الصناعي
- شغل سابقًا منصب عضو مجلس إدارة لشركة غزال اكسبرس
- شغل سابقًا منصب عضو مجلس إدارة في شركة لآلئ الكويت العقارية
- شغل سابقًا منصب رئيس مجلس إدارة الشركة الكويتية لإنتاج الرخام الصناعي
- شغل سابقًا منصب عضو مجلس إدارة لشركة اللؤلؤة العقارية
- شغل سابقًا منصب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للشركة الدولية للوساطة المالية
- شغل سابقًا منصب عضو مجلس إدارة لشركة جيزان العقارية
- شغل سابقًا منصب عضو مجلس إدارة سابق للشركة الدولية للمنتجعات

5. السيد/ وليد أحمد الوزان
عضو مجلس الإدارة
عضو لجنة مجلس الإدارة للمخاطر

تاريخ التعيين:
عضو مجلس إدارة – من 2024 – حتى الآن

الخبرات:

- عمل سابقًا في وزارة المواصلات.
- عمل سابقًا في الخطوط الجوية الكويتية.
- عمل سابقًا في شركة المشروعات السياحية.
- عمل سابقًا في شركة عقارات الكويت كرئيس قسم العلاقات العامة والخدمات الحكومية.
- عمل سابقًا في شركة العقدين للتطوير العقاري.

نسب مساهمة أعضاء مجلس الإدارة

يوضح الجدول أدناه عدد ونسبة الأسهم المملوكة لكل عضو من أعضاء مجلس إدارة الشركة كما في 24/06 /2024 :

م	الاسم	المجموع
1	ليلى عبد الكريم الإبراهيم	18
2	صالح صالح السلمي	178,579
3	عبدالله عبدالرزاق العصفور	200,389

مكافآت عضو مجلس لإدارة:

KD'000	2021	2022	2023
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة – نقدًا	-	50,000	30,000
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة – نوعي	4,330	4,330	4,400
إجمالي مكافآت أعضاء مجلس الإدارة	**4,330**	**54,330**	**34,400**

كما في 31 ديسمبر 2023، بلغ إجمالي مكافآت أعضاء مجلس الإدارة 30,000 دينارًا كويتيًا.
بلغت القيمة التقديرية لإجمالي مكافآت أعضاء مجلس الإدارة للسنة المالية 2024 ما قيمته 35,000 دينارًا كويتيًا، وتستند هذه القيمة إلى نتيجة تقييم فعالية مجلس الإدارة ومعايير السوق وتوصية لجنة مجلس الإدارة للترشيحات والمكافآت، وهي توقعات تقديرية للعام الحالي كما أنها عُرضة للتغيير حسب تطور الظروف على مدار العام المالي.

اعتماد مجلس الإدارة للبيانات المالية:

تمت مراجعة النتائج المالية للسنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2023 و31 ديسمبر 2022 و31 ديسمبر 2021 والموافقة عليها من قِبل مجلس إدارة الشركة بتاريخ 29 مايو 2024 و30 مارس 2023 و31 مارس 2022 على التوالي. وقد التزم مجلس إدارة الشركة بعرض النتائج المالية للشركة وفقًا لقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 وتعديلاته، ويقبل مجلس الإدارة المسؤولية عنها.

الإدارة التنفيذية:

تتولى الإدارة التنفيذية مسؤولية التأكد من أن أنشطة الشركة تتماشى مع استراتيجية الشركة المعتمدة ومدى تقبُّل المخاطر والسياسات المعتمدة من قِبل مجلس إدارة الشركة. يتولى مجلس إدارة الشركة تعيين فريق الإدارة التنفيذية من أجل الاضطلاع بأدوارهم الوظيفية في إدارة عمليات الشركة. ويشمل ذلك الرئيس التنفيذي ونوابه ومساعديه وأي مناصب أُخرى يمكن اعتبارها أساسية في إدارة الشركة بنجاح.

الاسم	المسمى الوظيفي	عدد سنوات الخبرة مع الشركة	عدد سنوات الخبرة خارج الشركة
علي مصطفى الحاتي	أمين سر ونائب الرئيس التنفيذي – المالية	14 سنة	12 سنة

1. السيد/ علي الحاتي

- نائب الرئيس التنفيذي –المالية
- أمين سر مجلس الإدارة

يشغل السيد / علي الحاتي منصب نائب الرئيس التنفيذي – المالية، وقد التحق بشركة الإستشارات المالية الدولية القابضة في يناير 2010 كنائب للرئيس – المالية.

حاصل على شهادة بكالوريوس - تجارة قسم محاسبة من جامعة الاسكندرية – مصر في عام 1997، كما حصل على شهادة جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية عام 2004 بالإضافة إلى كونة محاسب قانوني.

يتمتع السيد / علي الحاتي بخبرة طويلة في مجال المحاسبة والإستثمارات الماليـة.

قبل انضمامة إلى فريق العمل في شركة الإستشارات المالية الدولية القابضـة، شغل السيد / علي الحاتي مناصب عديدة ومتنوعة لدى شركات عالمية كبرى منها كي بي ام جي وبرايس واترهاوس كوبرز.
وقد تم تعيينه كأمين سر لمجلس الإدارة بتاريخ 22/06/2016.

الرئيس التنفيذي
السيد / صالح صالح السلمي يشغل منصب الرئيس التنفيذي منذ تاريخ 01/06/2019 وحتى تاريخ 29/05/2024 وهو موعد إنعقاد الجمعية العمومية العادية وغير العاديـة للشركة.

هيكل رأس المال والقروض

يوضح الجدول التالي الالتزامات وحقوق المساهمين في الشركة، بالإضافة إلى أرقام صورية لما بعد الطرح. تم استخراج المعلومات المالية كما في 31 ديسمبر 2023 (الفعلية) من البيانات المالية الموحدة والمدققة لجهة الإصدار كما في 31 ديسمبر 2023:

حقوق المساهمين			
مليون دينار كويتي	**ديسمبر 2023**	**علاوة الإصدار**	**ما بعد طرح زيادة رأس المال (غير مُدققة)**
رأس المال	27	30	48
علاوة الإصدار	0	0	9
أسهم الخزينة	(33)	(33)	(33)
احتياطي إجباري واختياري	35	35	35
احتياطي القيمة العادلة	16	16	16
احتياطي ترجمة العملة الأجنبية	(1)	(1)	(1)
احتياطي من أجل المشتقات المالية	10	10	10
أرباح محتجزة	9	6	6
حصص غير مسيطرة	5	5	5
مجموع حقوق الملكية	**68**	**68**	**95**
الدائنون والمطلوبات الأخرى	11	11	11
المُستحق للأطراف ذات الصلة	7	7	7
المُستحق للبنك	-	-	-
القروض	27	27	7
إجمالي الالتزامات/المطلوبات	**45**	**45**	**25**
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية	**113**	**113**	**120**

تأكيد رأس المال المدفوع:
كما في 31 ديسمبر 2023، بلغ رأس مال الشركة المصدر والمدفوع 26,673,255 دينارًا كويتيًا مكون من 266,732,550 سهمًا بقيمة 100 فلسًا كويتيًا للسهم الواحد.

الأطراف ذات صلة :

وافقت الجمعية العمومية العامة العادية المنعقدة في تاريخ 2024/05/29 على تقرير تعاملات مع أطرف ذات الصلة التي تمت والتي ستتم ، وكان من أهمها :

- زيادة المبلغ المستحق إلى شركة عقارات الكويت بمبلغ 115,462 دينار كويتي نتيجة تحويل مستحقات موظفين .
- زيادة المبلغ المستحق إلى شركة كويت القابضة بمبلغ 922,133 دينار كويتي وذلك لإستثمارها .

توزيعات أرباح عن سنوات سابقة :

لم تقم الشركة بالإعلان عن أي توزيعات أرباح خلال خمس سنوات سابقة على تقديم طلب إعتماد نشرة إكتتاب .

عدد و تفاصيل أي أوراق مالية قام المصدر في السابق بإصدارها :
قامت الشركة بإصدار أسهم منحة عددها 33,341,568 سهم عادي وذلك بتاريخ 2024/06/19 وهي تاريخ التأشير في السجل التجاري.

معلومات مالية مُختارة

إن المعلومات التالية تم استخلاصها من، والتي يجب الاطلاع عليها بالاقتران مع، وهي مؤهلة في مُجملها بالرجوع إلى، البيانات المالية المجمعة للشركة.

بيان المركز المالي الموحد

يوضح الجدول أدناه بيانات بيان المركز المالي الموحد للشركة كما في 31 ديسمبر في كل من الأعوام 2021 و2022 و2023.

بيان المركز المالي				
'000 دينار كويتي	**السنة المالية 2021 (م)***	**السنة المالية 2022 (م)**	**السنة المالية 2023**	
الأصول				
النقد والنقد المعادل	390	991	1,972	
الاصول المحتفظ بها للبيع	-	544	176	
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	258	1,003	256	
ذمم مدينة وأصول أخرى	4,688	3,414	3,046	
المستحق من أطراف ذات صلة	19,416	19,257	24,503	
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	20,559	16,720	24,668	
العقارات الاستثمارية	5,319	4,250	5,045	
استثمار في شركات زميلة وشركة المحاصة	35,368	43,469	53,287	
المعدات	7	3	10	
مجموع الأصول	**86,006**	**89,649**	**112,962**	
الخصوم وحقوق أموال الهيئة				
الخصوم				
ذمم دائنة وخصوم أخرى	13,848	13,800	10,981	
المستحق إلى أطراف ذات صلة	6,406	5,456	6,526	
مستحق إلى البنوك	242	242	-	
القروض	28,369	28,618	27,088	
مجموع الخصوم	48,865	48,115	44,594	
حقوق الملكية				
رأس المال	26,673	26,673	26,673	
أسهم خزينة	(32,757)	(32,757)	(32,757)	
إحتياطيات الإجبارية والاختيارية	32,757	32,757	35,296	
احتياطي القيمة العادلة	9,156	5,617	15,970	
احتياطي ترجمة عملات أجنبية	(2,090)	(1,207)	(1,463)	
احتياطي المشتقات المالية	3,254	10,348	10,234	
ارباح مرحلة/ (خسائر متراكمة)	(3,990)	(4,442)	9,471	
مجموع حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم	33,004	36,990	63,423	
الحصص غير المسيطرة	4,138	4,545	4,945	
مجموع حقوق الملكية	37,141	41,534	68,368	
مجموع الخصوم وحقوق الملكية	86,006	89,649	112,962	

(م): مدققة

بيان الربح والخسارة المجمع

- يوضح الجدول أدناه بيانات الربح أو الخسارة المجمع للمجموعة للسنوات المنتهية في 31 ديسمبر في كل من 2021 و2022 و2023.

بيان الدخل			
'000 دينار كويتي	السنة المالية 2021 (م)	السنة المالية 2022 (م)	السنة المالية 2023 (م)
الدخل			
التغير في القيمة العادلة للاستثمارات من خلال الربح أو الخسارة	55	744	564
حصة من نتائج الشركات التابعة والمشروعات المُشتركة	939	3,388	8,831
إيرادات تأجير	107	29	89
الخسارة من التصرف في الأصول المحفوظة للبيع	-	-	48
الربح من توزيعات الأرباح	-	259	413
خسارة تحويل عملات أجنبية	-	(50)	(28)
التغير في القيمة العادلة لممتلكات الاستثمار	145	(19)	(8)
أرباح وخسائر أخرى	(1)	693	9,367
الدخل الآخر	286	283	70
إجمالي الدخل	**1,531**	**5,326**	**19,347**
المصروفات			
تكاليف الموظفين	(352)	(307)	(314)
مصروفات وأعباء تشغيلية أخرى	(805)	(879)	(1,255)
انخفاض في قيمة الاستثمار في شركات تابعة	-	(1,339)	-
تكاليف تمويل	(599)	(1,419)	(996)
إجمالي المصروفات	**(1,756)**	**(3,944)**	**(2,565)**
الربح خلال الفترة قبل ضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة	**725**	**1,381**	**16,782**
الضرائب	(22)	(51)	(364)
الربح خلال الفترة	**703**	**1,330**	**16,418**

عوامل المخاطر

قبل الاستثمار في أي أسهم من أسهم الطرح، يجب على المستثمرين المحتملين دراسة هذه النشرة وجميع المعلومات المشمولة فيها وكذلك عناصر المخاطرة التي تم توصيفها أدناه، وبرأي الجهة المصدرة فإن العوامل الموضحة أدناه تمثل المخاطر الرئيسية التي تُلازم الاستثمار في أسهم الطرح إلا أن تلك المخاطر لا تُعتبر شاملة وثمة اعتبارات أخرى، بما في ذلك بعض الاعتبارات التي قد لا تكون معروفة حاليًا للشركة أو التي تعتبرها الجهة المصدرة غير مؤثرة في الوقت الحالي في حين يُمكن أن تؤثر على أي استثمار في أسهم الطرح.
ويجب على المستثمرين المحتملين أيضًا قراءة المعلومات التفصيلية الواردة في أي مكان آخر في هذه النشرة والتوصل إلى وجهات نظرهم الخاصة قبل اتخاذ أي قرار استثماري.

العوامل التي قد يكون لها تأثير سلبي جوهري على أعمال الشركة ونتائج عملياتها ومركزها المالي وتوقعاتها

المخاطر المتعلقة بالشركة
ترى الشركة أن العوامل التالية قد تؤثر على أداء استثمار المكتتبين في أسهم الطرح. جميع هذه العوامل هي حالات طارئة قد تحدث أو لا تحدث، والشركة ليست في وضع يمكنها من التعبير عن وجهة نظر حول احتمال حدوث مثل هذه الحالات الطارئة.
موضح أدناه العوامل التي تعتقد الشركة أنها قد تكون جوهرية لغرض تقييم مخاطر السوق المرتبطة بزيادة رأس المال.
تعمل الشركة بشكل رئيسي في دول مجلس التعاون الخليجي ودول الشرق الأوسط الأخرى، وهي عُرضة لمخاطر العملات الأجنبية الناشئة عن تعرضات العملات الأجنبية المختلفة، ولا سيما فيما يتعلق بالدرهم الإماراتي واليورو والدولار الأمريكي. تنشأ مخاطر صرف العملات الأجنبية من المعاملات التجارية المستقبلية والموجودات والمطلوبات المعترف بها وصافي الاستثمارات في العمليات الأجنبية.
للتخفيف من تعرض المجموعة لمخاطر العملات الأجنبية، يتم مراقبة التدفقات النقدية بالدينار الكويتي وإبرام عقود التبادل الآجلة وفقا لسياسات إدارة المخاطر الخاصة بالمجموعة. بشكل عام، فإن إجراءات المجموعة لإدارة المخاطر تُفرّق بين التدفقات النقدية قصيرة الأجل بالعملات الأجنبية (المستحقة خلال اثني عشر شهرًا) والتدفقات النقدية طويلة الأجل. عندما يكون من المتوقع أن تقابل المبالغ التي سيتم دفعها واستلامها بعملة محددة بعضها البعض إلى حد كبير، لا يتم القيام بأي نشاط تحوط آخر. يتم إبرام العقود الأجنبية الآجلة بشكل رئيسي بسبب التعرض الكبير للعملات الأجنبية على المدى الطويل والتي لا يتوقع أن يتم تعويضها من خلال معاملات أخرى بالعملة الأجنبية. على الرغم من أنها ليست فريدة من نوعها في المنطقة، إلا أن الكويت ومنطقة مجلس التعاون الخليجي والدول المحيطة بها معرضة لمخاطر محددة قد يكون لها تأثير جوهري على الأعمال التي تقوم بها الجهة المصدرة ونتائجها التشغيلية ووضعها المالي.
تعرضت المجموعة للتعرضات التالية المقومة بالعملات الأجنبية، والمحولة إلى الدينار الكويتي بسعر الإقفال في نهاية السنة:

	31 ديسمبر 2023 دينار كويتي	31 ديسمبر 2022 دينار كويتي
اليورو	**17,706**	**16,960**
الدولار الأمريكي	**(20,942,858)**	**(20,618,920)**
الدرهم الإماراتي	**14,582,148**	**14,562,941**

المخاطر المتعلقة بالمنطقة التي تعمل فيها الشركة

المخاطر السياسية والاقتصادية المرتبطة بالاستثمارات، خاصة في الأسواق النامية

تتركز عمليات وأنشطة الشركات التابعة والزميلة للشركة في الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي ومنطقة الشرق الأوسط وشمال وجنوب أفريقيا والولايات المتحدة وأوروبا. ولذلك، فإن عمليات الشركة وشركاتها التابعة معرضة للمخاطر الجيوسياسية المرتبطة بهذه الدول والمناطق، مما قد يؤثر بالتالي على أدائها. وتتعرض الشركة وشركاتها التابعة والزميلة بشكل خاص للتغيرات السلبية التي تؤثر على الأوضاع الاقتصادية في الأسواق التي تستثمر فيها، وكذلك التطورات السياسية في تلك الدول وارتباطها بالأسواق المالية العالمية.
وتعتمد اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي بشكل كبير على دخل صادرات النفط، وبالتالي من المحتمل أن تتعرض لتقلبات أسعار النفط. علاوةً على ذلك، فإن أي تدهور في الاستقرار الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي، نتيجة لانخفاض إنتاج النفط والغاز أو أي صناعة ذات صلة، يمكن أن يكون له تأثير سلبي جوهري على أداء ونتائج الشركة وشركاتها التابعة.
بالإضافة إلى ذلك، يجب على المستثمرين في الأسواق النامية، مثل دولة الكويت ومنطقة الشرق الأوسط وشمال وجنوب أفريقيا، العلم أن هذه الأسواق تخضع لمخاطر أكثر من الأسواق الأكثر تطورًا في الأسواق المتقدمة، بما في ذلك في بعض الحالات، على سبيل المثال لا الحصر، مخاطر قانونية واقتصادية وسياسية ومادية.

وقد يتأثر المركز المالي للشركة ونتائج عملياتها سلبًا بالمخاطر المرتبطة بالأسواق المالية

يمكن أن يتأثر الوضع المالي للشركة وشركاتها التابعة ونتائج عملياتها سلبًا بالمخاطر الكامنة في أسواق المال الخارجة عن سيطرتها، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التقلبات في أسعار الفائدة وأسعار الأوراق المالية وأسعار صرف العملات. تحتفظ الشركة وشركاتها التابعة بمحافظ استثمارية مالية وعقارية، مثل الأصول المالية المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، وكذلك الاستثمارات العقارية، ويعتمد دخل الشركة من الاستثمار في الأصول المالية والعقارية على عوامل عديدة تتجاوز السيطرة عليها، مثل نشاط التداول العام في السوق، ومستويات أسعار الفائدة، والتقلبات في أسعار

صرف العملات والتقلبات العامة في السوق. علاوة على ذلك، تتعرض الشركة لمخاطر تقلبات أسعار الفائدة والالتزامات المالية الناشئة عن أنشطتها، ويشهد الاقتصاد العالمي ارتفاعًا في التضخم نتيجة لتداعيات انتشار جائحة فيروس كورونا المُستجد (كوفيد-19)، والذي أدى في المقام الأول إلى تعقيدات كبيرة في سلاسل التوريد العالمية.
يُشتق قطاع رئيسي من دخل الشركة وشركاتها التابعة والزميلة من عوائد محافظها الاستثمارية. إن أي تقلبات في الأسواق العالمية والمحلية يمكن أن تؤثر على أداء المحافظ الاستثمارية التي تستثمر فيها الشركة والشركات التابعة والزميلة، مما قد يؤدي إلى تخفيض الشركة ممتلكاتها.
علاوةً على ذلك، فإن ضعف الدينار الكويتي مقابل الدولار الأمريكي قد يكون له تأثير سلبي على قدرة الشركة على سداد المبلغ الاسمي والفوائد على القروض بعملات غير الدينار الكويتي. تتعرض الشركة للمخاطر التي قد تنتج عن التغير في سياسات أسعار صرف العملات الأجنبية التي يفرضها بنك الكويت المركزي. وقد يكون للتقلبات في قيمة الدينار الكويتي مقابل الدولار الأمريكي تأثير كبير على الأرباح.
لا توجد أي ضمانات بأن الشركة ستتمكن من تجاوُز أي آثار سلبية قد تحدث في المستقبل نتيجة للتغيرات في أسعار الفائدة أو التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية، مما قد يؤدي إلى تأثير جوهري على أعمال الشركة ومركزها المالي ونتائج العمليات والآفاق المستقبلية.

يتأثر اقتصاد الكويت وإيرادات الحكومة بشكل كبير بأسعار النفط العالمية ويعتمد عليها

يُعد قطاع النفط هو المساهم الرئيسي في اقتصاد الكويت، وتمثل عائدات النفط غالبية إجمالي إيرادات الحكومة الكويتية وعائدات التصدير. وبحسب ديوان الخدمة المدنية، استحوذ قطاع النفط على 42.2% و39.9% و29.4% و39.5% و49.5% و43.6% من الناتج المحلي الإجمالي للكويت في الأعوام 2018 و2019 و2020 و2021 و2022 و2023 على التوالي. ولا يزال قطاع النفط هو المساهم الرئيسي في إيرادات الكويت السنوية، حيث يمثل 92.7% من إجمالي الإيرادات الحكومية للسنة المالية المنتهية 2023، بحسب وزارة المالية. وبناءً على ذلك، يتأثر الاقتصاد الكويتي بشكل كبير بأسعار النفط العالمية ويعتمد عليها.
بشكل عام، تتأثر الأسعار العالمية للنفط الخام بالعديد من العوامل التي ليس للشركة سيطرة عليها، بما في ذلك:

- التطورات الاقتصادية والسياسية في المناطق المنتجة للنفط، وخاصةً في الشرق الأوسط (انظر "تقع الكويت في منطقة تشهد اضطرابات سياسية وأمنية مستمرة" أدناه) وكذلك على المستوى العالمي.
- العرض والطلب على الصعيد العالمي والإقليمي، والتوقعات المتعلقة بالعرض والطلب المستقبلي، بالنسبة للمنتجات النفطية، بما في ذلك الأسعار وتوافر التكنولوجيات الجديدة مثل الطاقة المتجددة وطرق استخراج النفط والغاز غير التقليدية.
- قدرة أعضاء أوبك والدول الأخرى المنتجة للنفط الخام على الاتفاق على مستويات وأسعار إنتاج عالمية محددة والحفاظ عليها.
- تأثير الأنظمة البيئية المحلية والدولية المصممة للحد من انبعاثات الكربون و/أو تغير المناخ.
- الإجراءات الأخرى التي اتخذتها الدول الرئيسية المنتجة أو المستهلكة للنفط الخام. وكذلك توجهات وميول المستهلكين والإجراءات التي يتخذونها عمومًا على مستوى العالم تجاه المنتجات المشتقة من النفط أو القائمة عليه؛
- أسعار الوقود البديل وتوافره وكذلك أسعار وتوافر التقنيات الجديدة التي تستخدم أنواع الوقود البديلة. و
- الظروف المناخية والبيئية العالمية.

وليس هناك ما يضمن أن هذه العوامل، مجتمعة مع عوامل أخرى، لن تؤدي إلى انخفاض مستقبلي (قد يطول أمده) في أسعار النفط، الأمر الذي قد يكون له تأثير سلبي على الاقتصاد الكويتي، والذي قد يكون له بدوره تأثير سلبي على أعمال الشركة ووضعها المالي ونتائج عملياتها وبالتالي التأثير على أداء أسهم الشركة.

تقع الكويت في منطقة تشهد اضطرابات سياسية وأمنية مستمرة

تقع غالبية العمليات والمصالح الحالية للشركة في الكويت. إن نتائج عمليات الشركة، وستظل، تتأثر بشكل عام بالتطورات المالية والاقتصادية والسياسية في الكويت أو التي تؤثر عليها، وعلى وجه الخصوص، بمستوى النشاط الاقتصادي في المنطقة والذي يتأثر بدوره بالمستوى السائد لأسعار النفط الخام على مستوى العالم. ليس من الممكن التنبؤ بوقوع أحداث أو ظروف، مثل الحرب أو الأعمال العدائية، أو تأثير مثل هذه الأحداث، ولا يمكن تقديم أي ضمان بأن الشركة ستكون قادرة على مواصلة تشغيل أعمالها في حالة وقوع أي من تلك الظروف أو الأحداث السياسية السلبية. قد يكون للانكماش العام أو عدم الاستقرار في بعض قطاعات الاقتصاد الكويتي أو الإقليمي تأثير سلبي على أعمال الشركة ونتائج عملياتها ومركزها المالي.
على الرغم من أن الكويت تتمتع بشكل عام باستقرار سياسي داخلي وعلاقات دولية صحية، إلا أنها تقع في منطقة ذات أهمية استراتيجية وشهدت أجزاء من هذه المنطقة حالة عدم استقرار جيوسياسي إقليمي، على سبيل المثال غزو القوات العراقية للكويت عام 1990، وثورات "الربيع العربي" عام 2011، مما أدى إلى عدة حالات من تغيير النظام وزيادة عدم اليقين السياسي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والصراع متعدد الجنسيات مع تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام ("داعش") الذي تأسس في عام 2013. وقد أدت هذه المواقف إلى حدوث اضطراب كبير في اقتصادات الدول المتضررة وكان لها تأثير مزعزع على استقرار أسعار النفط والغاز العالمية.
قد يكون للتغيرات الضريبية في الكويت تأثيراً سلبياً على الشركة
كما في تاريخ هذه النشرة، لا تخضع الشركة حاليًا لضريبة الشركات على أرباحها داخل الكويت ولا تفرض حكومة الكويت ضريبة القيمة المضافة ("ضريبة القيمة المضافة") على بيع السلع والخدمات. ومع ذلك، يجب على المستثمرين أن يدركوا أن بعض دول مجلس التعاون الخليجي، باستثناء الكويت، قامت مؤخرًا بتطبيق ضريبة القيمة المضافة على السلع والخدمات كجزء من إطار ضريبة القيمة المضافة على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي. بالإضافة إلى ذلك، تنفذ الحكومة الكويتية إصلاحات مالية قد تشمل مقترح بتطبيق 10% ضريبة دخل على الشركات في المستقبل.
ومن المحتمل أنه بمجرد تطبيق ضريبة القيمة المضافة في الكويت، سترتفع تكاليف الشركة وقد تتأثر ربحيتها المستقبلية بشكل سلبي. بالإضافة إلى ذلك، فإن فرض الضريبة المقترحة على أرباح الشركات، في حال تنفيذها وتطبيقها على عمليات الشركة، من شأنه أن يقلل من أرباحها المتاحة للتوزيع على المساهمين من خلال أرباح الأسهم.

يُمكن تطبيق ضريبة الدخل على الشركات في الكويت

لا تخضع الشركة حاليًا لضريبة أرباح الشركات داخل الكويت. ومع ذلك، في 14 مارس 2016، وافق مجلس الوزراء الكويتي على خطة لتطبيق ضريبة دخل على الشركات بنسبة 15% على صافي أرباح الشركات الكويتية ضريبة الدخل المقترحة على الشركات")، والتي يُمكن تطبيقها على الشركة في السنوات القادمة. وحتى تاريخ هذه النشرة، لم يتم إصدار قانون ضريبة الدخل المقترحة على الشركات، حيث يصدر القانون عادةً من خلال إقراره في مجلس الأمة الكويتي وتوقيعه من أمير البلاد ونشره في الجريدة الرسمية. وبالتالي، في الوقت الحالي، إن تطبيق قانون ضريبة الدخل المقترحة على الشركات بموجب قانون بشكلها المقترح من مجلس الوزراء أو اعتمادها حتى ليس أكيدًا. في حال فرضت السلطات الكويتية أنظمة ضريبية جديدة على الشركة (سواء في شكل ضريبة دخل الشركات المقترحة أو غيرها)، أو في حال أدخلت أي تغيرات أخرى في قوانين الضرائب التي تجعل ممارسة الأعمال التجارية في الكويت أقل جاذبية، فقد يكون لذلك تأثير سلبي جسيم على الأعمال التجارية للشركة ونتائج عملياتها وعلى التدفق النقدي ووضعها المالي.

يستمر النظام القانوني في الكويت في التطور وهذا قد يخلق بيئة غير مؤكدة للاستثمار والنشاط التجاري

إن الكويت بصدد تطوير مؤسسات الحكم والأنظمة القانونية والتنظيمية، والتي لم يتم ترسيخها بعد كما هي الحال في أوروبا الغربية والولايات المتحدة. وقد سنَّت الكويت (مع دول أخرى في منطقة مجلس التعاون الخليجي) مجموعة من التدابير لتعزيز الكفاءة واليقين في أنظمتها القانونية والتنظيمية. ومن بين هذه التدابير، تحملت الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي التزاماتها بموجب الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة ("اتفاقية الجات") (التي تديرها منظمة التجارة العالمية ("منظمة التجارة العالمية")) وسنت الكويت تشريعات، ضمن هذه التدابير، لتوسيع الملكية الأجنبية للشركات. ومع ذلك، قد تواجه الكويت تغييرات في اقتصادها وسياساتها الحكومية (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، السياسات المتعلقة بالتوسيع المستمر لحقوق الملكية الأجنبية وفقًا لالتزامات الكويت في اتفاقية الجات/منظمة التجارة العالمية) والتي قد تؤثر على حقوق المساهمين.
قد لا يوفر النظام القانوني في الكويت نفس درجة الحماية أو يتطلب مستويات الكشف عن المعلومات التي قد تكون عليه الحال في أوروبا الغربية أو الولايات المتحدة. إن أي تغييرات غير متوقعة في الأنظمة القانونية في الكويت قد يكون لها تأثير سلبي جسيم على حقوق المساهمين أو الاستثمارات التي قامت بها الشركة أو قد تقوم بها في المستقبل، الأمر الذي قد يكون له بدوره تأثير سلبي على أعمال الشركة ووضعها المالي ونتائج عملياتها.

الاستثمار في الأوراق المالية التي تشارك فيها دول الأسواق الناشئة، مثل الكويت، ينطوي عمومًا على درجة أعلى من المخاطر مقارنةً بالاستثمارات في الأوراق المالية للجهات المُصدرة في الدول الأكثر تقدمًا.

ينطوي الاستثمار في الأوراق المالية التي تشارك فيها دول الأسواق الناشئة، مثل الكويت، بشكل عام على درجة أعلى من المخاطر مقارنةً بالاستثمارات في الأوراق المالية للجهات المصدرة في الدول الأكثر تقدمًا. وفي حالة الكويت، تشمل هذه المخاطر المرتفعة ما سبق مناقشته في هذا القسم، فضلًا عن زيادة التقلبات ومحدودية السيولة في أسواقها، وزيادة مخاطر حدوث تغييرات مفاجئة في البيئة القانونية والاقتصادية والسياسية، وعدم الاستقرار في الدول المجاورة، وزيادة مخاطر التعاملات التجارية في دول تعاني من مخاطر التشغيل المتعلقة بالاحتيال والرشوة والفساد والافتقار إلى البنية التحتية الكافية اللازمة لتسريع النمو الاقتصادي.
بالإضافة إلى ذلك، قد تكون الأسواق الناشئة عرضة بشكل خاص للاضطرابات في أسواق رأس المال وانخفاض توافر الائتمان، أو زيادة تكلفة الديون، مما قد يؤدي إلى تعرضها لصعوبات مالية. ولا يوجد ضمان بعدم حدوث هذا الأمر في المستقبل بالنسبة للكويت.
ونتيجة لذلك، فإن الاستثمار في أسهم الطرح ينطوي على مخاطر لا ترتبط عادةً بالاستثمار في أسهم الطرح التي تصدرها الجهات المصدرة في الأسواق الأكثر نضجًا. وبناءً على ذلك، ينبغي على المستثمرين المحتملين ممارسة العناية الخاصة لتقييم المخاطر المعنية ويجب عليهم تحديد ما إذا كان استثمارهم ملائمًا في ضوء تلك المخاطر. وبشكل عام، فإن الاستثمار في الأسواق النامية والناشئة مناسب أكثر للمستثمرين/للمكتتبين المتمرسين الذين يتفهمون تمامًا كافة المخاطر المعنية.

العوامل الجوهرية لغرض تقييم المخاطر المرتبطة بأسهم الإصدار

المخاطر ذات الصلة بأسهم الطرح
ملاءمة الاستثمار
يجب على كل مكتتب محتمل يرغب في الاكتتاب في أسهم الطرح تحديد مدى ملاءمة هذا الاستثمار في ضوء ظروفه الخاصة. وعلى وجه الخصوص، يجب على كل مكتتب:

- أن يكون لديه المعرفة والخبرة الكافية لإجراء تقييم مفيد للأسهم ومزايا ومخاطر الاستثمار في الأسهم والمعلومات الواردة في هذه النشرة.
- الوصول إلى الأدوات التحليلية المناسبة والمعرفة بها لتقييم الاستثمار في أسهم الطرح، في سياق وضعه المالي الخاص، والأثر الذي ستحدثه الأسهم على محفظته الاستثمارية الشاملة.
- أن يكون لديه ما يكفي من الموارد المالية والسيولة لتحمل جميع مخاطر الاستثمار في الأسهم المطروحة، بما في ذلك عندما تكون العملة المستخدمة في دفع أصل القرض والفائدة مختلفة عن عملة المستثمر المحتمل.
- فهم شروط الأسهم بدقة والإلمام بسلوك الأسواق المالية ذات الصلة. و
- أن يكون قادرًا على تقييم (سواء بمفرده أو بمساعدة مستشار مالي) السيناريوهات المحتملة للعوامل الاقتصادية وغيرها من العوامل التي قد تؤثر على استثماراته وقدرته على تحمل المخاطر المتعلقة بها.

السيولة وتغير سعر السهم
قد لا يتمكن المكتتبون من إعادة بيع أسهمهم (بما في ذلك أسهم الطرح) بسعر الطرح أو بقيمة أعلى، وقد لا يتمكنون من بيعها على الإطلاق، حيث إن سعر السوق للأسهم بعد الاكتتاب قد يتأثر سلبًا بعدة عوامل منها ما يكون تحت سيطرة الجهة المصدرة وأخرى خارج سيطرتها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، التغيرات التي تطرأ على نتائج عمليات الجهة المصدرة أو ظروف السوق أو التغييرات التي تطرأ على اللوائح الحكومية.
يجب أن يدرك المكتتبون أن قيمة الاستثمار في الأسهم (بما في ذلك أسهم الطرح) قد تنخفض أو ترتفع. قد يكون سعر السوق لأسهم الطرح متذبذبًا ويخضع لتقلبات كبيرة بسبب التغير في جاذبية سوق أسهم الطرح للمستثمرين. تشهد أسواق الأوراق المالية، من وقت لآخر، تقلبات كبيرة في الأسعار وأحجام التداول مما أثر على أسعار الأوراق المالية والتي قد لا تكون ذات علاقة بأداء الجهة المصدرة أو توقعاتها. علاوةً على ذلك، قد تكون نتائج عمليات الجهة المصدرة وتوقعاتها من وقت لآخر أقل من توقعات محللي السوق والسوق بشكل عام، وقد يؤدي أي من هذه الأحداث إلى انخفاض سعر السوق للأسهم.

توزيع الأرباح
يحق لحاملي أسهم الطرح الحصول على حصتهم من توزيعات الأرباح المستقبلية المُعلنة من الجهة المصدرة. وتسعى الجهة المصدرة إلى الحفاظ على سياسة مستقرة في معدلات توزيعات الأرباح مع مراعاة المستويات المستدامة لتوزيع الأرباح والتي تعكس رؤية الجهة المصدرة المستقبلية في استمرار الأرباح المتكررة. لا تسعى الجهة المصدرة إلى إنشاء احتياطيات غير قابلة للتوزيع على المساهمين ما عدا الاحتياطات التي يقتضيها القانون والأنظمة السارية. تعزم الجهة المصدرة توزيع الأرباح متى وجد مجلس الإدارة ذلك مناسبًا وبعد الحصول على الموافقات المطلوبة. علاوة على ذلك، قد تتغير سياسة توزيع الأرباح من وقت لآخر.

انخفاض نسبة الملكية الحالية
إذا لم يقم المساهمون المؤهلون بممارسة حقهم في الاكتتاب بحلول آخر موعد لاستلام الطلبات ودفع كامل قيمة الأسهم المطلوب الاكتتاب فيها بالكامل على النحو المنصوص عليه في هذه النشرة، فسيتم تخفيض نسبة ملكيتهم وقدرتهم على التصويت في الجهة المصدرة وبالتالي ستنخفض النسبة المئوية التي تمثل حصتهم الحالية في رأس مال الجهة المصدرة مباشرةً بعد الاكتتاب وفقًا لذلك. بالإضافة إلى ذلك، قد يعاني المساهمون المؤهلون، كما في تاريخ الاستحقاق، الذين مارسوا حقوقهم بالكامل، من بعض الانخفاض في نسبة ملكيتهم في الجهة المصدرة حيث سيتم تقريب عدد أسهمه إلى أقرب عدد صحيح من أسهم الطرح. ومع ذلك سيكون هؤلاء المساهمين، في حالة توفر أسهم الطرح غير المكتتب بها، إن وجد، قادرين على الاكتتاب في أسهم الطرح الإضافية، مما قد يمكنهم من المحافظة على نسبة ملكيتهم في الجهة المصدرة أو زيادتها.

المخاطر الضريبية على دفعات أسهم الطرح
إن تطبيق وإنفاذ أحكام قانون ضريبة الدخل الكويتي هو أمر غير مؤكد، ومن الممكن فرض ضريبة الدخل على حاملي أسهم الطرح من غير مواطني دول مجلس التعاون الخليجي وفقًا لنظام ضريبة الدخل الكويتي في بعض الظروف المحددة.
لا يُمكن الجزم بإمكانية تطبيق قانون ضريبة الدخل الكويتي من عدمه على حاملي أسهم الطرح الذين هم من الشركات من غير مواطني دول مجلس التعاون الخليجي (كما هو وارد في هذه النشرة في قسم "الضرائب"). إلا أن هناك احتمال لفرض ضريبة الدخل مستقبلًا على حاملي أسهم الطرح اللذين هم من غير مواطني دول مجلس التعاون الخليجي وذلك في حال قررت إدارة ضريبة الدخل التابعة لوزارة المالية في دولة الكويت (إدارة الضريبة) و/أو المحاكم الكويتية أن العوائد الناتجة عن أسهم الطرح تخضع للضرائب بغض النظر عن الإعفاءات الضريبية (كما هي معرفة في قسم "الضرائب") من هذه النشرة. لم يصدر حتى تاريخ هذه النشرة عن إدارة الضريبة أي تصريح رسمي حول تفسيرها و/أو تطبيقها للإعفاءات الضريبية في إطار عملية مشابهة لعملية إصدار أسهم الطرح. كما أنه لم تعرض على المحاكم في دولة الكويت (والتي يكون لها قرار الفصل في هذه المسألة) أية قضية تتعلق بتطبيق ضريبة الدخل على النحو المشار إليه أعلاه. بالرغم من عدم وجود أي سوابق لفرض إدارة الضريبة لضريبة الدخل على أرباح أسهم الطرح المملوكة من شركات من غير دول مجلس التعاون الخليجي في الحالات المشار إليها أعلاه، فأنه يستحيل التأكيد بشكل جازم كيف سيكون موقف إدارة الضريبة و/أو المحاكم الكويتية لجهة تطبيق قوانين الضرائب (كما هي معرفة في ("الضرائب")) والإعفاءات الضريبية من الناحية العملية. كما أن موقف جهة تطبيق القوانين الضريبية في دولة الكويت لم يكن موحدا بشكل عام.
في حال قررت إدارة الضريبة أو المحاكم الكويتية أن العوائد التي تسدد إلى حامل أسهم الطرح من الشركات من غير مواطني دول مجلس التعاون الخليجي والمتعلقة بأسهم الطرح المملوكة منه تخضع للضرائب، فإن الشركة المذكورة تصبح خاضعة للضرائب في دولة الكويت (بواقع 15%) على الربح الصافي واحتمالياً على الارباح الرأسمالية العائدة للشركة، وكذلك وجوب التصريح وتقديم الطلبات المناسبة في هذا الخصوص (بما في ذلك وجوب تقديم الاقرار الضريبي في دولة الكويت). بالإضافة إلى ذلك، فإنه يتوجب على الجهةُ المصدرة أن تستقطع ما يعادل 5% من أي مبالغ تسدد مباشرة من الجهة المُصدرة إلى حاملي أسهم الطرح في حالات محددة، بانتظار قيام حاملي أسهم الطرح المعنيين بتسوية وضعهم الضريبي
في حين أن تطبيق أحكام قانون الضرائب الكويتي من عدمه هو غير مؤكد، فإن الجهة المصدرة لا تضمن بأن حاملي أسهم الطرح الذين هم شركات من غير مواطني دول مجلس التعاون الخليجي لن يخضعوا لقانون ضريبة الدخل في الحالات المذكورة أعلاه. وعليه، فإنه يتوجب على المستثمرين المحتملين الرجوع إلى مستشاريهم الضريبيين للوقوف على النتائج المترتبة عن تطبيق قوانين الضرائب الكويتية والبلدان الأخرى ذات الصلة فيما يتعلق بشراء وتملك والتداول في أسهم الطرح واستلام توزيعات الأرباح بموجب أسهم الطرح (يرجى مراجعة المنصوص عليه في نشرة الاكتتاب هذه بشأن – الضرائب - في هذا الخصوص).

التغيير في القانون
لا يمكن تقديم تأكيد بشأن تأثير أي تعديل محتمل على القانون الكويتي أو الممارسة الإدارية بعد تاريخ هذه النشرة، كما لا يمكن تقديم تأكيد بشأن ما إذا كان مثل ذلك التعديل أو التغيير قد يؤثر بالسلب على قدرة الجهة المصدرة على سداد توزيعات الأرباح أو الوفاء بالالتزامات الناشئة بموجب أسهم الطرح حسبما يكون الوضع.

المخاطر المرتبطة بنقل حقوق الأولوية

قد يتعرض المساهم الذي يتصرف في حقه في الأولوية إلى تخفيض نسبة ما كان يمتلكه من أسهم قبل بدء الاكتتاب في أسهم الطرح، بالإضافة إلى ما قد يواجه من تغير في قيمة أسهمه الحالية إذا ظل مُساهمًا.

المساهمين المؤهلين الذين لا يكتتبون في أسهم الطرح

سيخضع المساهمون المؤهلون الذين لا يكتتبون في أسهم الطرح لتخفيض نسبة ملكيتهم في الجهة المصدرة بالإضافة إلى تخفيض قيمة أسهم الطرح الخاصة بهم. يجب على أصحاب حقوق الأولوية التي تم تحويلها الذين لا يمارسون حقهم في الاكتتاب في أسهم الطرح المقررة لهذه الحقوق، التنازل عن الثمن المُسدد منهم مقابل هذه الحقوق دون أن يكون لهم حق الرجوع على الشركة و وكليل الاكتتاب أو وكيل المقاصة والإيداع بأي مطالبة أو تعويض.

أصحاب حقوق الأولوية التي تم تحويلها في حالة التراجع عن زيادة رأس المال

وفي حالة التراجع عن زيادة رأس المال، لن يتمكن أصحاب حقوق الأولوية التي تم تحويلها من ممارسة حقهم في الاكتتاب في أسهم الطرح، مما سيؤدي إلى خسارة السعر الذي سدده أصحاب حقوق الأولوية المنقولة دون أن يكون لهم حق الرجوع على الشركة أو وكيل الاكتتاب أو وكيل المقاصة والإيداع بأي مطالبة أو تعويض.

الضرائب

فيما يلي نبذة عامة لبعض الاعتبارات الضريبية الواجبة التطبيق في دولة الكويت والمتعلقة بأسهم الطرح. ولا يفترض أن تمثل هذه النبذة تحليلاً كاملاً لكافة الاعتبارات الضريبية المتعلقة بأسهم الطرح في دولة الكويت أو في أي دولة أخرى. وعلى المستثمرين المحتملين في أسهم الطرح الرجوع إلى مستشاريهم الضريبيين للتأكد من النتائج المترتبة على تطبيق قوانين الضرائب السارية في دولة الكويت فيما يتعلق بشراء وتملك أسهم الطرح والتصرف فيها واستلام توزيعات الأرباح و/أو أية مبالغ أخرى قد تنتج عن أسهم الطرح. ويعتمد هذا الموجز على القانون الساري في تاريخ هذه النشرة، وهو يخضع بالتالي لأي تعديل قد يطرأ على القانون بعد ذلك التاريخ.

إن هذه النبذة عن الضرائب المطبقة في دولة الكويت تعتمد على مرسوم ضريبة الدخل رقم 3 لسنة 1955 ("المرسوم")، كما هو معدل بموجب القانون رقم 2 لسنة 2008 "تعديل بعض أحكام مرسوم ضريبة الدخل الكويتي رقم 3 لسنة 1955 ("التعديل") واللوائح التنفيذية للتعديل ("اللوائح") وغيره من القرارات والتعاميم الوزارية ذات الصلة والصادرة عن وزارة المالية ("قوانين الضرائب") كما هي مفسرة ومطبقة من قبل إدارة الضريبة على الدخل بوزارة المالية بدولة الكويت ("إدارة الضريبة") على النحو الساري والمطبق كما في تاريخ هذه النشرة. إن أي تغيرات قد تطرأ مستقبلًا على قوانين الضرائب أو على كيفية تطبيق إدارة الضريبة لتلك القوانين بعد التاريخ المذكور، ستؤدي إلى تعديل هذه النبذة والتأثير عليها.

ضريبة الدخل

وبموجب قوانين الضرائب، تفرض ضريبة الدخل بنسبة مقطوعة تبلغ 15% فقط من بين أمور أخرى على صافي الدخل والأرباح الرأسمالية التي تحققها الشركات (والتي تفسر من قبل إدارة الضرائب على انها تشمل أي شركات أياً كان شكلها)، بغض النظر عن مكان تأسيسها، والتي تمارس نشاطاً تجارياً في دولة الكويت. وبالرغم من ذلك، فإن إدارة الضريبة قد أعفت حتى تاريخه الشركات المؤسسة في دولة الكويت أو أي بلد عضو في مجلس التعاون الخليجي(والتي يشار إليها في هذه النشرة باسم "الشركات التابعة لدول مجلس التعاون الخليجي") من الضريبة على الدخل وفرضت الضرائب على الدخل على الشركات غير التابعة لدول مجلس التعاون الخليجي (ويشار إليها في هذه النشرة باسم «الشركات من غير مواطني دول مجلس التعاون الخليجي")، والتي تشمل منعاً للشك، المساهمين في الشركات التابعة لدول مجلس التعاون الخليجي ولكنهم غير تابعين لهذه الدول والذين يمارسون نشاطاً تجارياً في دولة الكويت. وعليه، فإن التوضيحات المبينة فيما يلي تطبق فقط على الشركات من غير مواطني دول مجلس التعاون الخليجي .

وبالرغم مما ذُكر أعلاه، فإن المادة 8(1) من اللوائح تعفي عوائد رؤوس الأموال نتيجة المتاجرة في أسهم الشركات المدرجة في بورصة الكويت ("الإعفاء من عوائد رؤوس الأموال") بالإضافة إلى أحكام القانون رقم 22 لسنة 2015 الذي عدّل القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ("تعديلات هيئة أسواق المال") حيث نص على "إعفاء عوائد الأوراق المالية والسندات وصكوك التمويل وجميع الأوراق المالية المماثلة الأخرى أيًا كانت الجهة المصدرة لها من الضرائب» (المادة 150 مكرر من تعديلات هيئة أسواق المال ("إعفاء الأرباح""، ويُشار إليها مع إعفاء عوائد رؤوس الأموال مجتمعين باسم "الإعفاءات الضريبية"). وعلى الرغم من عدم توافر أي تجربة حديثة لتطبيق الإعفاءات الضريبية، إلا أنها تنص بوضوح على إعفاء ضريبي لحاملي الأوراق المالية مثل أسهم الطرح على سبيل المثال. على الرغم مما سبق، لا يزال تطبيق نظام الضرائب السائد في دولة الكويت ما زال مُبهمًا، خاصة في ظل غياب أي تفسير أو وجود أحكام صادرة عن إدارة ضريبة الدخل و/أو المحاكم الكويتية المشار إليها أعلاه وكذلك نظرًا لعدم اعتماد إدارة الضريبة بشكلٍ عام لوجهة نظر موحدة فيما يتعلق بفرض الضرائب في دولة الكويت. وبناءً على ذلك، فإنه يتوجب على المستثمرين المحتملين في أسهم الطرح الأخذ في الاعتبار بأنه لا يزال هناك احتمال بفرض الضرائب مستقبلًا على حامل أسهم الطرح من الشركات من غير مواطني دول مجلس التعاون الخليجي، والتي تستوجب تقديم إقرار ضريبي لإدارة الدخل.

لا تطبق ضريبة الدخل على دخل الأفراد أ والأرباح الرأسمالية الواردة للأفراد.

الزكاة

تلتزم الشركة بدفع زكاة بنسبة 1% (واحد بالمائة) من صافي أرباحها وفقاً للقانون رقم 46 لسنة 2006 والقرار الوزاري رقم 58 لسنة 2007 وتعديلاتهما.

ضريبة دعم العمالة الوطنية

تلتزم الشركة، نتيجة كونها شركة مدرجة في بورصة الكويت، بسداد نسبة 2.5% (اثنان ونصف بالمائة) من صافي أرباحها لبرنامج دعم العمالة الوطنية وفقاً للقانون رقم 19 لسنة 2000 وقرار وزير المالية رقم (24) لسنة 2006.

حجز نسبة من المبالغ الواجب سدادها

وفقاً المعمول بها داخل دولة الكويت، فإنه يتوجب على أي طرف كويتي (يُشار إليه في هذه الفقرة بالمُسدد) يقوم بسداد أي مبالغ إلى طرف آخر أينما وجد (يُشار إليه في هذه الفقرة بالمُسدد إليه) أن يستقطع ما يعادل 5% من قيمة أي مبلغ يتم سداده وذلك لحين حصول الطرف الآخر على شهادة صادرة عن إدارة الضريبة في وزارة المالية تفيد ببراءة ذمته من أي مستحقات ضريبية عليه وتوافق بموجبها على تحويل المبلغ المستقطع إلى الطرف الآخر. وتقتضي الإشارة إلى أنه لا يتوجب على الطرف الذي يقوم بسداد المبالغ تحويل المبالغ المستقطعة فورًا إلى إدارة الضريبة، بل يجب عليه الاحتفاظ بهذه المبالغ وسدادها فقط (1) إلى المُسدد إليه عند تقديم هذا الأخير شهادة صادرة عن إدارة الضريبة تؤكد بأن المُسدد إليه غير خاضع للضرائب أو هو معفي منها، أو أنه لم يحقق أية أرباح أو أنه قد قام بسداد أو بضمان سداد ضرائب الدخل المتوجبة بذمته، أو (2) إلى إدارة الضريبة بناء لطلبها في حال عدم تقديم مثل هذه الشهادة. وفقاً للتفسير الحرفي للوائح، المدفوعات التي تخضع للاستقطاع الموضح أعلاه، تشمل توزيعات الأرباح.

على الرغم من أن المبالغ المسددة من قِبل الجهة المصدرة من المحتمل ألا تكون خاضعة للاستقطاع بسبب الإعفاءات الضريبية، إلا أن هناكَ نقصًا في الإرشادات حول هذه المشكلة حاليًا من قبل إدارة الضريبة، وبناء عليه، هناك احتمال بعيد أن يتم تطبيق الاستقطاع، وفي هذه الحالة، فإنه يتوجب على الجهةُ المصدرة استقطاع ما يعادل 5% من أي دفعة تسدد إلى حامل الأسهم، على أن يتم إعادة المبالغ المستقطعة إلى حامل الأسهم عند تقديمه للشهادة الصادرة عن إدارة الضريبة.

الضرائب الأخرى

باستثناء ما تم الإشارة إليه أعلاه، فإنه يتم سداد كافة الدفعات المتعلقة بالأسهم دون استقطاع أو خصم أو حجز لغرض أو بسبب أي ضرائب أو رسوم حالية، أو رسوم حكومية من أي نوع كانت يتم فرضها أو تحصيلها أو احتجازها أو اعتمادها من قبل دولة الكويت أو نيابة عنها.

لا يستحق على حاملي سداد الأسهم اي رسوم طابع مالي أو رسوم تسجيل أو ما شابه ذلك من رسوم في دولة الكويت فيما يتعلق بإصدار أو تحويل أسهم الطرح.

نظرة عامة على القطاع
قطاع العقارات

نظرة عامة:

من المتوقع أن يشهد سوق العقارات التجارية في الكويت زيادة بطيئة وتدريجية في الإيجارات في عام 2024. والسبب الرئيسي لذلك هو ضعف الأداء الاقتصادي والاعتماد على النفط. وسيواجه الاقتصاد الكويتي تباطؤا في عام 2023 يليه انتعاش طفيف في عام 2024، حيث تؤثر تخفيضات إنتاج أوبك + وارتفاع أسعار الفائدة على نشاط السوق. ومع ذلك، في عام 2024 وما بعده، فإن انخفاض أسعار الفائدة مع سرعة النمو الاقتصادي سيعزز الطلب على العقارات التجارية. إلا أن الخطر الرئيسي الذي يواجه السوق هو اعتماد الكويت على النفط، مما يجعل البلاد عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية.

وسيكون سوق التجزئة هو الأعلى من حيث الإيجارات في سوق العقارات التجارية، حيث إن الدخل المرتفع للمقيمين الكويتيين يخلق طلبًا قويًا على السلع الفاخرة. تأتي العاصمة، مدينة الكويت، في المرتبة الأولى بين المُدن كأعلى إيجارات تجزئة، حيث يتوقع أن تصل إيجارات التجزئة بها إلى 1885 دولارًا أمريكيًا لكل متر مربع شهريًا في عام 2024. وتأتي منطقة السالمية بمتوسط إيجار مرتفع، حيث يتوقع أن يصل إلى ما يقرب من 140 دولارًا أمريكيًا لكل متر مربع شهريًا في عام 2024، وذلك بسبب سوق التجزئة الفاخرة الذي تتمتع به المنطقة. وستؤدي المشاريع الحكومية لبناء مدن جديدة وزيادة المعروض من المساكن إلى خلق المزيد من الفرص والقدرة لسوق التجزئة على المدى المتوسط إلى الطويل. كما أن مشروع مدينة الحرير سيُضيف إلى السوق المزيد من مساحات البيع بالتجزئة المتميزة.

وسيشهد سوق المكاتب الإدارية نموًا في أسعار الإيجارات في عامي 2023 و2024، حيث سيستأنف القطاع الثالث نموه في القيمة المضافة الإجمالية في عام 2024، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على المساحات المكتبية. ستظل مدينة الكويت هي أغلى موقع للمساحات المكتبية، حيث سيصل متوسط الإيجار إلى 38.76 دولارًا أمريكيًا لكل متر مربع شهريًا في عام 2024. وسيؤدي التنويع الاقتصادي إلى المزيد من تطوير المكاتب والطلب على المدى الطويل، حيث تهدف الحكومة إلى جعل الكويت مركزًا للتمويل والتجارة والخدمات اللوجستية. وسيستفيد سوق المكاتب أيضًا من أي تخفيف للقيود على الاستثمار الأجنبي.

أسعار إيجار المكاتب، 2018-2024 (دولار أمريكي / متر مربع/ شهر)

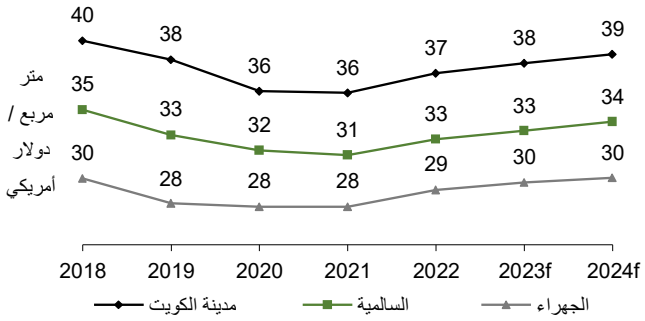

ويشهد سوق العقارات الصناعية توسعًا ملحوظًا يُحركه قطاع التجارة الإلكترونية. سيؤدي العرض المحدود إلى دعم ارتفاع الأسعار على المدى القصير. تستحوذ العاصمة على أعلى الإيجارات بالنسبة للممتلكات الصناعية المتميزة، والتي يمكن أن تصل إلى 90.33 دولارًا أمريكيًا، وهو أعلى بكثير من المساحات المكتبية المتميزة وما يقرب من 20 دولارًا أمريكيًا أكثر مما كانت عليه في عام 2018، مما يدل على الطلب القوي على المساحات المتميزة. كما ستنمو السوق الصناعية على المدى المتوسط إلى الطويل، حيث ستؤدي خطط الحكومة لتنويع الاقتصاد وتطوير البنية التحتية، وخاصة شبكة السكك الحديدية ومشروع مدينة الحرير، إلى زيادة العرض والطلب على المساحات الصناعية.

ولا يزال الاهتمام الاستثماري في الكويت منخفضًا، ولكن كان هناك بعض الاهتمام الدولي بمساحات التجزئة الرئيسية في مراكز التسوق الجديدة والحديثة. وسيزداد الاهتمام الدولي في السنوات المقبلة مع تقدم جهود التنويع.

أسعار إيجار التجزئة، 2018-2024 (دولار أمريكي / متر مربع/ شهر)

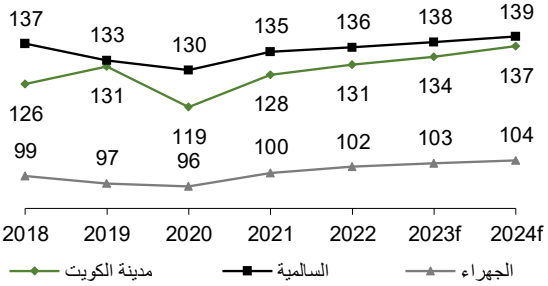

المنافسة:

تهيمن الشركات المحلية والإقليمية على سوق العقارات التجارية في الكويت، سواء من حيث التطوير أو ملكية العقارات وإدارتها. وتحد قيود الملكية حاليًا من الاستثمار الأجنبي في سوق العقارات، ولكن هناك توقعات بأن هذا سيتغير، وأي تخفيف للقيود أو جهود الخصخصة من شأنه أن يجعل السوق أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب.

كما في سبتمبر 2023، كان هناك 32 شركة عقارية مدرجة في بورصة الكويت، وصندوق استثمار عقاري واحد (REIT)، وهو صندوق بيتك كابيتال ريت. تعد الشركة التجارية العقارية وشركة عقارات الكويت وشركة مباني هي الشركات العقارية الوحيدة المدرجة في السوق الرئيسي. وكان هناك صندوقان عقاريان مدرجان هما، صندوق عوائد العقاري وصندوق المركز العقاري.

قطاع الاستثمارات

ملخص:
تعد الكويت موطنًا لعدد كبير من الأفراد من ذوي الثروات العالية، مما يخلق طلبًا قويًا على خدمات الاستثمار وإدارة الأصول في البلاد. تعد الكويت أيضًا موطنًا لهيئة الاستثمار الكويتية، وهي واحدة من صناديق الثروة السيادية الأعلى قيمة على مستوى العالم، والمدعومة بالعائدات الهائلة المتحصلة من النفط والغاز. تعد الهيئة العامة للاستثمار محركًا رئيسيًا للنمو الاقتصادي وخطط التنويع في الدولة.
وفي نوفمبر 2023، أعلن وزير التجارة التركي عن نية حكومته استثمار ما يقرب من 5 مليارات دولار أمريكي في الكويت في إشارة إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين. في أغسطس 2023، ذكرت صحيفة أراب تايمز أن هيئة الاستثمار العامة الكويتية تمتلك أصولًا تحت الإدارة بقيمة 708 مليار دولار أمريكي، مما يجعلها ثاني أكبر صندوق ثروة سيادية في العالم. وفي أغسطس 2023، أعلن "المركز" التابع للمركز المالي الكويتي عن توسيع محفظة صانع السوق بعد الإضافة الناجحة لثلاث شركات وهي (شركة بوبيان للبتروكيماويات، وشركة الساحل للاستثمار والتطوير، وشركة الاتصالات الكويتية). ويغطي "المركز" الآن 15 ورقة مالية مسجلة، بزيادة قدرها 50% عن الربع الرابع لعام 2022، مما يزيد من السيولة الإجمالية وعمق أسواق رأس المال في الكويت.

الوضع التنافسي:

يشهد قطاع إدارة الأصول في الكويت نموًا ملحوظًا، وهناك عدد من الأطراف الرئيسية في السوق. وتفيد التقارير أن الهيئة العامة للاستثمار الكويتية، صندوق الثروة السيادية في البلاد، تمتلك أصول خاضعة للإدارة بقيمة تزيد عن 750 مليار دولار أمريكي.
في أكتوبر 2023، أفادت جريدة رويترز أن وزير المالية الكويتي أحال مكتب هيئة الاستثمار الكويتية في لندن إلى المدعي العام بشأن مخالفات مزعومة في عملياته. وفي يوليو 2023، وضعت الكويت خطة لإنشاء صندوق سيادي جديد لتطوير اقتصادها المحلي، وقيادة المشروعات الضخمة، وجذب الأموال من المستثمرين الأجانب والقطاع الخاص، وفقا لخطة حكومية اطلعت عليها رويترز. كما أفاد التقرير أن الحكومة كلفت وزارة المالية والهيئة العامة للاستثمار بدراسة خطط الصندوق المقترح الذي يطلق عليه اسم "السيادة".
تعد شركة كامكو للاستثمار إحدى الشركات الرائدة في إدارة الأصول في الكويت وفي منطقة مجلس التعاون الخليجي. تأسست شركة كامكو للاستثمار في عام 1998. وتصف نفسها بأنها شركة رائدة إقليميًا في تقديم منتجات وخدمات مبتكرة للعملاء، مما سمح لها بزيادة الأصول الخاضعة للإدارة إلى 14.1 مليار دولار أمريكي كما في نهاية عام 2022. وفي الربع الأول من عام 2023، ارتفعت الأصول الخاضعة للإدارة بنسبة 2.7% حيث بلغت قيمتها 14.2 مليار دولار أمريكي.
"المركز"، المعروف أيضًا باسم المركز المالي الكويتي، هو شركة رائدة أخرى، بقيمة 1.21 مليار دينار كويتي (3.96 مليار دولار أمريكي) في الأصول الخاضعة لإدارة كما في نهاية عام 2022. خلال السنوات القليلة الماضية، اعتاد "المركز" على التفوق في الأداء على المعايير ذات الصلة، مما شكل اسم موثوق به في هذه العملية. وكان هو أول من أدخل منصة الخيارات إلى منطقة الشرق الأوسط من خلال إصدار وبيع خيارات الاتصال في سوق الكويت للأوراق المالية.
شركة الوطني للاستثمار (الوطني كابيتال) هي شركة تابعة لبنك الكويت الوطني. تم تأسيسها في عام 2005 وتقدم منتجات استثمارية إقليمية حائزة على جوائز هي الأفضل في فئتها. ويبلغ حجم الأصول العالمية الخاضعة للإدارة 7.8 مليار دولار أمريكي.
كما ويضم السوق عددًا من الأطراف الأخرى، بما في ذلك شركة الاستثمارات الوطنية ومجموعة الوفرة للاستشارات الاستثمارية؛ ومع ذلك، فقد تم إنشاء جميع الشركات خلال العقدين الماضيين. ولذلك، فإن المشهد التنافسي لا يزال قيد التطوير والسوق في مرحلة نموه، حيث لم تتوسع الشركات بعد في الأصول الأخرى الخاضعة لإدارتها وزيادة قاعدة العملاء في الدولة.
ومن المرجح أن تؤدي التغييرات في سياسة الحكومة والمبادرات الاستثمارية الجديدة، مثل خفض الدعم وتنويع الدعم غير النفطي، إلى ارتفاع معدلات النمو، مما يفيد صناعة إدارة الأصول.

البيئة التنظيمية:

منذ عام 2010، قامت هيئة أسواق المال الكويت بتنظيم إدارة الأصول وإصدار اللوائح وتنفيذ المبادرات لتحسين شفافية وعدالة الأسواق. ومن بينها اللوائح المتعلقة بحوكمة الشركات التي وُضعت في عام 2016.
وفي يوليو 2023، أصدرت هيئة أسواق المال – الكويت مذكرة تنظيمية تحظر استخدام العملات المشفرة للمدفوعات. وكانت هذه محاولة للالتزام بلوائح مكافحة غسيل الأموال الصادرة عن مجموعة العمل المالي.

التشريعات الرئيسية:

قانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتهما
الكتاب رقم 11 من اللائحة التنفيذية لقانون أسواق المال[1] بموجب القرار رقم 28 لسنة 2022 ("القرار رقم 28')
كما وضع بنك الكويت المركزي لوائح إضافية، بما في ذلك لائحتين صدرتا في عام 2018: (1) تعليمات لتنظيم الدفع الإلكتروني للأموال ("لائحة الدفع الإلكتروني")؛ و(2) الإطار العام للبيئة الرقابية التجريبية ("الإطار العام للبيئة الرقابية التجريبية"). في فبراير 2022، أصدر بنك الكويت المركزي إرشادات لإنشاء البنوك الرقمية في الكويت ("إرشادات الخدمات المصرفية الرقمية").

الجهات الرقابية في قطاع إدارة الأصول:

تتولى هيئة أسواق المال مهام تنظيم صناعة إدارة الأصول، وقد تأسست الهيئة عام 2010، بالتعاون مع بنك الكويت المركزي، الذي بدأ عملياته عام 1969، بعد صدور قانون تأسيسه عام 1968.
ويقوم بنك الكويت المركزي بتنظيم البنوك الكويتية والأجنبية العاملة في الكويت، بالإضافة إلى شركات التمويل والاستثمار وتحويل العملات والمعلومات الائتمانية والدفع الإلكتروني.
وتشمل أهداف هيئة أسواق المال - الكويت "تنمية أسواق رأس المال وتنويع وتطوير أدوات الاستثمار فيها بما يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية".

معلومات عامة عن الجهة المصدرة

شركة الاستشارات المالية الدولية القابضة هي شركة مساهمة كويتية عامة تأسست في 31 يناير 1974، وهي مدرجة في بورصة الكويت وسوق دبي المالي.

رأس مال الشركة:
كما في 31 ديسمبر 2023، بلغ رأس مال الشركة المصدر والمدفوع 26,673,255 دينارًا كويتيًا مكون من 266,732,550 سهمًا بقيمة 100 فلسًا كويتيًا للسهم الواحد.

أهداف الشركة:
- إدارة الشركات التابعة للشركة أو المشاركة في إدارة الشركات الأخرى التي تملك فيها حصصًا وتقديم الدعم اللازم لها.
- استثمار الأموال عن طريق التداول في الأسهم والسندات والأوراق المالية الأخرى.
- تملك العقارات والمنقولات اللازمة لمزاولة الأعمال التي يسمح بها القانون.
- تمويل وتقديم القروض للشركات المستثمر فيها وتقديم الضمانات للغير على ألا تقل حصة الشركة القابضة في الشركة المستثمر فيها عن 20%.
- اكتساب الحقوق الصناعية والملكية الفكرية المرتبطة بها أو أي علامات تجارية أو إتاوات صناعية أخرى والممتلكات الأخرى المتعلقة بها، وتأجير تلك العقارات للشركات التابعة وغيرها سواء داخل الكويت أو خارجها.
- استخدام الفائض النقدي للاستثمار في المحافظ المالية/الصناديق التي تديرها جهات متخصصة.

إدارة الشركة:
يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة يتكون من خمسة أعضاء تنتخبهم الجمعية العامة لمساهمي الشركة. يتم تعيين أعضاء مجلس إدارة الشركة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. وبعد انقضاء هذه المدة، ويجوز لأعضاء مجلس الإدارة الترشح مرة أخرى للانتخاب بعد انقضاء فترة تعيينهم. ويجوز إعادة انتخاب أي عضو في مجلس الإدارة أكثر من مرة.
يتولى مجلس إدارة الشركة تعيين الرئيس التنفيذي للشركة. يجتمع مجلس الإدارة ست مرات على الأقل خلال السنة المالية للشركة.
يتولى مجلس الإدارة المسؤولية الشاملة عن الشركة، بما في ذلك وضع والإشراف ومراقبة تنفيذ الأهداف الإستراتيجية للشركة واستراتيجية المخاطر وحوكمة الشركات. كما يتحمل مجلس الإدارة مسؤولية الإشراف على الإدارة التنفيذية. ينتخب المساهمون مجلس الإدارة للإشراف على الإدارة والتأكد من أن تقدم مصالح المساهمين على المدى الطويل بشكل مسؤول على النحو الأمثل.

الهيئات التنظيمية/الرقابية:
تُعد هيئة أسواق المال الكويت هي السلطة التنظيمية والرقابية المسؤولة عن إصدار التراخيص والموافقات اللازمة لطرح الأسهم في دولة الكويت.

التغيير في الوضع المالي
باستثناء ما تم الإفصاح عنه في هذه النشرة، لم يكن هناك أي تغيير سلبي جوهري في المركز المالي للشركة منذ 31 ديسمبر 2023، وهو تاريخ آخر بيانات مالية مدققة.

مدقق الحسابات:
قامت الشركة بتعيين شركة جرانت ثورنتون (القطامي والعيبان وشركاهم) كمدققي حساباتها.
تم تدقيق البيانات المالية للشركة كما في وللسنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2019 و31 ديسمبر 2020 و31 ديسمبر 2021 و31 ديسمبر 2022 و 31 ديسمبر 2023 من قبل جرانت ثورنتون (القطامي والعيبان وشركاؤهم).

الإجراءات القانونية
لايوجد قضايا ذات تأثير جوهري

قرار الجمعية العمومية ومجلس الإدارة
تمت الموافقة على إصدار أسهم الطرح من قبل مجلس إدارة الشركة الأم بموجب قرارات جمعية مساهمي الشركة الصادرة بتاريخ 29 مايو 2024.

الموافقة الرسمية
تمت الموافقة على قيام الشركة بإصدار الأسهم من قبل هيئة أسواق المال الكويت في 30 إبريل 2024.

المقاصة
تتم عملية المقاصة على الأسهم من خلال الشركة الكويتية للمقاصة ش.م.ك.

الرقابة على الشركة

الجهة المصدرة هي شركة تأسست في دولة الكويت بموجب قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 وتعديلاته ولائحته التنفيذية. تخضع الشركة لرقابة/إشراف هيئة أسواق المال ووزارة التجارة والصناعة في الكويت و بورصة الكويت وسوق دبي المالي.

عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة

عقد التأسيس والنظام الأساسي على صورة رابط

https://www.dropbox.com/scl/fi/yywusux0c2nxvw209ltuy/.pdf?rlkey=chrugdt014dt5p4zsst0gy7bs&st=ye81yxlr&dl=0

البيانات المالية

203_BL_2021_9_E_313202216407908.PDF (boursakuwait.com.kw)
203_BL_2022_9_E_3032023153855447.pdf (boursakuwait.com.kw)
cis.boursakuwait.com.kw/Portal/FData/203_BL_2023_9_E_3032024133748806.pdf

جهة الإصدار
شركة الاستشارات المالية الدولية القابضة ش.م.ك.ع.
دروازة العبدالرزاق - مبنى سوق الكويت مدخل أ - الدور الثامن , 4694 الصفـــاة 13047, دولة الكويت

مدير الإصدار ووكيل الاكتتاب
شركة مجموعة ارزان المالية للتمويل والاستثمار ش.م.ك.ع.
الشرق - شارع أحمد الجابر - بـرج أرزان
26442 الصفـــاة، 13125 الكويـــت،
دولة الكويت

المستشارون القانونيون للشركة
ميسان للمحاماة والاستشارات القانونية
برج الحمراء،
الطابق 59، شارع الشهداء،
الشرق، ص.ب. 298، الصفاة 13003،
دولة الكويت.

وكيل المقاصة والإيداع
الشركة الكويتية للمقاصة ش.م.ك.
مبنى بورصة الكويت، الطابق السادس،
شارع مبارك الكبير،
ص.ب 22077 الصفاة 13081
دولة الكويت